

جامعة 8 ماي 1945 - قالمة-
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية



الموضوع

صرع الاورو والدولار وتأثيره في إعادة صياغة النظام النقدي الدولي

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية
تخصص: نقود ومؤسسات مالية

إشراف الأستاذة

* سلايمية ظريفة

إعداد الطالبتان

- خلاف سارة
- كنتولي اكرام

الدفعة: 2013/2012

شكر و عرفان

بفضل الله عز وجل و عونه تم انجاز هذا العمل المتواضع الذي أسأل الله
إن يجعله خالصا لوجهه الكريم

و يسعدني بعد حمد الله و شكره أن أتقدم بخاص الشكر و التقدير و بأخلص
آيات الاحترام و العرفان الجميل للأستاذة "سلايمية ظريفة " التي قبلت
الإشراف على هذا العمل و لها الفضل الكبير في إعداد هذه المذكرة فلم
تبخل بإرشاداتها علينا.

كما أتوجه بوافر التقدير و الامتنان لأستاذة كلية العلوم الاقتصادية و علوم
التسيير بجامعة 8ماي 1945 قالمة على مساعدتهم و توجيهاتهم المفيدة و
القيمة

اهداء

إلى من حوتني بحضنا الدافئ فكانت حياتي.....أمي الغالية
إلى من شاب كرما و لفظ حكما إلى مرشديأبي الغالي
إلى من يسري حبهم في جوارحياخواتي حفظهم الله
إلى جميع صديقاتي

إلى جميع طلبة تخرج دفعة 2012-2013

إلى من نسيهم قلبي و لكن قلبي لن ينساهم

سارة



الافتتاحية

شكر و عرفان

اهداء

قائمة الجداول و الاشكال

مقدمة عامة.....أ

الفصل الاول: التطور التاريخي للنظام النقدي الدولي.....6

تمهيد.....6

المبحث الاول:النظام النقدي الدولي في ظل قاعدة الذهب.....7

المطلب الاول:ماهية النظام النقدي الدولي.....7

الفرع الاول:مفهوم النظام النقدي الدولي.....7

الفرع الثاني:عناصر النظام النقدي الدولي.....7

الفرع الثالث:اهداف النظام النقدي الدولي.....8

المطلب الثاني:مراحل سير قاعدة الذهب.....8

الفرع الاول:سيادة قاعدة الذهب.....8

الفرع الثاني:الركائز الرئيسية التي تقوم عليها قاعدة الذهب.....9

المطلب الثالث:اشكال قاعدة الذهب.....10

الفرع الاول:صورة المسكوكات الذهبية(العملات الذهبية).....10

الفرع الثاني: صورة السبائك الذهبية.....11

الفرع الثالث:صورة الصرف بالذهب.....12

المطلب الرابع:اسباب انهيار قاعدة الذهب.....13

الفرع الاول:السياسات المتبعة من قبل الحكومات في ظل هذا النظام.....13

الفرع الثاني:اسباب انهيار قاعدة الذهب.....13

المبحث الثاني:النظام النقدي الدولي في ظل نظام بريتن وودز.....15

المطلب الاول:تبني نظام بريتن وودز.....15

الفرع الاول:مخططات اصلاح و تنظيم السيولة الدولية.....15

الفرع الثاني:محتوى اتفاقية بريتن وودز.....17

الفرع الثالث:مؤسسات السيولة الدولية.....18

المطلب الثاني:مراحل سير نظام بريتن وودز.....19

الفرع الاول:مرحلة الاستقرار النسبي للنظام.....19

الفرع الثاني:مرحلة الضعف.....20

الفرع الثالث:مرحلة ايقاف التحويل بين الذهب و الدولار.....22

المطلب الثالث:انهيار نظام بريتن وودز.....23

الفرع الاول:اسباب انهيار بريتن وودز.....23

الفرع الثاني:اتفاقية سيمثونيان.....24

المبحث الثالث:التطورات النقدية بعد نظام بريتن وودز.....26

المطلب الاول:اسعار الصرف بعد نظام بريتن وودز.....26

- 26..... الفرع الاول:نظام سعر الصرف الثابت.....
 الفرع الثاني:نظام تعويم اسعار صرف العملات 1973(سياسة التعويم
 الحر).....27
 المطلب الثاني:التعديل الثاني لاتفاق صندوق النقد الدولي(اتفاقية
 جمايكا).....29
 31..... المطلب الثالث: معايير كفاءة واصلاح النظام النقدي الدولي.....
 الفرع الاول:معايير كفاءة النظام النقدي الدولي.....31
 الفرع الثاني:اصلاح النظام النقدي الدولي.....34
 خلاصة الفصل.....36
 36..... الفصل الثاني:اوروبا من شراكة اقتصادية الى عملة موحدة.....
 تمهيد.....38
 39..... المبحث الاول:النظام النقدي الاوروبي واستحداث الاورو.....
 المطلب الاول:تطور النظام النقدي الاوروبي و محاوره
 الاساسية.....39
 الفرع الاول:تطور النظام النقدي الاوروبي.....39
 40..... الفرع الثاني: المحاور الرئيسية للنظام النقدي الاوروبي.....
 الفرع الثالث:الوحدة النقدية الاوروبية"الايكو".....43
 المطلب الثاني:مراحل النظام النقدي الاوروبي و الازمات التي
 صادفته.....44
 الفرع الاول:مراحل النظام النقدي الاوروبي.....44
 47..... الفرع الثاني:الازمات التي صادفت النظام النقدي الاوروبي.....
 المطلب الثالث:الوحدة الاقتصادية و النقدية الاوروبية.....51
 الفرع الاول:من تقرير ديبلور الى معاهدة ماستريخت.....51
 الفرع الثاني:مراحل التحول الى الوحدة النقدية الاوروبية.....53
 المبحث الثاني:الاورو الوافد الجديد.....54
 المطلب الاول:ميلاد العملة الاوروبية الموحدة"الاورو".....54
 الفرع الاول:شكل الاورو.....55
 الفرع الثاني:فئات وانظمة اصدار الاورو.....55
 المطلب الثاني:مراحل الانتقال الى استعمال الاورو والصعوبات التي
 واجهته.....57
 الفرع الاول:مراحل الانتقال الى استعمال الاورو.....57
 الفرع الثاني:شروط الانضمام للاورو.....58
 الفرع الثالث:الصعوبات المرتبطة للانتقال الى الاورو.....59
 الفرع الرابع:اعضاء الاتحاد الاوروبي داخل و خارج منطقة الاورو.....61
 المطلب الثالث:مؤسسات و سياسات المستخدمة في تسيير الاورو.....62
 الفرع الاول:مؤسسات تسيير الاورو.....62

66.....	الفرع الثاني:السياسة النقدية الموحدة لنظام الاورو
69.....	المبحث الثالث:مزايا وعيوب الاورو وتأثيره على الاقتصاد العالمي
69.....	المطلب الاول:مزايا العملة الاوروبية الموحدة
69.....	الفرع الاول:تخفيض تكاليف المعاملات
69.....	الفرع الثاني:انتهاء حالة عدم التاكيد من اسعار الصرف
70.....	الفرع الثالث:زيادة الشفافية والوضوح والمنافسة
70.....	الفرع الرابع:قوة العملة
70.....	الفرع الخامس:تكامل اسواق راس المال
70.....	الفرع السادس:الانضباط المالي
70.....	الفرع السابع:الشخصية الاوروبية
71.....	المطلب الثاني:عيوب العملة الاوروبية الموحدة
72.....	المطلب الثالث:تأثير الاورو على الاقتصاد العالمي
72.....	الفرع الاول:اثار الاورو على الاقتصاد الاوروبي
74.....	الفرع الثاني:اثار الاورو على الاقتصاد العالمي
77.....	خلاصة الفصل

79.....	الفصل الثالث:النظام النقدي الدولي بين الاورو والدولار
79.....	تمهيد
80.....	المبحث الاول:الدولار من الازمة الى السيادة
80.....	المطلب الاول:نشأة الدولار الامريكي و تطوره
80.....	الفرع الاول:ظهور الدولار كعملة دولية
81.....	الفرع الثاني:الدور المحوري للدولار عالميا
83.....	المطلب الثاني:الازمة الحقيقة للدولار
86.....	المطلب الثالث:السيادة العالمية للدولار و اثارها على العملات الاجنبية
86.....	الفرع الاول:السيادة العالمية للدولار
93.....	الفرع الثاني:اثر سيادة الدولار على العملات الاجنبية
95.....	المبحث الثاني:المكانة الدولية للدولار في ظل تحديات الاورو
95.....	المطلب الاول:موقف الولايات المتحدة الأمريكية من ظهور الاورو و تأثيره على الاقتصاد الأمريكي
95.....	الفرع الاول:موقف الولايات المتحدة الأمريكية من ظهور الاورو
96.....	الفرع الثاني:اثر الاورو على الاقتصاد الأمريكي
97.....	الفرع الثالث:الاورو ينافس الدولار
100.....	المطلب الثاني:الاقتصاد الأمريكي في ظل المستجدات الدولية
100.....	الفرع الاول:ميزان المدفوعات الأمريكي في عجز مستمر
102.....	الفرع الثاني:تأثير الاقتصاد الأمريكي بهجمات 11 سبتمبر

المطلب الثالث: ازمة الديون السيادية الامريكية.....	103
الفرع الاول: التطور التاريخي للدين الامريكي.....	103
الفرع الثاني: اسباب ازمة الدين الامريكي.....	105
الفرع الثالث: تداعيات ازمة الدين الامريكي.....	106
الفرع الرابع: سيناريوهات حل ازمة الدين الامريكي.....	107
المبحث الثالث: البعد الدولي للاورو والصعوبات التي واجهته.....	108
المطلب الاول: الاورو وصندوق النقد الدولي.....	108
الفرع الاول: عضوية دول الاورو في الصندوق.....	108
الفرع الثاني: رقابة صندوق النقد الدولي لنظام الاورو.....	109
الفرع الثالث: اعادة تركيب حقوق السحب الخاصة.....	111
المطلب الثاني: التحديات التي تعيق الاورو على احتلال مكانة الدولار.....	112
الفرع الاول: اختلاف السياسات الاقتصادية السائدة في منطقة الاورو.....	112
الفرع الثاني: النقل السياسي و العسكري الامريكي.....	112
الفرع الثالث: الاحزاب اليمينية المتطرفة في منطقة الاورو.....	113
الفرع الرابع: السياسات الاقتصادية الامريكية.....	113
الفرع الخامس: الازمة المالة العالمية 2008.....	113
الفرع السادس: ازمة الديون السيادية الاوروبية لعام 2010.....	114
المطلب الثالث: ازمة اليونان و اثارها على الاورو.....	114
الفرع الاول: نشوء ازمة اليونان.....	114
الفرع الثاني: اسباب ازمة اليونان.....	115
الفرع الثالث: التسلسل الزمني لازمة اليونان.....	117
الفرع الرابع: تداعيات ازمة اليونان.....	119
الفرع الخامس: ازمة اليونان و الاتحاد الاوروبي.....	119
الفرع السادس: اثر ازمة اليونان على منطقة الاورو و اليات مواجهتها.....	121
المطلب الرابع: اثار الصراع بين الاورو و الدولار على الاقتصاد الجزائري.....	123
الفرع الاول: تاثير الصراع على بنية التجارة الدولية.....	123
الفرع الثاني: تاثير الصراع على سياسة الصرف و المديونية.....	124
الفرع الثالث: سبل الجزائر للتخفيف من حدة الصراع.....	126
خلاصة الفصل.....	128
خاتمة عامة.....	130
قائمة المراجع.....	134
فهرس المحتويات.....	142

1. قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الدول المنضمة للوحدة النقدية و الدول غير منضمة	61
02	نسبة مساهمة الدول الأعضاء في رأس مال البنك المركزي الأوروبي	65
03	سعر صرف الأورو مقابل الدولار	99
04	تطور الدين الأمريكي بين شهري أكتوبر و نوفمبر عام 2011	105
05	نصيب الدول الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي و النقدي من وحدات السحب الخاصة	109
06	السلة الجديدة لوحدات حقوق السحب الخاصة	111
07	نسبة عجز الموازنة و الدين العام إلى الناتج المحلي الخام نسبة البطالة في اليونان 2005-2011	115
08	أسعار فوائد السندات الحكومية اليونانية	117
09	نسبة العجز في الميزانية في دول منطقة الأورو لعام 2010	121

2. قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الثعبان النقدي داخل النفق	26
02	النظام الأوروبي للبنوك الأوروبية	64
03	تطور الدين الأمريكي خلال عامي 2000-2010	104

مقدمة

إن المتتبع لمجريات الوقائع الاقتصادية يرى أنها تعرف تحولات و تغييرات سريعة مما أحدث تغييرات في النظام الاقتصادي العالمي ككل، وقد بدأت هذه التغييرات منذ نهاية القرن العشرين و بداية القرن الحادي والعشرين وهي في استمرار إلى يومنا هذا ومن أهم و ابرز هذه التغييرات الاندماج و التكتلات الاقتصادية التي باتت من أهم السمات التي تهدف دول العالم بمختلف مستوياتها إلى تحقيقهما، كما انتشرت أفكار التقارب و التفتح بقوة، تحت تسمية حديثة و مصطلح أكثر شمولية، فشاع مفهوم "العولمة" ليعبر عن نظام دولي جديد، هذا الأخير يقود سياسته النقدية "صندوق النقد الدولي"

ولعل من أهم التكتلات نقدية التي أثرت بشكل أو بآخر على سير دواليب النظام النقدي الدولي هو إنشاء الاتحاد الاقتصادي و النقدي الأوروبي و استحداث العملة الأوروبية الموحدة "الايورو" و ذلك بعد الأزمة التي تعرض لها نظام بريتن وودز و الصدمة التي ألحقت بالدولار الأمريكي و عدم الاستقرار الذي هز الاقتصاد العالمي .

ضاف إلى ذلك أن الدور المحوري الذي لعبه الدولار الأمريكي في النظام النقدي الدولي- بوصفه عملة دولية- نجم عنه تكاليف باهظة، إذ حال هذا الدور المهيمن للدولار الأمريكي دون ظهور عملات دولية أخرى تساهم في دعم استقرار النظام النقدي الدولي، مما يعني الانعكاس المباشر لأي صعوبات يعاني منها الدولار و الاقتصاد الأمريكي على النظام بأكمله.

و بالرغم من وجود عدة عملات تسيطر على النظام النقدي الدولي إلا أن الاقتصاد العالمي واجه العديد من الأزمات الاقتصادية داخل الاقتصاديات المتقدمة في آن واحد، مما ساهم في زيادة المخاطر السلبية التي قد تلم به على المدى القصير. فقد تعاقب على الاقتصاد العالمي عدد من الأزمات من بينها أزمة الديون السيادية في اليونان والتي تسير بخطى متسارعة نحو باقي أنحاء دول الاورو. بالإضافة إلى الاضطرابات الواقعة في الاقتصاد الأمريكي، ومحاولته لرفع سقف الدين لسد العجز في موازنتها، والخروج من أزمة تعثر دفع الدين المستحق عليها والذي أثر على نحو بالغ على تصنيفها الائتماني.

وبظهور "الايورو" كعملة موحدة لدول الاتحاد الأوروبي، و كعملة دولية جديدة أثار العديد من التساؤلات، وفتح النقاش واسعاً على مستوى العالم كله، حول الآثار التي يمكن أن تحدثها هذه العملة الدولية الجديدة على مستوى الاقتصاد الأوروبي ذاته و الاقتصاد العالمي.

ومن خلال النقاشات الواسعة و التحاليل الكثيرة التي وردت من قبل المختصين في هذا الموضوع، سادت الفكرة التي مؤداها أن ظهور "الايورو" كعملة دولية جديدة

يمثل تغيرا رئيسيا على صعيد النظام النقدي الدولي، بالنظر إلى الفوضى و الأزمات النقدية التي عرفها الاقتصاد العالمي.

وبالنظر إلى الحجم الاقتصادي لدول الاتحاد الأوروبي، الذي يضاهي حجم اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية، فإن الاعتقاد السائد، هو أن العملة الأوروبية الموحدة "الاورو" سيكون قويا وبجنب الدولار الأمريكي، و ربما يزيحه من مكانته الموجود فيها حاليا، و بالتالي يمكن للعملة الأوروبية الموحدة "الاورو" أن تحجز موقع قوي على صعيد التعاملات الدولية.

و للإلمام أكثر بجوانب الموضوع، تم صياغة الإشكالية على النحو التالي:
فيما يكمن تأثير الصراع القائم بين الاورو و الدولار في إعادة صياغة النظام النقدي الدولي؟

و لمعالجة هذه الإشكالية يتطلب منا الإجابة عن الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما هو مفهوم النظام النقدي الدولي؟ وما هي أهم مراحل تطوره؟
2. هل الاتحاد النقدي الأوروبي نظام مكمل للنظام النقدي الدولي؟
3. ماذا يمثل ظهور الاورو بالنسبة إلى الدولار؟

و محاولة منا لفهم الموضوع و الإحاطة بجوانبه ارتأينا وضع الفرضيات التالية التي نراها موجهة لمسار الدراسة:

✓ يعتبر النظام النقدي الدولي الكيان التعظيمي الذي يضم القواعد التنظيمية الخاصة بتداول النقود في العالم.

✓ إن عجز النظام النقدي الدولي عن تحقيق الاستقرار النقدي و المالي يرجع إلى عدم ثبات عملة الأساس "الدولار"، الأمر الذي دفع بالأطراف الأخرى إلى خلق بديل يتسم بالثبات.

✓ بالنظر للحجم الاقتصادي لدول الاتحاد الأوروبي، فإن "الاورو" سيكون قويا، و منافسا للدولار الأمريكي.

أهمية الدراسة

تتمثل أهمية الدراسة في أهمية المنافسة الأمريكية الأوروبية وما ينجر عنها من تقارب سيؤثر ايجابيا على استقرار أسعار الصرف و بالتالي التأثير الايجابي على النظام النقدي الدولي. كما تتمثل في الدور الذي تلعبه دول الاتحاد الاقتصادي و النقدي الأوروبي في الاقتصاد العالمي.

أهداف الدراسة

إن الأهداف المرجوة من دراستنا لهذا الموضوع، هو محاولة البحث في آلية عمل النظام النقدي الدولي بعد ظهور العملة الأوروبية الموحدة "الاورو" و هل تستطيع هذه الأخيرة أن تزحزح الدولار الأمريكي عن مكانته على الصعيد الدولي.

منهج الدراسة:

كما هو معلوم، فإن لكل دراسة أسلوبها و منهجها الخاص، و لقد اعتمدنا في دراستنا على عدة مناهج، فاعتمدنا على المنهج التاريخي لسرد أهم الأحداث الاقتصادية التي عرفها النظام النقدي الدولي والمراحل التي شهدها النظام النقدي الأوروبي، و ذلك بغية فهم الحاضر.

كما اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي لغرض تقييم و تحليل العلاقات الاقتصادية و النقدية الدولية وذلك بعد ظهور العملة الأوروبية الموحدة "الاورو"، وكذا تحليل الأزمات التي تعرض لها النظام النقدي الدولي.

صعوبات الدراسة

لقد واجهتنا عدة صعوبات عند انجاز هذه الدراسة من بينها قلة المراجع التي تتحدث عن نشأة الدولار وأثارها على الاقتصاد العالمي و كذلك قلة الإحصائيات الجديدة و عدم دقتها إن وجدة .

خطة و هيكل الدراسة

للإجابة عن الأسئلة التي تم طرحها في الإشكالية و التساؤلات الفرعية السابقة، قمنا بدراسة الموضوع من خلال ثلاث فصول.

في الفصل الأول خصصناه لمختلف التطورات التي شهدها النظام النقدي الدولي و ذلك من خلال ثلاثة مباحث، كان مضمونها يدور حول الأنظمة النقدية الدولية التي شهدها العالم (نظام قاعدة الذهب، بريتن وودز و نظام التعويم المدار)، كما تطرقنا من خلاله إلى معايير كفاءة النظام النقدي الدولي.

أما الفصل الثاني فتطرقنا فيه للنظام النقدي الأوروبي و استحداث العملة الأوروبية الموحدة كامتداد لتسلسل موضوع الدراسة، و جاء في ثلاث مباحث، تناولنا من خلالها كل ما يتعلق بتطور و نشأة و أزمات النظام النقدي الأوروبي، وصولاً إلى مراحل التحول إلى الوحدة النقدية الأوروبية و معايير الانضمام إليها و صلا إلى ميلاد العملة الأوروبية الموحدة و كذا المؤسسات و السياسات المتعلقة بتسيير هذه العملة.

أما الفصل الثالث فتناول فيه الصراع القائم بين الاورو و الدولار من اجل السيطرة على النظام النقدي الدولي من خلال ثلاث مباحث و كذا تناولنا فيها المراحل التي مرّ بها الدولار الأمريكي من الأزمة إلى السيادة أهم الأزمات التي واجهت الاورو و الدولار .

تمهيد:

إن البحث عن الاستقرار النقدي الدولي، كان ولا يزال الاهتمام السائد في مجال العلاقات الدولية. ومن خلال المسح التاريخي للعلاقات الاقتصادية الدولية، يمكن أن نحدد ثلاثة نظم نقدية مختلفة شهدها العالم الحديث، كان أولها نظام قاعدة الذهب خلال نهاية القرن التاسع عشر و بداية القرن العشرين، ثم نظام بريتن وودز الذي أستمر من نهاية الحرب العالمية الثانية حتى بداية السبعينات، ثم نظام التعويم المدار الذي قام على أنقاض نظام "بريتن وودز".

فمن خلال هذا الفصل سنقوم بدراسة المسار التاريخي للأنظمة النقدية - نظام قاعدة الذهب، نظام بريتن وودز و نظام التعويم المدار- كما سنتطرق إلى المعايير المساعدة في تحقيق كفاءة نظام النقد الدولي.

المبحث الأول: النظام النقدي الدولي في ظل سيادة قاعدة الذهب

إن الظروف الاقتصادية و السياسية التي مر بها العالم منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر و حتى الآن، وراء التغييرات التي مر بها النظام النقدي الدولي، و التطورات التي عرفها.

المطلب الأول: ماهية النظام النقدي الدولي

الفرع الأول: مفهوم النظام النقدي الدولي

من الصعب تقديم تعريف دقيق و شامل للنظام النقدي على المستوى الدولي، لاختلاف آراء الاقتصاديين في ذلك، حيث يمكن اعتباره:

" مجموعة من القواعد و الآليات المرتبطة بتنظيم الأوضاع النقدية لدول العالم المختلفة بما يكفل تمويل حركة التجارة الدولية المتعددة الأطراف و نموها بصورة مضطربة و استقرار في العلاقات الاقتصادية الدولية دون أن يترتب على ذلك حدوث اضطرابات اقتصادية داخل أعضائه"¹.

أو هو عبارة عن "مجموعة من الإجراءات التي يمكن أن تتخذ فيما له صلة بالعلاقات النقدية الدولية وبالشكل الذي يسهل و يسير التجارة الدولية و العلاقات الاقتصادية الدولية عموماً"².

مما سبق يمكن قول أن النظام النقدي الدولي هو "مجموعة من القواعد والآليات والتنظيمات التي تتكفل بتصريف أمور العلاقات النقدية بين الدول على نحو يدعم فعالية التجارة الدولية".

الفرع الثاني: عناصر النظام النقدي الدولي

يتألف النظام النقدي الدولي من أربعة عناصر أساسية هي:³

1. وجود عملة تحظى بالقبول الدولي العام في الوفاء بالالتزامات الدولية (سواء كان ذهب أو عملات قابلة للتحويل، أو أصول تطرحها المؤسسات النقدية و التي تتمتع بالقبول الدولي العام مثل حقوق السحب الخاصة)؛
2. وجود ترتيبات مؤسسية لتسهيل و تعزيز عمليات التمويل الدولي؛
3. وجود آلية تكييف لموازن مدفوعات دول العالم؛
4. وجود قوة مركزية لقيادة النظام النقدي الدولي و توجيهه نحو تحقيق أهدافه في مجال توفير الاستقرار النقدي الدولي.

الفرع الثالث: أهداف النظام النقدي الدولي

يسعى النظام النقدي الدولي لتحقيق جملة من الأهداف هي:

- ✓ استقرار أسعار الصرف؛
- ✓ قابلية تحويل العملات ببعضها البعض؛
- ✓ محاربة التضخم؛
- ✓ توسيع وتيرة التبادل التجاري ما بين الدول.

المطلب الثاني: مراحل سير قاعدة الذهب

الفرع الأول: سيادة قاعدة الذهب

¹ عرفان تقي الحسيني، التمويل الدولي، دار المجدلوي للنشر، عمان، ط2، 2002، ص215.

² فليح حسن خلق، العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق، عمان، ط1، 2001، ص285.

³ عرفان تقي الحسيني، مرجع سبق ذكره، ص ص 215، 216.

وفقا لهذه القاعدة كانت كل دولة تحدد قيمة الوحدة الواحدة من عملتها الوطنية بوزن معين من معدن الذهب. و في الوقت نفسه تكون الدولة مستعدة لشراء أو بيع كمية من الذهب لقاء سعر عملتها الذي أعلنته.¹

وبالتالي فإن هذه القاعدة كانت تضمن حرية عملية التبدل بأشكال النقد المتداول بالذهب، كما تضمن أيضا على الصعيد الخارجي، حرية تصدير و استيراد الذهب من دون قيد أو شرط.²

وبالرغم من أن الذهب نفسه كان متداولاً على شكل عملات معدنية، فإنه لم يمثل القسم الأعظم من كمية النقود المتداولة، حيث كوّنت الأوراق النقدية الحكومية و الأوراق المصرفية و الودائع تحت الطلب القسم الأعظم من العملات المتداولة، و كان قبول الأوراق المالية و الودائع يعتمد على الثقة في غطائها من الذهب. وقد أعطت الحكومات سعر صرف - ضمني - بين عملاتها، حيث كانت تضمن قيمة أوراقها النقدية من الذهب وذلك عن طريق شرائها أو بيعها للأوراق المالية مقابل الذهب بالسعر المحدد، و تحدد كل دولة قيمة عملاتها المحلية مقابل الذهب، وسمي ذلك بالسعر الرسمي أو سعر التوازن.

فقيمة الجنيه الإسترليني من الذهب كما حددته الحكومة البريطانية يساوي 4,86656 من قيمة الدولار بالنسبة للذهب، و كان السعر الرسمي أو سعر التوازن بين كل من الدولار و الجنيه الإسترليني 4,86656 دولار لكل جنيه إسترليني كما حددته حكومة الولايات المتحدة الأمريكية.

وبالرغم من أن سعر التوازن بين الدولار و الجنيه الإسترليني قد حدد رسمياً بما يعادل 4,86656 دولار لكل جنيه، فإن هذا لا يعني أن الدولار و الجنيه الإسترليني يتم تبادلها دائماً بذلك السعر في المعاملات الخاصة بسوق العملات الأجنبية، إذ أن سعر الصرف السوقي كان خاضعاً في ظل قاعدة الذهب لآليات العرض و الطلب.

الفرع الثاني : الركائز الرئيسية التي تقوم عليها قاعدة الذهب

إن هذه الحقيقة التاريخية التي ترجع إلى منتصف القرن التاسع عشر تقوم على نقاط رئيسية، نذكرها فيما يلي:

- لقد ظهرت هذه القاعدة كانعكاس لفكرة الحرية الاقتصادية، و من ثم فقد كان من حق أي شخص أن يحوّل ما في حوزته من نقود إلى أوزان نسبية من الذهب، بمعنى أنه كان له حرية الاختيار لتحويل النقود إلى ذهب و الذهب إلى نقود بدون أي قيد؛³

¹ مجدي محمود شيهاب، الوحدة النقدية الأوروبية الاشكاليات و الآثار المحتملة على المنطقة العربية، دار الجامعة الجديدة، مصر، 1998، ص ص 44، 45.

² حيدر هاشم، أزمة الدولار، المؤسسة العربية للدراسات، بيروت، ط 1، 1971، ص 28.

³ أحمد فريد مصطفى، سهير محمد حسين، السياسات النقدية و البعد الدولي لليورو، مؤسسة شباب الجامعة، 2000، ص 7.

وبفضل هذه العملية فإن البنك المركزي لا يستطيع أن يقوم بإصدار كميات من الأوراق النقدية في التداول وذلك تجنباً لزيادة كمية النقود المتداولة عن حاجة النشاط الاقتصادي و بالتالي تنقص ثقة الجمهور في استعمال النقود الذي يسارع إلى تركه- النقود - و الحصول على الذهب مكانه؛

- كما ساد في ظل هذه القاعدة مبدأ حرية استيراد و تصدير الذهب بين الدول بدون قيد أو شرط.¹ فإذا كان النظام يعتمد على المسكوكات، فإن الشخص الذي يرغب في تصدير كمية من الذهب، يستطيع أن يحصل عليها من التداول، أما إذا كان النظام يعتمد على السبائك فإن هذا الشخص سوف يلجأ إلى البنك المركزي للحصول عليها بالسعر القانوني؛

والعكس، يمكن للفرد أن يستورد الكمية التي يرغب فيها من الذهب، فحرية استيراد و تصدير الذهب تضمن وتؤمن ثبات سعر الصرف.

- هناك علاقة قانونية بين الوحدة النقدية و بين معدن الذهب الصافي، فعلى سبيل المثال، نجد أن القانون البريطاني ينص على أن وحدة النقد، أي الجنيه الإسترليني تساوي غرامين من الذهب، و الهدف من هذا هو التمييز بين مختلف الوسائل المعتمدة في التداول، فإذا كان التداول عن طريق المسكوكات الذهبية. فكل وحدة مسكوكة يجب أن تحتوي مادياً على كمية من الذهب التي ينص عليها القانون، أما في حالة اعتماد أشكال نقدية أخرى، ففي هذه الحالة فإن البنك المركزي يجد نفسه مجبراً بقوة القانون على منح الذهب لكل من يطلبه استناداً إلى السعر الرسمي؛

- انعدام دوافع تسرب وتهريب الذهب عبر الدول و وجود علاقة وثيقة بين قيمة الذهب و قيمة النقود، ومن ثم حرية الأفراد في صهر المسكوكات الذهبية التي كانت تمثل أساساً وحدة النقد المتداولة مع احتفاظ الدولة بحق إصدار هذه الوحدات و قد كانت هذه الحرية تضمن تحقيق الاستقرار، وتثبيت قيمة الوحدة النقدية على الصعيدين الخارجي و الداخلي على حد سواء.

المطلب الثالث : أشكال قاعدة الذهب

مرت قاعدة الذهب كنظام نقدي بثلاث صور في حينها هذه الصور محكومة بعلاقة أساسية تقوم على أساس تكافؤ قيمة العملة الوطنية مع قيمة وزن معين من الذهب، أي ارتباط ثابت و محدد فيما بين سعر العملة الوطنية وسعر الصرف.

الفرع الأول: صورة المسكوكات الذهبية (العملات الذهبية)

¹ حيدر هاشم ، مرجع سبق ذكره، ص28.

تعتبر أول الصيغ في قاعدة الذهب، و هي تعني التعامل بنوعين من النقود، نقود ذهبية مثل الليرة الذهبية العثمانية في قيمتها و نقود ذهبية ورقية، و هي النقود الورقية التي يمكن تحويلها إلى ذهب في أي وقت وكان ذلك قبل الحرب العالمية الأولى.¹ إن قاعدة الذهب بصيغتها المتكاملة (المسكوكات الذهبية) كانت محكومة بجملة من الشروط تتمثل في:²

1. تحديد وزن معين و ثابت لوحدة النقد من الذهب بحيث تربط قيمة الوحدة النقدية (العملة) بما يساويها من الذهب، بمعنى آخر تكون القيمة الاسمية للعملة المتداولة مساوية لوزن معين من الذهب.

2. إمكان تحويل السبائك الذهبية إلى مسكوكات ذهبية و بدون قيود و تكاليف تذكر و كذلك إمكان تحويل المسكوكات الذهبية إلى سبائك ذهبية و دون قيود و تكاليف، و هذا يؤكد على الإبقاء للعلاقة القائمة بين قيمة العملة من جهة و مقدار الذهب المكون لها أو لأجزائها من جهة أخرى.

3. تحويل الأنواع الأخرى من النقود المتداولة (النقود الورقية أو الكتابية) إلى ما يساويها أو ما يعادلها من ذهب بشكل مسكوكات أو سبائك ذهبية و بدون تكاليف، و هذا الشرط يحقق التعادل بين قيام مختلف العملات المتداولة في حينه

4. حرية استيراد و تصدير الذهب من الخارج و إليه دون أي قيود، مما يوفر تعادل قيمة الذهب و تساوي سعره المحلي مع سعره العالمي (الدولي) ثم ثبات قيمة العملة أو الوحدة النقدية المتداولة محليا.

لقد استمر الأخذ بهذه الصيغة حتى قيام الحرب العالمية الأولى، و ترجع أسباب تخلي المجتمعات عنها إلى توسع في حجم النشاط الاقتصادي و التبادل التجاري، و تزداد حجم الإنفاق الحكومي لتمويل نفقات الحرب، مقابل قصور الكميات المتاحة من الذهب لمواجهة التوسع في استخدامه، لذلك اضطرت معظم البلدان إلى التخلي عن هذه الصيغة تدريجيا و الانتقال إلى الصيغة التالية لها ضمن قاعدة الذهب وهي صيغة أو صورة السبائك الذهبية.

الفرع الثاني: صورة السبائك الذهبية

إن أهم ما تتسم به صورة السبائك الذهبية أن الأوراق النقدية المتداولة لم تعد قابلة للتحويل إلى ما يعادلها أو ما يساوي قيمتها من المسكوكات الذهبية، و إنما يقتصر تحويل هذه الأوراق إلى سبائك ذهبية، لهذا كانت تسمية هذه الصورة من صور قاعدة

¹ محمد صالح عبد القادر، محاضرات في النقود و البنوك و النظرية النقدية، دار الفرقان للنشر، عمان، ط1، 1997، ص30.

² كاظم محمد نوري الشمري، النقود و المصارف و النظرية النقدية، دار زهران للنشر، عمان، 2008، ص ص، 66، 65.

الذهب بصورة السبائك الذهبية و يتم تحويل الأوراق النقدية إلى سبائك ذهبية بشروط منها ان لا يقل وزن السبيكة عن الكيلوغرام الواحد من الذهب. وهذا يعني عمليا توقف سك العملات الذهبية، و انتهاء حق الأفراد الحائزين لهذه المسكوكات صغيرة القيمة في تحويلها إلى ذهب و اقتصار حق التحويل إلى ذهب على من يحوز على أوراق نقدية كبيرة ذات قيمة مساوية لقيمة السبيكة. لهذا فان قابلية النقود الورقية في ظل هذه الصيغة للتحويل إلى ذهب تقل عن قابليتها في التحويل في ظل صيغة المسكوكات الذهبية، و تعود الأسباب الحقيقية التي تحول المجتمعات من صيغة المسكوكات الذهبية إلى صيغة السبائك الذهبية للظروف التي واكبت الحرب العالمية الأولى وما عملته هذه الظروف من تزايد تمويل نفقات الحرب، إذ أن الحكومات في ظل صورة السبائك الذهبية تكتفي بإشعار البنوك المركزية بالاحتفاظ بكمية معينة من السبائك الذهبية تعادل قيمتها كمية النقود المتداولة أو تعادل نسبة معين محددة سلفا، مما يوفر للسلطات النقدية تركيزا نسبيا في الاحتياطات الذهبية، و يسمح لها بإدارة نقدية أفضل من السابق، لان طلب الأفراد بتحويل ما بحوزتهم من أوراق نقدية إلى ذهب سيؤدي إلى اكتناز الذهب و المضاربة عليه خاصة في أوقات الأزمات و الحروب. كما أن من شأن ذلك استنزاف الاحتياطي من الذهب المتاح للدولة، و هذه الأسباب جعلت من المتعذر الرجوع إلى صورة المسكوكات الذهبية و التحويل إلى صورة السبائك الذهبية لما توفره من مزايا نسبة، خاصة في ظل الظروف الاقتصادية التي أوجدتها الحرب العالمية الأولى. وإلا أن الحال لم يبق على ما هو عليه بل تم التحول مجددا من صورة السبائك الذهبية إلى صورة الصرف بالذهب.¹

الفرع الثالث: صورة الصرف بالذهب

تتلخص الصفة الرئيسية التي تميز هذا الشكل من نظام الذهب عن غيره من الشكليات السابقين في أن الوحدة النقدية لبد ما لا تتحدد مباشرة على أساس الذهب، بل يكون ارتباطها به ارتباطا غير مباشر وذلك كان ترتبط الوحدة النقدية بنسبة ثابتة مع الوحدة النقدية لعملة بلد آخر يسير على نظام الذهب.²

إن ارتباط العملة الوطنية غير القابلة للتحويل إلى ذهب بعملة أجنبية قابلة للتحويل إلى ذهب يمثل جوهر صيغة الصرف بالذهب و يوفر للدولة ذات العملة الوطنية من الاحتفاظ باحتياطات الذهب كغطاء للعملة، إذ يمكنها من الاحتفاظ بعملات أجنبية دولية (قابلة للتحويل إلى ذهب) وسندات وأصول أخرى قصيرة الأجل صادرة عن الحكومات و مؤسسات الدولة صاحبة العملة الأجنبية كغطاء لعملتها الوطنية. و قد تم

¹ كاظم محمد النوري الشمري، مرجع سبق ذكره، ص 66، 67.
² صبحي نادر ص قريصه، مدحت محمد العقاد، النقود و البنوك و العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، بيروت، 1983، ص 41.

اعتماد هذه الصورة من صور قاعدة الذهب في مؤتمر جنوة عام 1922 و هي صورة مرنة باعتبار أن الصرف بالذهب بواسطة عملة أجنبية يوفر للدول الفقيرة احتياطات من الذهب، وفي عام 1925 عادت انجلترا إلى النظام الذهب و حددت قيمة عملتها (الجنيه الإسترليني) بما يعادل سعر الذهب في التعامل القديم و الذي يفوق القيمة الحقيقية للجنيه الإسترليني بعد الحرب العالمية الأولى وحتى انهيار قاعدة الذهب عام 1932.¹

المطلب الرابع: أسباب انهيار قاعدة الذهب

الفرع الأول: السياسات المتبعة من قبل الحكومات في ظل هذا النظام وتتمثل فيما يلي :

- يتعين على الحكومات الوقوف مستعدة لشراء و بيع عملتها مقابل الذهب بالسعر الرسمي وأن تسمح بتصدير و استيراد الذهب من أجل أن يعمل نظام الذهب الدولي بفعالية؛
- يشترط على كل حكومة أن تجعل أية مشكلة تخص الأوضاع الاقتصادية المحلية ثانوية بهدف الحفاظ على القيمة الخارجية لعملتها؛
- أن تسمح الحكومات لعرضها النقدي بالتوسع أو الانكماش حسب تدفق الذهب وأن تترك الأسعار الداخلية ترتفع و تنخفض بمقدار كاف للقضاء على خلل ميزان المدفوعات؛
- كذلك أن تسمح الحكومات بحرية تدفق رأس المال إلى و من مختلف الدول.

الفرع الثاني: أسباب انهيار قاعدة الذهب

منذ قيام الحرب العالمية الأولى عام 1914، واجه نظام الذهب الدولي العديد من المشاكل، حيث كشفت عن جمود هذا النظام و عن عدم استطاعته توفير المرونة اللازمة في العرض النقدي الذي تزايد الطلب عليه لتمويل نفقات الحرب بالإضافة إلى الحاجة الدولية المتحاربة لاحتياطياتها من الذهب لتمويل وارداتها من الخارج، و بالتالي اضطرت هذه الدول إلى إيقاف العمل بقاعدة الذهب، و في الحقيقة حاولت الدول الكبرى العودة إلى نظام السبائك الذهبية أو نظام الصرف بالذهب اقتصاداً منها في استخدامه و أن هذه المحاولة لإحياء نظام الذهب لم تستمر إلا لفترة وجيزة سقط بعدها تحت وطأة الكساد الكبير في الثلاثينات من القرن 20، و كان هذا في الواقع

¹ محمد صالح عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 31، 32.

يرجع إلى عدة عوامل أساسية غيرت من البيئة الاقتصادية المحلية و الدولية الموازية لتشغيل قاعدة الذهب وأدت عن التخلي عن هذه القاعدة و التحول نهائيا إلى القاعدة الائتمانية للنقد.¹

وعلى وجه العموم، يمكن إجمال العوامل التي ساعدت على انهيار نظام الذهب فيما يلي:²

أولاً: زوال عصر الحرية التجارية

فلقد انتاب معظم الدول شعور بالقومية الاقتصادية منذ انهيار الحرب العالمية الأولى، و أدى ذلك إلى تبني السياسات النقدية و المصرفية التي بها تستطيع هذه الدول رعاية مصالحها الخاصة . يضاف إلى ذلك تدهور الحالة الاقتصادية لانجلترا عقب الحرب، وهي التي كانت تنزعم حركة التجارة العالمية، و ظهور قوة أخرى منافسة هي الولايات المتحدة الأمريكية وفي حين فضلت انجلترا التعامل مع الدول الخاضعة لإمبراطوريات

فرضت الولايات المتحدة الضرائب الجمركية الحامية، و لقد أدى كل ذلك إلى اختلاف مستويات الأسعار في الدول المختلفة و بالتالي إلى انهيار إحدى المقومات الأساسية لنظام الذهب الدولي.

ثانياً : سوء توزيع الذهب بين الدول

فلقد كان من نتيجة الحرب العالمية الأولى إن تركز الذهب في خزائن بعض الدول، مثل أمريكا و فرنسا، في حين فقدت بقية الدول الأخرى جزءا كبيرا من احتياطياتها من الذهب (مثل ألمانيا بسبب دفع التعويضات للحلفاء). و لقد ترتب على ذلك اختلاف أرصدة الدول المختلفة من الذهب مما اضطرها إلى إتباع سياسات نقدية و مصرفية تهدف إلى المحافظة على ما تبقى لديها من هذه الاحتياطيات، وبهذا فقد انهارت إحدى المقومات الأخرى لنظام الذهب الدولي و المتمثلة في حرية دخول و خروج الذهب.

ثالثاً : ظهور القوى الاحتكارية

حيث شهدت الفترة التالية للحرب العالمية الأولى نمو الكثير من الشركات الكبيرة ذات الطابع الاحتكاري أو شبه الاحتكاري التي تتحكم في الإنتاج و الأسعار، أيضا فلقد ظهر الكثير من النقابات العمالية القوية التي تعمل دائما على الارتفاع بمستويات الأجور و لا تقبل أي تخفيض . و لقد ساعدت هذه العوامل على ضعف العلاقة بين

¹ صبحي تادرس قريصة، مدحت محمد العقاد، مرجع سبق ذكره ص59.

² نعمة الله نجيب و آخرون، مقدمة في اقتصاديات النقود و الصيرفة و السياسات النقدية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص 48-50.

مستوى الأسعار و كمية النقود أو كمية الذهب الموجودة في الدولة مما ساعد بالتالي على انهيار نظام الذهب الدولي.

رابعاً : عدم الاستقرار السياسي

فنتيجة للمعاناة من القلق السياسي الذي اجتاح العالم بعد الحرب العالمية الأولى و التشكك في سلامة النظم النقدية، اندفع أصحاب الثروات الذهبية إلى تحويل ثرواتهم من دولة لأخرى بحثاً عن الاستقرار، وبطبيعة الحال، فإن تحويل هذه الأرصدة لم يكن على أسس اقتصادية، و بالتالي فلقد أدى إلى ارتباك مستويات الأسعار و احتياطات الذهب في الدول المختلفة و نتيجة لذلك قام العديد من الدول بوضع القوانين و القواعد التي تحافظ على أرصدها و هو ما يتناقض بطبيعة الحال مع تلقائية تشغيل نظام الذهب الدولي.

المبحث الثاني : النظام النقدي الدولي في ظل نظام بريتين وودز

لقد تميزت الفترة التالية للحرب العالمية الأولى و حتى الحرب العالمية الثانية بعدم وجود نظام نقدي دولي ناجح يكون أساساً للعلاقات الدولية النقدية، و لذا تم تثبيت في أواخر الحرب العالمية الثانية فكرة إقامة نظام نقدي دولي لتفادي نقائص الماضي فكان ما أطلق عليه نظام برتين وودز.

المطلب الأول : تبني نظام بريتين وودز

الفرع الأول: مخططات إصلاح و تنظيم السيولة الدولية

يرجع أهم ما قدم من اقتراحات إلى كل من المخطط البريطاني عن طريق ممثل الخزانة البريطانية "جون مينار كينز" و المخطط الأمريكي الذي اقترح على لسان موظف الخزانة الأمريكية "هاري دكستر وايت".

كانت منطلقات كينز تتمثل في أن النظام النقدي الجديد يجب أن يكفل عدم التدخل في السياسات الداخلية للدول، إلا ما كان له أثر هام في العلاقات الاقتصادية الدولية و بشرط أن تكون تلك العلاقات متساوية في المزايا بين الدول و أن يحقق النظام المصلحة العامة لكل الدول المشاركة.¹

وقد ذهب كينز في مشروعه إلى أن إدارة و ضبط النظام الجديد يتطلبان تكوين مؤسسة دولية ذات طابع مركزي عالمي، و يكون لكل دولة مشتركة حصة تحدد مسؤولياتها في إدارة شؤون هذه المؤسسة، وقد قصد كينز بتلك المؤسسة تكوين "إتحاد المقاصة الدولية" تكون مهمته كمهمة البنك المركزي في النظام النقدي المحلي.²

¹ زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي (نظرة عامة على بعض القضايا)، الدار الجامعية، دون مكان النشر، 1998، ص152.

² Michel bialés et les autres, notion fondamentales d'économie, edition foucher, paris, 1998, p254.

وما يميز مشروع كينز هو موقفه من الدور الذي سيلعبه الذهب في النظام الجديد، فهو يرى أن عالم ما بعد الحرب في حاجة إلى تلك الكميات من النقود و الاحتياطات الدولية التي لن تتناسب مع كمية الذهب في العالم، ويجب أن تتحدد كمية النقد الدولي العالمي لا على أساس إنتاج الذهب و تكاليفه و لا على الاحتياطي الموجود منه، و إنما على أساس حجم التجارة الدولية، و في ضوء هذه الحاجة يمكن للعالم أن يزيد أو ينقص من كمية النقود الدولية لمواجهة أحوال التضخم أو الانكماش في العالم، و قد اقترح أن يكون النظام الجديد مرتكزا على عملة دولية لا تخضع لسيادة أي بلد و أطلق على هذه العملة مصطلح "البانكور Bancor" و هي عبارة عن وحدة حسابية قياسية نقدية تستخدم في تسوية المدفوعات الدولية بعد أن توافق الدول على استخدامها و تكون قيمتها مرتبطة بالذهب و لكنها قابلة للتغير حسب الأحوال و على أن يكون كمية المصدر منها متناسبة مع حاجة التجارة الدولية بطريقة منتظمة.

وهنا يتعين على الدول المشتركة في النظام أن تحدد سعر الصرف عملتها "بالبانكور" Bancor و هو ما يعني أن تكون قيمة عملتها مربوطة بوزن معين من الذهب، و لا يجوز تغيير هذا السعر إلا بموافقة إتحاد المقاصة الدولي، فالهدف يجب أن يكون هو ثبات أسعار الصرف، و قد اقترح كينز أن يقوم إتحاد المقاصة الدولي بفتح حسابات دائنة و مدينة للدول المشتركة و يجري عمليات المقاصة بينها، بحيث تتساوى في النهاية الأرصدة الدائنة و المدينة، و لكن إذا أسفر الحساب لدولة ما عن رصيد دائن فإنه يبقى داخل الإتحاد كعرض مقدم من الدولة صاحبة الدائنية.¹

والواقع أن هذا المشروع كان يحاول إلغاء دائنية و مديونية الدول اتجاه بعضها البعض، حيث تصبح مع اتحاد المقاصة الدولي، و هو في هذا كان يدافع عن مصلحة بريطانيا المدينة، و يحاول أن يعيد مركز الاقتصاد البريطاني.

أما مشروع "هاري وايت" فم يكن يهدف إيجاد سلطة نقدية دولية تحل مكان السلطة النقدية المحلية، بل تصوّر إمكان التعاون بين هذه السلطات، وكان جوهر اقتراحه يتلخص في أن النظام النقدي الدولي الجديد يجب أن يستهدف العمل على استقرار أسعار الصرف و محاربة مختلف أشكال القيود على المدفوعات الخارجية التي تحد من حرية التجارة و حرية انتقال رؤوس الأموال و قد اقترح لذلك تكوين صندوق دولي لتثبيت قيمة العملات للدول الأعضاء المشتركة فيه، كما اقترح أن تكون وحدة التعامل الدولي هي "اليونيتاس" Unitas التي ترتبط قيمتها بوزن معين من الذهب، و على الدول الأعضاء أن تحدد قيمة عملتها بالذهب أو باليونيتاس، و ليس لها الحق في تغيير هذه القيمة إلا بعد موافقة أربعة أخماس أصوات الدول الأعضاء في الصندوق.²

¹ زينب حسين عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص 154.

² Michel bailes et les autres, op, cit;p255.

و سوف يفتح في الصندوق حسابات دائنة و مدينة تقيد فيها الأرصدة باليونيتاس ويمكن سحب العملة بالذهب أو بالعملات الأخرى، و يقتصر دور الذهب في عمليات التسوية على دفع الفائض في الحساب الجاري للدول الأعضاء، و في حالة حدوث اختلال جوهري في ميزان المدفوعات تكون مهمة الصندوق هي السعي لتثبيت قيمة العملات من خلال الائتمان المتبادلة بين الأعضاء، كما اقترح "هاري وايت" أن يكون حجم الحصة لأي دولة على أساس حجم ما في حوزة الدولة من ذهب ونقد أجنبي وحجم دخلها القومي، و هو بهذا الشكل كان يعبر عن مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت تملك آنذاك أكبر كمية من الذهب العالمي و تحقق أعلى دخل في العالم.

وفي آخر المطاف اتفق المؤتمر على تبني المشروع الأمريكي نظرا لقوة الدولار من جهة و قوة الولايات المتحدة اقتصاديا و عسكريا من جهة أخرى، فضلا عن مساندة دول أمريكا اللاتينية للمشروع كما تمّ تعيين "هاري وايت" على رأس صندوق النقد الدولي باقتراح من الرئيس "روزفلت".¹

الفرع الثاني : محتوى اتفاقية بريتن وودز

يمكن القول إجمالاً أن هذا النظام قد قام على دعائم الرئيسية التالية:²

أولا : نظام الصرف بالذهب : و يتمثل ذلك في :

1. تثبيت سعر الدولار الأمريكي بالذهب مع قابلية تحويله إلى ذهب بما يعادل 35 دولارا للأوقية؛

2. تحديد أسعار صرف رسمية لعملات الدول المختلفة على أساس الذهب أو الدولار الأمريكي؛

3. الاحتياطات الرسمية للدول المختلفة تتكون من الذهب و الدولار الأمريكي و العملات الأجنبية القابلة للتحويل إلى دولار.

ثانيا: إقامة مركز نقدي دولي: و تمثل هذا المركز في صندوق النقد الدولي الذي تمثلت أهم أهدافه في:

1. اختيار أسعار التعادل و العمل على استقرارها بمعنى أن الحدود العليا و الدنيا للأسعار التي يمكن تطبيقها على المعاملات الصرف بين عملات الدول الأعضاء لا يجب أن تحيد عن سعر التعادل بأكثر من 1% (ارتفاعا و انخفاضاً).

¹ ضياء مجيد الموسوري، الاقتصاد النقدي، المؤسسات النقدية و البنوك التجارية و البنوك المركزية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1998،

ص45.

² نعمة الله نجيب و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص 52، 51.

2. ضبط تغيير أسعار صرف العملات الوطنية لتصحيح الاختلال الأساسي في موازين مدفوعات الدول المختلفة، فالصندوق يوافق تلقائياً على تخفيض قيمة عملة ما إذا كان هذا التخفيض في حدود 10% من سعر التعادل الخاص بهذه العملة. أما إذا كان التغيير مساوياً أو أكثر من 10% فيجب الحصول على موافقة مسبقة من الصندوق ولا يمنح الصندوق هذه الموافقة إلا بعد الاطلاع على الوضع الاقتصادي و النقدي للدولة.

3. استفادة الدول الأعضاء من الموارد العامة للصندوق بشكل مؤقت و بشروط محددة لتصحيح العجز المؤقت في موازين المدفوعات، هذا فضلا عن تأمين وسائل السيولة الدولية اللازمة لذلك.

الفرع الثالث: مؤسسات السيولة الدولية

لقد أسفرت جهود مؤتمر بريتن وودز في مجال تنظيم العلاقات الاقتصادية الدولية عن تحقيق نتيجتين هامتين هما: ¹

- إنشاء صندوق النقد الدولي (IMF) International Monetary Fund

- إنشاء البنك الدولي للإنشاء و التعمير International Bank for Reconstruct

يطلق عليه البنك الدولي و الغرض من إنشائه هو مساعدة الدول التي إصابتها الحرب على إعادة بناء اقتصادياتها ثم مساعدة الدول الأخذة في النمو على تنمية اقتصادياتها .

وسوف نشير إلى الصندوق بكثير من التركيز على صندوق النقد الدولي، لاعتباره المشرف على تنفيذ قواعد النظام النقدي الدولي من جهة و لارتباطه بموضوع بحثنا من جهة أخرى. فلقد كان الغرض من إنشاء الصندوق هو مواجهة المشكلات المالية و النقدية التي تسببت في خلق الأزمة العالمية في الثلاثينات، و عليه تضمنت اتفاقية الصندوق التي تم التوقيع عليها من قبل كل الأعضاء، بتعهد كل عضو بالامتناع عن أي ممارسات يكون من شأنها تدهور رفاهية الدول الأخرى، كما كان يهدف الصندوق إلى تحقيق ما يلي: ²

- العمل بنظام دولي لأسعار الصرف ثابتة حيث تتبادل في ظلّه عملات الدول الأعضاء و ذلك وفقاً لنسب مبادلة يتم الاتفاق عليها مسبقاً؛

- إقامة نظام متعدد الأطراف للمدفوعات التجارية الجارية بين الدول الأعضاء في الصندوق و إلغائه

- القيود على الصرف التي تعيق نمو التجارة العالمية؛

¹ مدحت صادق، النقود الدولية و عمليات الصرف الأجنبي، دار غريب للطباعة، القاهرة، ط1، 1997، ص28.

² بسام الحجار، نظام النقد العالمي و أسعار الصرف، دار المنهل اللبناني، بيروت، ط1، 2009، ص63.

- ألا تكون العملة المطلوبة من قبل العضو قد أعلنت نادرة، ذلك أنه لا يمكن للعملة المعلنة نادرة أن تكون محلا لمعاملات بين الصندوق و الدول الأعضاء فيه؛

- التزام الدولة بإعادة شراء عملتها من الصندوق، إذ تقوم الدولة التي سحبت مبلغ ما من عملات الدول الأخرى من الصندوق في مقابل عملاتها بأن تعيد شراء هذه العملة ذاتها في مقابل دفع عملات الدول الأخرى في وقت ما في المستقبل، مما يعني سدادها للمبلغ الذي سحبتته من الصندوق.

كما توجد عدة أهداف أخرى للصندوق نذكر منها: 1:

- تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف؛
- تحقيق المرونة في نظام أسعار الصرف؛
- معاونة الدول الأعضاء في الصندوق على إصلاح الخلل في موازين مدفوعاتها.

المطلب الثاني : مراحل سير نظام بريتن وودز

الفرع الأول: مرحلة الاستقرار النسبي للنظام

تميزت هذه المرحلة باستقرار الدولار نسبيا بما يلي: 2:

1. اختارت الولايات المتحدة الأمريكية ان تعطي لكل بنك مركزي أجنبي لديه دولارات و يريد التخلي عنها ما يعادل ذلك بالذهب فقط، و ليس بعملة البنك الوطنية و لقد مكنها تراكم 75% من احتياطي الذهب الرسمي في العالم لديها عن اتخاذ مثل هذا القرار.

أما إنجلترا فلقد أعادت قابلية الجنيه الإسترليني ، العملة الهامة الثانية في نظام، للتحويل إلى العملات الأخرى و ليس إلى الذهب. و قد تم ذلك خلال عام من وضع اتفاقية بريتن وودز موضع التطبيق، أما العملات الأوروبية الرئيسية الأخرى فقد انتظرت خمسة عشرة عاما لتكون قابلة للتحويل إلى العملات الأخرى و ليس إلى الذهب.

2. اختارت البنوك المركزية للدول المختلفة الدفاع عن أسعار التعادل الخاصة بعملاتها مقابل الدولار الأمريكي وحده، أي أنها تقوم ببيع و شراء الدولار الأمريكي فقط مقابل العملة الوطنية، ويضاف إلى ذلك أن قرار البنوك المركزية -بخلاف البنك الفيدرالي الأمريكي-، احترام الحدود التي يمكن أن تتغير في نطاقها أسعار عملاتها الوطنية و استخدامها للدولار الأمريكي فقط

¹ مدحت صادق، مرجع سبق ذكره، ص 29-31.

² نعمة الله نجيب و اخرون، مرجع سبق ذكره، ص 52،53.

كأداة للتدخل، قد حمل هذه البنوك المركزية ذاتها على أن يكون الاحتياطي من العملات الأجنبية لديها مكونا من الدولار فقط.

ولعل ما سبق هو ما جعل "جان دينزيت" يقول أن نظام بريتن وودز يمكن أن يسمى نظام "قاعدة الدولار وليس نظام قاعدة الصرف بالذهب".

3. دعم الغطاء الاقتصادي للدولار من دوره النقدي ة يتمثل الغطاء الاقتصادي للدولار في الطاقة الإنتاجية الهائلة للاقتصاد الأمريكي التي تستطيع إن تمد معظم دول العالم باحتياجاتها من السلع والخدمات التي لا توجد إلى في السوق الأمريكية فقط. و لان الدول الأوروبية خرجت من الحرب وجهازها الإنتاجي محطم و أرصدها الأجنبية مستنزفة و موازين مدفوعاتها تعاني من عجز جوهري. فان الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت في ظل هذه الظروف – سوقا للعالم و بنكا له في ذات الوقت- لأنه كان من المتعين عليها إمداد العالم بالدولارات اللازمة لتمويل مشترياته من السلع الإنتاجية و الاستهلاكية التي تنتجها.

ومما سبق نستطيع القول أن معظم دول العالم كانت في حاجة ماسة للاقتصاد الأمريكي. و هذا يعني أن في حاجة للدولار الأمريكي، مما جعل الدول تجري وراءه و بالتالي أصبح بمثابة النقد الذي يستعمل في تسوية المدفوعات الدولية. فخلال الفترة الممتدة من 1946 إلى 1949 حققت الولايات المتحدة الأمريكية فائض ضخما في ميزان المدفوعات مع أوروبا، إلا انه من عما 1950 بدأت أوروبا تستعيد مستواها الاقتصادي و هذا ما ساعد كل من أوروبا و اليابان في تكوين أرصدة دولارية مما تسبب في ندرة الدولار، كمل تحول فائض ميزان المدفوعات الإجمالي الأمريكي إلى عجز، و كان هذا الوضع بمثابة مؤشر لبداية العجز الدائم في ميزان المدفوعات الأمريكي و الذي كان محورا دارت حوله الأحداث الدولية النقدية و الأزمات.

الفرع الثاني : مرحلة الضعف

إن الإجراء المعتمد من طرف الدول الأوروبية و المتمثل في تخفيض أسعار صرف عملاتها، شجع على زيادة الصادرات لهذه الدول، و رفع من القدرة الإنتاجية للقطاع الصناعي من الفترة الممتدة من 1950 إلى 1960 بحوالي 60%.

فالتحسن الذي طرأ على موازين المدفوعات الأوروبية في عام 1958، سمح لها بتكوين احتياطات نقدية كبيرة، مما جعلها تعلن إعادة عملاتها للتحويل، الأمر الذي نتج عنه دخول رؤوس الأموال الأمريكية إلى الدول الأوروبية.¹

¹ عباس إبراهيم البغدادي، النظام النقدي العالمي بين نظام بريتن وودز و سيادة التعويم و الفوضى النقدية، جريدة الرأي، العدد 192، 2 سبتمبر 2004، ص 11.

و في مقابل ذلك و في نفس السنة 1958 زاد العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي بشدة بمتوسط 3 مليار دولار سنويا، و لعل هذا العجز كان راجعا إلى تدفق الاستثمارات الأمريكية في أوروبا و التضخم الأمريكي الناتج عن تمويل حرب الفيتنام من خلال زيادة العرض النقدي و إصدار مزيد من الدولارات.

فأصبح ما يحتفظ به الأجانب من دولارات هو 40 مليار دولار بينما كان 13 مليار فقط في عام 1949، و في نفس الوقت فإن القطاع الخاص كان يحتفظ بقدر أكبر من ذلك و هو ما يمثل في جملته دين على الحكومة الأمريكية أو التزام على ما لديها من ذهب الذي انخفض مستواه من 25 مليار دولار في عام 1949 إلى 11 مليار دولار فقط في عام 1970 معنى ذلك أن الولايات المتحدة كانت تواجه التزامات بالذهب أكبر من رصيدها الفعلي منه.

ولقد امتنعت الولايات المتحدة الأمريكية خلال هذه الفترة عن تخفيض قيمة الدولار لمواجهة العجز في ميزان المدفوعات و لجأت إلى بعض السياسات الأخرى لمنع خروج رؤوس الأموال مثل زيادة أسعار الفائدة المحلية قصيرة الأجل و الحفاظ على سعر الفائدة طويلة الأجل منخفض نسبيا لتشجيع النمو الاقتصادي المحلي.

ومع فشل كل هذه الإجراءات لوقف العجز المستمر في ميزان المدفوعات الأمريكي فإن رصيدها قد تضاعف بحيث أصبح غير كافي لسد العجز الأمريكي، و في محاولة أخيرة لامتناع فائض السيولة الدولية على المستوى الدولي و وقف محاولات الدول مبادلة ما لديهم من دولارات مقابل الذهب، أصدرت الحكومة الأمريكية سندات حكومية مضمونة و متوسطة الأجل تصدر بالدولار و بسعر صرف مضمون¹ إلا أن هذه السياسة لم تفلح في وقف تدهور الأرصدة الذهبية حتى وصل الرصيد الذهبي الأمريكي إلى 1/4 العجز الحكومي فقط (أي أن العجز الحكومي أصبح أربع أمثال الأرصدة الذهبية).

وفي هذه الحالة كان ضروريا أن يتغير سعر التعادل أو تكافؤ العملات، حيث في 05 ماي 1971، توقفت ألمانيا، هولندا وسويسرا عن التدخل في سوق الصرف الأجنبي و في 09 ماي 1971 رفعت كل من سويسرا و النسا قيمة عملتيهما بنسبة 7,1% و 6,1% على التوالي، بينما قررت ألمانيا و هولندا تعويم عملتيهما².

يضاف إلى ذلك، ان قوى اقتصادية كبرى أخذت - مع بداية الستينات - تبرز كقوى اقتصادية عالمية تنافس الولايات المتحدة الأمريكية في الأسواق الخارجية مثل ألمانيا و اليابان مما أدى إلى هبوط نصيب الولايات المتحدة الأمريكية من إجمالي الصادرات

¹Michel Dupuy, *le dollar*, édition dunod, paris, 1999, p23.

² مدحت صادق، مرجع سبق ذكره، ص37.

العالمية و ظهور المارك الألماني و الين الياباني كعملات قوية تنافس الدولار كعملة دولية.¹

الفرع الثالث: مرحلة إيقاف التحويل بين الذهب و الدولار

كل تلك الأوضاع السالفة الذكر نجمت عنها زعزعة الثقة في الدولار، إذا تأكد بذلك عدم قدرة الو.م.أ على الالتزام بتحويل الدولار إلى الذهب، مما أدى زيادة الطلب على الذهب وما نتج من مضاربات على الدولار.²

وفي يوم الأحد 15 أوت 1971 أعلنت الحكومة الأمريكية على لسان رئيسها "ريتشارد نيكسون" من إيقاف التحويل بين الذهب و الدولار ، وهكذا أغلقت نافذة التحويل إلى الذهب ومعها انهارت دعامة نظام بريتن وودز ، كما صاحب هذا القرار مجموعة من الإجراءات الانكماشية الداخلية:

- فرض رسم إضافي قدره 10% على السلع المستوردة والهدف منه هو استعماله كوسيلة ضغط على

الدول الأخرى لإجبارها على المساهمة في علاج العجز المتزايد في ميزان المدفوعات الولايات المتحدة الأمريكية؛

- تجميد الأجور و الأسعار لمدة 10 أيام ،القص من هذا مواجهة التضخم في الداخل؛

- إعادة الاستثمارات الخاصة بإنتاج المعدات الوطنية من الضرائب بنسبة 10% لمدة سنة لتشجيع الإستثمارات في الداخل ؛

- إلغاء ضريبة الإنتاج المقدر بـ 7% على صناعة السيارات الأمريكية والهدف من هذا الإلغاء هو إنعاش هذه الصناعة وجعلها أكثر تنافسية؛

- تخفيض الإنفاق الحكومية و المساعدات الخارجية بنسبة 10 %.

المطلب الثالث : انهيار نظام بريتن وودز

الفرع الأول : أسباب انهيار نظام بريتن وودز

كان انهيار نظام بريتن وودز يقوم على ركيزة رئيسية هي التزام الخزانة الأمريكية ببيع الذهب بسعر الأوقية 35 دولار إلى البنوك المركزية و المؤسسات النقدية في العالم، و من ثم فقد كان من الضروري الربط بين مقدار ما هو متوافر من مخزون ذهبي لدى الولايات المتحدة الأمريكية و بين الالتزامات قصيرة الأجل المترتبة عليها، فإذا ما زادت هذه الالتزامات دون زيادة في كمية الذهب كان ذلك تعبيراً عن حقيقة معينة هي عجز ميزان المدفوعات الأمريكي.

¹ نعمة الله نجيب و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص 55.

² المرجع نفسه، ص 55.

فمنذ الخمسينات بدا ميزان المدفوعات الأمريكي يحقق عجزا كبيرا و مستمرا الأمر الذي قلص بشدة من احتياطات الذهب في الخزائن الأمريكية، و ساد اليقين بضرورة تعديل أسعار تعادل أسعار العملات. وإزاء فشل الولايات المتحدة الأمريكية في إقناع الدول التي حققت موازين مدفوعاتها فوائض ضخمة أصبح من المسلم به ضرورة لجوء الو م أ إلى تخفيض قيمة الدولار، في ذلك الوقت أصبحت الأسواق الدولية لرأس المال مرتبط ببععضها بشكل كبير من خلال أسواق العملات الأوروبية، و بدأت كميات التحويلات الكثيفة من الدولار الأمريكي إلى العملات القوية الأخرى و بصفة خاصة المارك الألماني و الين الياباني و الفرنك السويسري، الأمر الذي أدى إلى حدوث المزيد من الاختلال في ميزان المدفوعات الأمريكي. و هنا اضطر رئيس الولايات المتحدة الأمريكية آنذاك "ريتشار نيكسون" إلى أن يعلن في 15 أوت 1971 تعليق قابلية تحويل الدولار الأمريكي إلى ذهب معلنا بذلك نهاية نظام بريتن وودز، وفي ذات الوقت فرضت الولايات المتحدة الأمريكية ضريبة إضافية مؤقتة على الواردات قدرها 10%.¹

بالإضافة إلى هذا، هناك أسباب أخرى لا تقل أهمية و المتمثلة فيما يلي:

- توقعات انخفاض قيمة الدولار التي أدت إلى تدفق رؤوس الأموال قصيرة الأجل إلى خارج الولايات المتحدة؛
- تخلي الدول الأوروبية و اليابان عن التزامها بالتدخل في سوق الصرف الأجنبي لتدعيم الدولار؛

- عدم كفاية السيولة الدولية، و قد تم إنشاء وحدات السحب الخاصة للتغلب على هذه المشكلة ولكنها لم تكن كافية نظرا لأن إصدارها و توزيعها لم يكن وفقا لاحتياج الدول الأعضاء و إنما وفقا لحجم كل دولة وأهميتها النسبية في التجارة الدولية، فمن المعروف أن السيولة الدولية هامة لكي تساعد في تمويل العجز المؤقت موازين المدفوعات دون اللجوء إلى إجراءات تقييدية أو انكماشية مما يسمح لآلية التصحيح بأن تأخذ وقتها الكافي لاستعادة التوازن، فالنقص في السيولة الدولية يقلل من أو يعوّق التجارة الدولية، في نفس الوقت زيادة السيولة الدولية تؤدي إلى ظهور الضغوط التضخمية العالمية.

ولقد عبر الاقتصادي R.Triffin عن أزمة خلق السيولة في نظام بريتن وودز قائلا أن زيادة السيولة قد أتت في ظل هذا النظام من خلال العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي و ليس من آلية مرتبطة باحتياجات الدول الفعلية للسيولة. معنى ذلك أنه كلما زاد حجم السيولة كلما قلت الثقة في الدولار وقيمتة لأن السيولة أتت من خلال العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي.

¹ زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، مصر، 1999، ص ص 185، 184.

وكما ذكرنا من قبل فإن صندوق النقد الدولي قد حاول أن يواجه مشكلة السيولة الدولية من خلال إصدار حقوق السحب الخاصة، و هي نقود اعتبارية يتم تبادلها بين الدول الأعضاء في الصندوق و ليس بين الأفراد، حيث تم إصدار ما قيمته 9,5 مليار دولار من حقوق السحب الخاصة في عام 1969 و من الغريب أيضا أن إصدارات حقوق السحب الخاصة خلال الفترة 1970-1972 قد واكبت فترة تزايد المعروض من الدولار كنتيجة للعجز في ميزان المدفوعات الأمريكي.

الفرع الثاني : اتفاقية سيمثونيان

في ديسمبر 1971 اجتمع ممثلو مجموعة الدول العشر (ال.وم.أ ، اليابان ،انجلترا،فرنسا، ألمانيا، كندا،إيطاليا، هولندا،السويد،و بلجيكا)¹في سميثونيان بواشنطن ووافقوا على رفع سعر أوقية الذهب إلى 38 دولار بدلا من 35 دولار للأوقية، الأمر الذي يعني خفض الدولار بنسبة 9% وفي ذات الوقت رفع المارك الألماني بنسبة 17%والين الياباني بنسبة 14% و في ذات الوقت رفع كذلك قيمة العملات الأخرى بنسب اقل. و من ناحية أخرى رفع الحد المسموح بدا تغيير سعر التعادل الأساسي ليصبح 2,25% بدلا من 1% فوق أو تحت هذا السعر أملا في تلطيف بعض الخشونة في النظام و تخفيف كرار الأزمات النقدية. و هكذا منذ اللحظة التي أعلنت فيها عدم قابلية تحويل الدولار إلى ذهب أصبح العالم على قاعدة الصرف بالدولار.

وأمام استمرار و تزايد العجز الكبير لميزان المدفوعات الأمريكي أدرك الجميع عدم صلاحية اتفاقية سميثونيان للتطبيق و ان من الضروري تخفيض قيمة الدولار من جديد. و مع تزايد المضاربات على الدولار اضطرت الولايات المتحدة الأمريكية إلى رفع أوقية الذهب إلى 42,22 دولار فانخفضت بذلك قيمة الدولار مرة أخرى بنسبة 10%. و إزاء عدم قابلية تحويل الدولار إلى ذهب قررت الدول الستة²المؤسسة للسوق الأوروبية المشتركة في مارس 1972 تعويم عملاتها بشكل مشترك في مقابل الدولار في حدود 2,25% فوق أو تحت سعر التعادل وفقا للنظام الذي عرف باسم "الثعبان في النفق " و لكن مع تزايد حدة المضاربات مرة أخرى قررت السلطات النقدية في الدول الصناعية الكبرى في مارس 1973 إطلاق حرية التعويم لعملاتها إما بصورة مستقلة (الدولار الأمريكي، الجنيه الإسترليني، الين الياباني، الفرنك السويسري، الليرة الإيطالية، و الدولار الكندي) أو بصورة مشتركة (المارك الألماني و الفرنك الفرنسي) بالإضافة إلى العملات الدول الست الأخرى في وسط و شمال

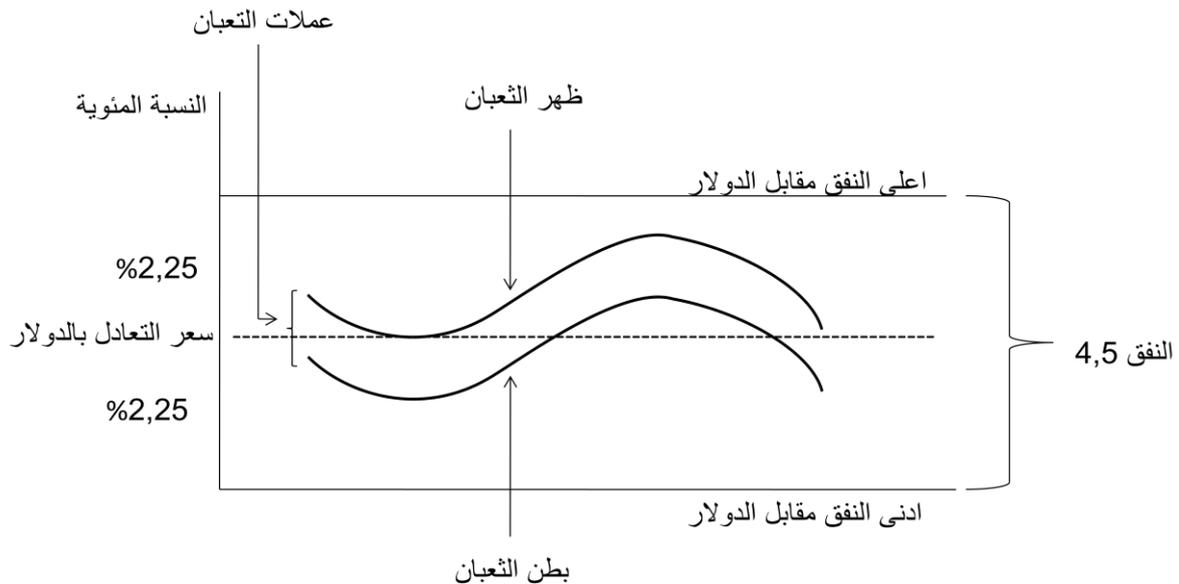
¹ جون هردسون، مارك هرندر، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار المريخ، دون مكان النشر، 1987، ص 800.

* هذه الدول هي: ألمانيا، فرنسا، الدانمارك، بلجيكا، هولندا، و لوكسمبورغ.

² بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت، ط1، 2003، ص113.

أوروبا مع ترك الثعبان يتحرك في هامش قدره 2,25% بين أقوى عملة و اضعف عملة في مقابل الدولار و هكذا تمت ولادة نظام التعويم المدار لأسعار الصرف.¹ فنظام الثعبان النقدي أو الثعبان داخل النفق تتحرك فيه الأسعار هذه العملات يوميا و بنسب متقاربة تبدو وكأنها ثعبان، حيث تقع القوية عند ظهره و الضعيفة عند بطنه ، وكلما اقتربت من بعضها البعض كان الثعبان رقيقا و عند التصاق ظهر الثعبان داخل النفق فيرجع إلى وجود حدود عليا وأخرى دنيا لحركته وهو يلتوي ، فكأنه يلتوي داخل النفق كما يظهر من خلال الشكل الموالي:

شكل رقم (01) الثعبان النقدي داخل النفق



المصدر: مدحت صادق، النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي، دار غريب، القاهرة، ط1، 1997، ص74.

¹ محمد دويدار ، أسامة الفولي، مبادئ الاقتصاد النقدي، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2003، ص ص155،154.

المبحث الثالث : التطورات النقدية بعد نظام بريتن وودز

لقد شهد النظام النقدي الدولي العديد من النظم النقدية وصولاً إلى ما بعد سنة 1973 التي تضمن نوعين من نظم الصرف هما نظام سعر الصرف الثابت FIXED EXCHANGE RATE SYSTEM ونظام سعر الصرف المرن FLEXIBLE EXCHANGE RATE SYSTEM، وبينهما توجد نظم متعددة للصرف يقترب بعضها إلى الثابت والبعض الآخر إلى المرن.

المطلب الأول : أسعار الصرف بعد نظام بريتن وودز

الفرع الأول: نظام سعر الصرف الثابت

مما لا شك فيه أن هذا النظام غذى المعاملات التجارية الدولية لفترة طويلة متمثلاً بقاعدة الذهب عبر مراحل تطورها المختلفة لنظام الذهب الكامل. ثم نظام السبائك الذهبية، ورغم هجر قاعدة الذهب إلا أن الصرف الثابت لم ينته بل استمر في صورة التثبيت إلى عملة رئيسية كالدولار أو الفرنك أو غيرها والى سلة عملات كسلة حقوق السحب الخاصة أو أية سلة أخرى يراها البلد مناسبة لمعاملاته التجارية مع شركائه أو منافسيه التجاريين، إن نظام الصرف سواء كلن في ظل قاعدة الورق أو النقود الورقية غير القابلة للتحويل إلى الذهب لا يكون ثابت ثباتاً مطلقاً بل فيه حدود لحركة تتراوح بين نقطتي خروج ودخول الذهب في قاعدة الذهب أو حدود التغير التي يسمح بها صندوق النقد الدولي وفق نظام بريتن وودز، أو حدود التي تسمح بها الدولة لسعر صرفها للتحرك ضمنها في قاعدة النقود الورقية.

ولنظام سعر الصرف الثابت العديد من المزايا يمكن إجمالها فيما يلي:¹

- تشجيع أسعار الصرف الثابتة التجارة الدولية و تعطيها البيئة المثلى و تضمن الانسيابية في تدفقها؛
- إن الثبات في أسعار الصرف يهيئ الأرضية المناسبة للاستثمار طويل الأجل؛
- إن استقرارية أسعار الصرف تعطي الأسس الواقعية المؤكدة للتوقعات؛
- يقلل المخاطر من المضاربة بالعملات الدولية.

إلى جانب تلك المزايا أوضحت العديد من التجارب أن سياسة سعر الصرف الثابت تؤدي إلى انحراف هذا السعر عن مستوى سعر الصرف التوازني، و من المساوئ الرئيسية لسياسة السعر الثابت عدم تأقلمه مع المتغيرات الاقتصادية المحلية و الدولية و يصبح السعر غير واقعي بل مصطنع مما يحدث خلا نقدياً ومالياً واقتصادياً و أن التجارب أثبتت بترك سياسة سعر الصرف للسوق مع توفير السياسة النقدية والمالية الملائمة.²

¹ عبد الحسين جليل، عبد الحسن الغالبي، سعر الصرف وإدارته، دار صفاء، عمان، ط1، 2011، ص84-90.
² محمد عبد الله البطاني، أسعار الصرف المساوئ والإيجابيات، جريدة 26 سبتمبر، العدد1379، 26 مارس 2008، ص25.

الفرع الثاني: نظام تعويم أسعار صرف العملات 1973 (سياسة التعويم الحر)

في حقيقة الأمر انه عندما تبنت الدول الصناعية سياسة التعويم عام 1973، لم يكن ذلك نابعا من اعتقادها بان هذا النظام يعتبر نظاما نقديا أفضل ، و إنما اتبع بسبب انهيار نظام أسعار الصرف الثابت، فكانت لأوروبا تنظر إلى نظام التعويم في البداية على انه علاج مؤقت لأزمة عارضة تعود بعدها مرة أخرى إلى نظام أسعار الصرف الثابت، و على العكس من ذلك رأت الولايات المتحدة الأمريكية انه بالنسبة للنظام النقدي الذي يتبع في المستقبل فانه يجب أن يترك لكل دولة حرية الاختيار بين نظام أسعار الصرف الثابت ونظام التعويم.¹

غير انه عندما تضاعفت أسعار البترول في نهاية عام 1973 عدة مرات، نتج عن ذلك موجات تضخمية حادة و كساد عميق عام 1973-1975، فان ذلك أدى إلى حدوث اختلالات كبيرة في المدفوعات الدولية طالت الدول الصناعية ذاتها مما جعل فكرة العودة إلى نظام أسعار الصرف الثابت أمرا غير وارد.²

وفي حالة ما إذا لم تتدخل السلطات النقدية على الإطلاق في سوق الصرف الأجنبي، فإنها تكون قد تركت أسعار صرف حرة، و ذلك باعتقادها أن التوازن في ميزان المدفوعات يتحقق بصورة تلقائية، و ذلك بترك عملاتها تتحدد بحرية وفقا لقوى السوق من خلال العرض و الطلب عليها، شأنها شأن بقية السلع الموجودة في السوق، حيث ينخفض سعرها إذا ما انخفض الطلب على العرض، و يرتفع سعرها إذا ما زاد الطلب على العرض.

إلا أنه نود أن نشير أن معظم الدول لم تكن مستعدة لترك أسعار الصرف حرة تتحدد في سوق الصرف الأجنبي عن طريق قوى العرض و الطلب، بل اعتمدت سياسة التعويم المدار، من خلال تدخل سلطاتها النقدية في سوق الصرف الأجنبي.³ والواقع أن نظام تعويم العملات لم يقصد أحد اختياره، بل فرض نفسه عقب انهيار نظام "بريتن وودز" أي انهيار نظام أسعار الصرف الثابتة، و من ثم كانت الرؤى لنظام تعويم أسعار الصرف بمثابة علاج مؤقت لأزمة عارضة، و بالتالي ترك الحرية لكل دولة في الاختيار بين نظم أسعار الصرف التي ترى أنها تخدمها.

ومع بداية 1998 أصبح ثلثي أعضاء الصندوق البالغ عددهم 181 دولة يطبق نظام أسعار الصرف المرنة، و هذا العدد يتضمن كل الدول الصناعية الكبرى و العديد من الدول النامية، و يمثل هذا العدد 3/5 حجم التجارة العالمية التي تتم الآن في ظل أسعار الصرف المرنة سواء كان هذا التعويم تعويما مستقلا أو تعويما متسقا كما هو الحال

¹ مدحت صادق، مرجع سبق ذكره، ص52.

² محمد عيسى عبد الله، موسى إبراهيم، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار المنهل اللبناني، بيروت، ط1، 1998، ص149.

³ مدحت صادق، مرجع سبق ذكره، ص52.

في ظل نظام الإتحاد الأوروبي، أما بقية الدول و التي تمثل ثلث الأعضاء فإنهم يربطون عملاتهم إما للدولار أو الفرنك أو حقوق السحب الخاصة أو إلى سلة عملات. ويلاحظ أن نظام التعويم قد أتى ببعض المزايا منها تحرر البنوك المركزية من التزاماتها بالاحتفاظ بأسعار صرف عملاتها ضمن هوامش التقلب التي نص عليها صندوق النقد الدولي، فلم يعد البنك المركزي ملزما بالتدخل في السوق الصرف ببيعاً و شراءً لدعم سعر العملة الأمر الذي كان له تأثير مباشر على عرض النقود محلياً، ففي ظل نظام التعويم أصبح البنك المركزي حراً في تحديد عرض النقود دون النظر إلى اعتبارات سعر الصرف، كما أن سياسة التعويم حررت السلطات النقدية من القيود التي كان يفرضها اعتبار توازن ميزان مدفوعات الدولة على السياسة التي تتبعها من أجل تحقيق الأهداف الداخلية.¹

وقد وجه نظام التعويم الحر بعض المساوئ منها:²

- يؤخذ على سعر الصرف المرن بأنه يزيد اللايقين في التجارة، و هذا لا يعد معوقاً للمصدرين والمستوردين لان بإمكانهم وقاية أنفسهم و حمايتهم من مخاطر الصرف المرن بتغطية المخاطر على معاملاتهم بالعقود المستقبلية، حيث أنهم يعرفون بذكائهم و خبرتهم اتجاهات أسعار الصرف؛
- يعتقد ان الصرف المتقلب يؤثر على الاستثمار الطويل الأجل و يمكن الرد على هذا بان المستثمرين لا يمكن أن يثبط استثماراتهم الصرف المرن لأنهم حتى في ظل الصرف الثابت ليسوا متأكدين لعشر سنوات على الأكثر من ثبات السعر و بقاءه علة حاله دون تخفيض للعملات أو إعادة تقييم لها ولذلك فان سعر الصرف المرن لا يمكن أن يفرض غلى أرضية الاستثمار طويل الأجل؛
- قد يزيد المضاربة و ذلك تبعاً لسلوك المضاربين، فهم عندما يتوقعون انخفاض في سعر الصرف على إحدى العملات يزيدون من طلبهم على العملات الأخرى طالما توقعوا عوائد متزايدة منها أو على الأقل المحافظة على رصيد ثرواتهم الحقيقية و سيتوقعون في عرض تلك العملة وبالتالي ستحقق التوقعات بانخفاض سعر الصرف.

المطلب الثاني: التعديل الثاني لاتفاق صندوق النقد الدولي (اتفاقية جمايكا)

انطلاقاً من ضرورة الإصلاح النقدي، اتفقت الأطراف التي وقعت اتفاقية سيمثونيان على إعادة النظر في بعض أحكام اتفاق صندوق النقد الدولي بغية الخروج باتفاق محدد بشأن النظام الجديد لأسعار الصرف ، وكذا تحديد دور الذهب في النظام النقدي الدولي، و بموجب الاجتماع المنعقد في "كنيجستون" بجمايكا بتاريخ 7-8

¹ مدحت صادق، مرجع سبق ذكره، ص53.

² عبد الحسين خليل، عبد الحسن الغالبي، مرجع سبق ذكره، ص94،93.

جانفي 1976 تم الاتفاق على تعديل بعض احكام صندوق النقد الدولي و دخل الاتفاق حيز التنفيذ في 01 افريل 1978.

فيما يخض سعر الصرف تم تعديل المادة الرابعة من اتفاقية بريتن وودز التي كانت تجبر الدول على تحديد أسعار الصرف وفقا لنظام حرية سعر الصرف أو نظام التعويم ، سواء كان تعويما فرديا أو جماعيا وتم التأكيد على ضرورة بذل الجهود لبناء نظام مستقر لأسعار صرف العملات و تفادي التقلبات القوية، والتزمت الدول الأعضاء بعدم التلاعب بأسعار الصرف التي تؤدي إلى اختلال موازين المدفوعات . وفيما يخص النظام الاحتياطي النقدي الدولي تم التركيز على تطوير حقوق السحب الخاصة حتى تكون ذات أهمية ووزن كبير في الأصول الاحتياطية الدولية مع التقليل أهمية الذهب و عملات الاحتياطي الدولية كعناصر سيولة دولية.

ونتيجة لهذه التعديلات تباينت وجهات نظر الدول، فالولايات المتحدة الأمريكية رأت بوجود إلغاء الصفة النقدية للذهب نهائيا ، أما فرنسا فرأت بضرورة استمرارية في لعب دور رئيسي في أي نظام نقدي مستقبلا . وفي هذا الإطار تضمن التعديل الثاني لاتفاقية صندوق النقد الدولي بعض الأحكام الجديدة

المتعلقة بدور الذهب في النظام الدولي وهي تتلخص فيما يلي¹:

- إلغاء السعر الرسمي للذهب والسماح للبنوك المركزية للدول الأعضاء ببيع وشراء الذهب في الأسواق دون قيد؛
 - عدم اتخاذ الذهب كأساس لتعويم العملات الوطنية و إنهاء دوره في تقديم حقوق السحب الخاصة؛
 - إلغاء الأحكام المنظمة لاستخدام الذهب في التعامل بين الصندوق و دول الأعضاء؛
 - قيام الصندوق بالتصرف في ثلث ما بحوزته من ذهب، بحيث يعاد السدس إلى الأعضاء بحسب حصصهم، و يباع السدس بالمزاد بالسعر السائد في السوق؛
 - قيام الصندوق بالتصرف في الجزء أو في كل الرصيد المتبقي من الذهب.
- وبهذا التعديل خرج الذهب رسميا من إطار نظام النقد الدولي و أصبحت البنوك المركزية حرة في استخدام احتياطياتها الذهبية، وبالرغم من هذا تزايدت أهمية الذهب ، فقد استمر باستخدامه كضمان للقروض التي يحصل عليها الدول . كما أن دول النظام النقدي الأوروبي قررت أن تودع كل دولة ما يعادل 20% من احتياطياتها من الذهب و العملات الأجنبية في الصندوق الأوروبي للتعاون النقدي مقابل إصدار وحدات النقد الأوروبية.

¹ مروان عpton، الأسواق النقدية و المالية، مشكلات البورصات و انعكاساتها على البلدان النامية، ديوان المطبوعات الجامعية، 1993، ج2، ص56.

المطلب الثالث: معايير كفاءة و إصلاح النظام النقدي الدولي

الفرع الأول: معايير كفاءة النظام النقدي الدولي

في الحقيقة هناك صعوبات عديدة تواجه الاقتصاديين و خبراء الشؤون النقدية الدولية عند الحكم على مدى كفاءة نظام النقد الدولي السائد في فترة معينة، و مهما يكن من أمر، فإن البعض يعتقد أن كفاءة نظام النقد الدولي يمكن أن تقاس بعدد من المعايير العامة، التي تعد في كثير من الأحيان موضع اتفاق تام، و أهم هذه المعايير ما يلي:

أولاً: معيار نمو التجارة الدولية.

كلما أسهم نظام النقد الدولي السائد في نمو التجارة الدولية، أي في نمو حركة انتقال السلع و الخدمات ورؤوس الأموال بين الدول و المناطق المختلفة، دل ذلك على كفاءة النظام في تأدية وظيفة هامة تلزم لنمو الرأسمالية و استمرار نموها، و هي اتساع حجم السوق.¹

ولقد سعى نظام النقد الدولي عبر تطوره إلى تحقيق هذا المعيار، سواء في ظل قاعدة الصرف بالذهب، كونها ساعدت على تسهيل عمليات التبادل الدولي، كما عملت على تشجيع التطور السريع للتجارة الدولية، نفس الشيء يقال في ظل نظام بريتن وودز، فقد اتسعت التجارة الدولية بسرعة منذ الحرب العالمية الثانية، ويرجع ذلك جزئياً إلى التحرر التدريجي للنظم التجارية و ترتيبات التجارة الخارجية.²

ثانياً: معيار تحقيق الاستقرار في الأسعار.

والمقصود بذلك مدى مقدرة النظام السائد في كبح أو منع قوى التضخم أو قوى الانكماش في الدول الرأسمالية الكبرى التي ينعكس أثرها على مستوى الأسعار العالمية. فإذا استطاع نظام النقد الدولي بما يرسمه من قواعد متفق عليها من حصر نطاق مفعول هذه القوى في أقل الفترات الزمنية الممكنة، عن طريق إجراءات التصحيح التي يكفلها، فإنه يسهم بذلك في التلطيف من حدة الأزمات النقدية التي كثيراً ما يتعرض لها النظام الرأسمالي في أية دولة.

ثالثاً: معيار التنسيق بين الاختلال الداخلي و الخارجي.

والمقصود بذلك ضرورة أن يكون للنظام السائد مساهمته الإيجابية الملموسة في علاج الاختلال الداخلي الذي كثيراً ما ينشأ في اقتصاديات الدول الرأسمالية، و ذلك عن طريق إحداث التناسق أو الصلة بين إجراءات تصحيح الاختلال الداخلي و إجراءات التعامل الخارجي و حصر تبديد الموارد على التنسيق في أضيق الحدود الممكنة.

¹ رمزي زكي، الاحتياطات الدولية و الأزمات الاقتصادية في الدول النامية، دار المستقبل العربي، ط1، 1994، ص 77.

² زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية، لبنان، بدون سنة النشر، ص 125.

فكلما كان للنظام النقدي الدولي فاعلية في المساهمة في علاج الاختلال الداخلي (مثل حالات التضخم والانكماش) بأقل تكلفة ممكنة، كلما عظمت فوائده للدول الرأسمالية. و الواقع أن هذه الوظيفة كانت من أهم الوظائف التي يؤديها نظام النقد الدولي القائم على قاعدة الذهب التي سادت في الماضي، حيث كان الاختلال الداخلي (التضخم أو الانكماش) يعالج عن طريق التغيير في حركات الذهب و ما يجره ذلك من تغييرات في الأسعار النسبية، كما أن الاختلال الخارجي (العجز أو الفائض) كان يعالج عن طريق التغييرات الداخلية.

إلا أن خبراء الشؤون النقدية الدولية يدركون تماما أنه من الخطأ التسليم بأن النجاح في المجالات الثلاثة السابقة يعود فقط إلى حسن كفاءة نظام النقد الدولي السائد، حيث أن السياسات الاقتصادية (المالية والنقدية) الأخرى التي تطبقها حكومات الدول المختلفة كثيرا ما تكون عاملا من عوامل النجاح أو الفشل في هذه المجالات، إلا أنهم يعتقدون أن الاضطرابات النقدية التي تنشأ في المعاملات الدولية كثيرا ما يكون لها تأثير سيء وملمس على إمكانية تحقيق الأهداف السابقة. ومهما يكن من أمر فإنهم يعتقدون أن نظام النقد الدولي يمكن له أن يقوم بوظائف فنية معينة، تسهم في تحقيق الأهداف السالفة الذكر، وهذه الوظائف هي:¹

أ- قابلية تحويل العملات لبعضها البعض.

لا يخفى أن قابلية تحويل العملات المختلفة لبعضها البعض، في ظل إطار واضح و مستقر من أسعار الصرف، تعد أحد الشروط الأساسية لنمو العلاقات الاقتصادية الخارجية، ومن هنا يجب أن يسهم نظام النقد الدولي السائد في تحقيق هذه القابلية، و هذا يتطلب أن تمتنع الدول المشتركة في النظام عن فرض القيود على المدفوعات الناشئة عن المعاملات الجارية أو ممارسة الترتيبات النقدية المنطوية على التمييز في المعاملة بين الدول. كما أن ذلك يقتضى من السلطات النقدية أن تحدد أسعار الصرف عند مستوى يسمح باستقرار هذه الأسعار. و مؤدى هذا، أن حرية التحويل إنما تضمن نظاما متعدد الأطراف في تسوية المعاملات الدولية، بحيث يتسنى عن طريق ذلك أن تستطيع الدول المتعاملة في السوق الدولي أن تستخدم الفائض الذي تحقق عن معاملاتها الجارية مع فريق من الدول في تسوية العجز الذي يتولد عن هذا النوع من العمليات مع فريق آخر.

ب- استقرار أسعار الصرف.

لا يجب أن يفهم من استقرار أسعار الصرف ضرورة تجميدها و عدم جواز تغييرها إطلاقا. فقد تقتضي ظروف تصحيح الاختلال الداخلي أو إعادة التوازن

¹ رمزي زكي، مرجع سبق ذكره، ص 77.

لميزان المدفوعات ضرورة إجراء تغيير محسوس في سعر الصرف طبقا لمقتضيات الظروف الاقتصادية في الدولة.

ومع ذلك ينبه بعض الاقتصاديين إلى أن ترك الدول الأعضاء في النظام لكي تكون حرة تماما في تغيير أسعار صرفها حسبما تشاء، يؤدي إلى حدوث الفوضى و الارتباك في المعاملات النقدية و يعبث بأحوال الاقتصاد الرأسمالي العالمي. و من هنا يصبح من الضروري أن يتضمن نظام النقد الدولي قواعد متفق عليها لمنع التلاعب في أسعار الصرف و يمنع المضاربة عليها صعودا و هبوطا، و أن يوفر - في نفس الوقت - المرونة اللازمة حتى تتكيف أسعار الصرف مع مقتضيات التوازن الداخلي و التوازن الخارجي كلما اقتضيت الضرورة ذلك.

ج- توفير حد أدنى من التعاون الدولي.

إن الدول الرأسمالية لا تنمو على نحو متكافئ و تحكمها أساسا علاقات الصراع و التنافس على الأسواق. و من ثم فإنه إذا تركت كل دولة لكي تتصرف بحرية طبقا لمصالحها الخاصة الضيقة في مجال العلاقات النقدية الدولية فإن ذلك سوف يجر معه فوضى لا حد لها.

ولهذا لا بد لنظام النقد الدولي السائد أن يرسى بعض قواعد التعاون و التفاهم بين الدول حتى يحد من مخاطر السلوك الفردي في مجال العلاقات النقدية الدولية. وفي ظل النظام النقدي الدولي الذي ساد على أساس قاعدة الذهب في الماضي لم يكن هناك أي معنى للاتفاق على هذه القواعد، أما في ظل النظم النقدية الدولية التي جاءت بعد انهيار قاعدة الذهب، فإن الضرورة اقتضت إنشاء بعض المنظمات الدولية كصندوق النقد الدولي للاتفاق على هذه القواعد و صياغتها.

د- توفير السيولة الدولية.

تدل التجارب التاريخية على أن عدم توفير السيولة الدولية بالقدر الملائم لحاجة المعاملات الدولية كان أحد الأسباب الرئيسية في انهيار النظام النقدي الدولية الماضية. فعدم نمو كمية الذهب المخصصة للأغراض النقدية بالقدر المتناسب مع نمو التجارة الدولية كان سببا مباشرا في انهيار قاعدة الذهب، كما أن النقص في الإحتياجات و وسائل الدفع الدولية و عدم تناسب توزيعها بين الدول و المناطق المختلفة تعد سببا هاما في أزمات النظام النقدي الدولي.

الفرع الثاني: إصلاح النظام النقدي الدولي

في ضوء التحديات التي واجهتها العديد من دول العالم - خصوصا النامية منها - من جراء الاختلالات التي اكتشفت النظام النقدي الدولي في صورة مختلفة و بسبب استمرارية تجاهل مصالح هذه الدول في إطار العلاقات النقدية الدولية السائدة و عدم السعي الجاد لتعديل هذا النظام بما يحقق مصالح أعضائه ، تتعاظم مطالب الدول

المتضررة من هذا النظام إلى ضرورة إصلاحه و جعله أكثر ملائمة وسلامة،
فعرضت بعض

التوصيات الدولية في هذا الشأن منذ نهاية الخمسينات و حتى الوقت الحاضر و من
أهمها:¹

1. مقترح الأربع و العشرون: عبرت هذه المجموعة عن وجهة نظر الدول النامية

بإصلاح النظام النقدي الدولي (وهي دول الأعضاء من آسيا، إفريقيا، أمريكا
اللاتينية منبثقة من UNCTAD) تركزت مطالبهم في :

أ. ضرورة تضمين النظام المذكور كل ما يؤمن زيادة المساعدات الإنمائية و
الحصص في الوكالات الدولية و خاصة صندوق النقد الدولي و تحسين
إجراءات التصويت فيها؛

ب. تكوين رابطة (LINK) بين حقوق السحب الخاصة و مساعدات التنمية؛

ت. إزالة العوائق الحمائية إزاء تجارة هذه الدول بالأسواق الغربية؛

ث. الأخذ بعين الاعتبار مشاكل هذه الدول المتعلقة بالتجارة و أسعار الصرف و
حركة رؤوس الأموال؛

2. مشروع تريفن: و يقضي بخلق بنك مركزي عالمي، و تدويل الاحتياطات

النقدية بطريقة تفي بأغراض تعزيز التجارة الدولية من جهة و أغراض التنمية
من جهة أخرى.

3. مشروع برن شتاين: و يتركز حول تغيير و تطوير آلية صندوق النقد الدولي.

4. مشروع اتفاقية جمايكا: و مفاده مطالبة الدول الرأسمالية الصناعية بزيادة منح

الدول النامية حقوق السحب الخاصة في صندوق النقد الدولي بواقع 50% .

5. مبادرة اروشا : وهي مبادرة في شكل إعلان صدر عن اجتماع الدولي الذي

عقد في مدينة اروشا – تنزانيا- بهدف التوصل إلى مجموعة من المبادئ و

الأسس لنظام النقد الدولي الجديد يخدم مصلحة الاقتصاد العالمي عموماً، و

الدول النامية خصوصاً، و نقطة الانطلاق الأساسية في هذه المبادرة هي

الدعوة الموجهة للأمم المتحدة بضرورة عقد مؤتمر دولي للبحث في الشؤون

النقدية و المالية الدولية و ليس في إطار صندوق النقد الدولي و ذلك بغية

التحرر من طغيان مجموعة العضو (G 10)* و في جو من الديمقراطية بعد أن

تحددت العيوب التي انطوى عليها نظام بريتن وودز و الوضع النقدي الراهن،

و ترى المبادرة أن هناك هدفين جوهريين يتعين على النظام الجديد أن يحققهما

هما :

¹ عرفات تقي الحسيني، مرجع سبق ذكره، ص 250-252.

* مجموعة الدول العشر G10 هي: الولايات المتحدة الأمريكية، ألمانيا، فرنسا، بريطانيا، كندا، إيطاليا، بلجيكا، هولندا، و السويد.

- تحقيق الاستقرار النقدي العالمي و المحافظة على مستويات مقبولة للتوظيف و النمو وكبح الاتجاهات التضخمية و الانكماشية في الاقتصاد العالمي؛
- دعم عملية التنمية العالمية في الدول النامية.

خلاصة

لقد عرف العالم ثلاثة نظم نقدية مختلفة، بداية من نظام قاعدة الذهب و التي من خلالها عرف نظام النقد الدولي ازدهارا اقتصاديا و استقرارا نقديا من خلال التجارة الحرة نسبيا و حركة رؤوس الأموال غير المقيدة، إلا أن هذا النظام إنهار و تلاشى مع بداية الحرب العالمية الأولى.

وبانتهاء الحرب العالمية الثانية، و كبديل لنظام قاعدة الذهب، تم تبني نظام نقدي عالمي جديد، بإيعاز من الولايات المتحدة الأمريكية، والذي يعرف بنظام "بريتن وودز"، فمن خلال هذا النظام تم إعطاء للدولار الدور القيادي في النظام النقدي الدولي، كما تم إنشاء صندوق النقد الدولي بهدف تحقيق إستقرار أسعار الصرف و مساعدة الدول الأعضاء فيه، التي تعاني من إختلالات في موازين مدفوعاتها.

إلا أن الدولار الأمريكي عاش فترات ضغط - مضاربة و إنخفاض مستمر لقيمه- جعلته يعيش أزمة عرفت بأزمة الدولار، و هذا ما أدى بموازن المدفوعات الأوروبية إلى التحسن و تسجيل فوائض بداية من عام 1958.

ونتيجة لهذا الوضع المتأزم، قررت السلطات الأمريكية إيقاف تحويل الدولار إلى ذهب، وهو ما يعني نهاية النظام القائم على إتفاقية "بريتن وودز".

ومع بداية عام 1973 تركت الدول سعر صرف عملاتها حرة و مثبتة لعملة او سلة من العملات، لتأتي إتفاقية جامايكا في عام 1978 و التي أعتبرت بمثابة قوانين تسيّر أوضاع التمويل النقدي و السيولة الدولية عن طريق التعديل في أحكام صندوق النقد الدولي.

وفي مقابل كل هذه التغيّرات، كانت أوروبا تبحث عن آليات للمحافظة على إستقرار أسعار الصرف لعملاتها إتجاه بعضها البعض، فأنشأت نظام "الثعبان الأوروبي" و الذي أستبدل فيما بعد "بالنظام النقدي الأوروبي".

تمهيد

كثيرة هي تجارب التكامل التي عرفها العالم عبر أنحائه بين مجموعة من الدول تربطها علاقات اقتصادية وجغرافية جعلتها أقرب إلى التعاون فيما بينها، ففي هذا الفصل سنحاول إلقاء الضوء على أحد أهم هذه التجارب ألا وهي التجربة الأوروبية التي رسمت لنفسها مسار قرابة 50 سنة من العمل المتواصل والدؤوب بأهم حلقات التكامل الاقتصادي الأوروبي المتمثل في النظام النقدي الأوروبي واستحداث العملة الموحدة في مطلع سنة 1999.

في الفاتح من جانفي 1999 دخلت أوروبا عهدا جديدا، وذلك بتبني إحدى عشرة دولة من أصل خمسة عشرة من الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي لعملة واحدة، أطلق عليها اسم "دول الموجة الأولى". أما الدول التي لم تستوف بعد شروط الإنضمام إلى العملة الأوروبية الموحدة "الاورو" بالإضافة إلى أسباب أخرى هي: المملكة المتحدة، الدانمارك و السويد، فهذه الدول تحتفظ بعملاتها الوطنية في التداول، ولها الحق كاملا غير منقوصا في الانضمام إلى نظام الاورو. ولقد اعتبر ظهور الاورو حدثا رئيسيا في الإقتصاد العالمي، و في تطبيق النظام النقدي الدولي نظرا للقوة التي تمثلها إقتصاديات دول الجماعة الأوروبية.

إن المتتبع لتطورات النظام النقدي الأوروبي منذ نشأته نجد انه حقق بعض الاستقرار النسبي خاصة ذلك الاستقرار المحقق على المستوى أسعار صرف العملات للدول الأعضاء في النظام النقدي الأوروبي، و هذا ما يمكننا من التمييز بين ثلاث مراحل أساسية.

المطلب الأول: تطور النظام النقدي الأوروبي و محاوره الأساسية الفرع الأول: تطور النظام النقدي الأوروبي

جرى في أواخر الخمسينات من هذا القرن، التوقيع على معاهدة روما والتي بموجبها تم إنشاء ما يسمى بالجماعة الاقتصادية الأوروبية، و قد ضمت آنذاك عددا من الدول الأوروبية هي فرنسا، ألمانيا الغربية، إيطاليا، بلجيكا، هولندا و لوكسمبورغ . وقد جاءت فكرة الاتحاد النقدي الأوروبي مواكبة لهذا الحدث الذي أكد على ضرورة تنسيق السياسات الاقتصادية و النقدية بين هذه الدول مع ضرورة العمل على وضع سياسة مشتركة لأسعار صرف العملات للدول المعنية، على اعتبار ذلك أمرا هاما يمس جميع الدول ذات العلاقة.

وقد مر تطور النظام النقدي الأوروبي بعدة مراحل كما يلي:
أولا : خطة وارنر: ¹

شهد عام 1959 بداية هذا التوجه، حيث أصبحت عملات الدول الأوروبية ذات العلاقة تتمتع بمبدأ حرية التحويل الكامل فيها بينها، وفي عام 1970 أعلن رئيس وزراء لوكسمبورغ آنذاك " بيار ورنر " خطة عرفت باسمه تضمنت منهجية تفصيلية للوصول إلى اتحاد نقدي يعتمد على عملة موحدة للدول الأوروبية المشاركة، بدأ العمل بها عام 1980، إلا أن التقلبات التي حدثت في أسعار صرف العملات مع بداية السبعينات والنجمة عن انهيار نظام النقد الدولي (بريتن وودز)، إضافة إلى الاختلافات الحاصلة بين الاقتصاديات الكلية للدول الأوروبية المعنية، أدى إلى إجهاض محاولة الوصول إلى عملة أوروبية موحدة كما كان مقررا عام 1980، وقد دفعت تلك التغييرات مجلس وزراء الجماعة الأوروبية عام 1972 إلى اتخاذ قرار يضع حدودا للتقلبات الحاصلة في أسعار الصرف بين عملات الدول ذات العلاقة وصلت بعدها الأعلى والأدنى إلى ما نسبته 2,25% و في عام 1972 انسحبت عملات الجنيه الإسترليني و الايرلندي والفرنك الفرنسي و الليرة الإيطالية من اتفاقية وضع حدود للتذبذبات الحاصلة في أسعار الصرف، حيث جاء هذا الانسحاب بعد انضمام كل من المملكة المتحدة و ايرلندا و الدانمارك إلى الجماعة الاقتصادية الأوروبية في العام نفسه.

ثانيا: نظام الثعبان النقدي ²

¹ اسماعيل ابراهيم الطراد، إدارة العملات الأجنبية، مطبعة روزنا، الاردن، ط1، 2001، ص ص 293، 294.

² بسام الحجار، مرجع سبق ذكره، ص 211.

بعد انهيار نظام بريتن وودز و ازدياد العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي و إزاء هذه التطورات، قررت مجموعة من ستة دول أوروبية العمل على تحقيق وحدة نقدية فيما بينها تجنباً لمخاطر تقلبات أسعار الصرف وتم الاتفاق عام 1972 على تقليص حدود التقلبات في أسعار صرف عملاتها و تحقيق المزيد من التكامل والتطوير في أنظمتها النقدية. أطلق على التقلبات في أسعار صرف عملات الدول الأوروبية اتجاه بعضها البعض وتقلبات أسعار صرف هذه العملات اتجاه الدولار اسم الثعبان النقدي الأوروبي داخل النفق. وأصبحت العملات مقيدة فيمايلي:

- تقلبات أسعار صرف العملات الأوروبية حول الدولار في حدود 4,5%.

- أما تقلبات أسعار العملات الأوروبية فيما بينها في حدود 2,25%.

أما الثعبان النقدي خارج النفق فكان نتيجة حتمية لما حدث في ظروف داخلية و خارجية ساعدت على ذلك، فالأولى تمثلت في اختلال موازين المدفوعات للدول الأوروبية و كذا اختلاف معدلات التضخم ونسبة عجز الموازين العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي و التي أدت إلى صعوبة تحقيق أي تقدم على الصعيد الاتحاد النقديين لدول المجموعة. أما الثانية تمثلت في تدهور قيمة الدولار في 12 فيفري 1973 بسبب موجة حضارية اجتاحتها و التي أدت إلى انخفاض قيمته بالنسبة للذهب حيث أصبحت كل أوقية من الذهب تعادل 42,22 دولار و هذا جعل رؤوس الأموال المستثمرة بالدولار تنتج نحو الاستثمار بالعملات الأكثر قوة فأصبحت العملات الأوروبية مهددة بالخروج من النفق فاقترحت المفوضية الأوروبية أن يكون تدعيم مشترك للعملات العضوية في النظام بالنسبة للدولار يعني خروج الثعبان من النفق¹.

الفرع الثاني: المحاور الرئيسية للنظام النقدي الأوروبي

أولاً : آلية سعر الصرف

تعتبر آلية سعر الصرف الأوروبي محور النظام النقدي الأوروبي وهذه الآلية تعتمد على ركيزتين أساسيتين، أولهما أنه يجب على كل دولة من دول المجموعة أن تحفظ سعر صرف عملتها مقابل عملات باقي دول المجموعة بحيث لا يتعدى هامش تغيير مقداره + - 2,25 % بمعنى أنه مسموح لعملة دولة ما أن يرفع سعر صرفها مقابل العملات الأوروبية (عملات دول المجموعة) بما لا يتجاوز 2,25 % وكذلك يمكن لسعر صرف عملة أي دولة من دول المجموعة أن ينخفض مقابل عملات دول المجموعة بالنسبة نفسها، وقد تم استثناء الجنيه الإسترليني بعد دخوله مؤخراً في سنة 1990 إلى آلية سعر الصرف الأوروبي حيث سمح لسعر صرفه أن يتحرك في هامش مقداره + - 0,6 % مقابل عملات دول المجموعة الأخرى².

¹ سمير صارم، اليورو، دار الفكر، دمشق، 1999، ص 78.

² هورست اونجر، أوروبا تسعى إلى الوحدة النقدية، مجلة التمويل و التنمية، العدد 04، ديسمبر 1990، ص 14.

أما الركيزة الثانية التي تعتمد على آلية سعر الصرف الأوروبي فهي تتطلب أن لا يتم تعديل الأسعار المركزية إلا باتفاق دول المجموعة، وقد تم الاتفاق على هذه الآلية من جانب محافظي البنوك المركزية لكل من بلجيكا و الدانمارك و فرنسا و ألمانيا و إيرلندا و لوكسمبورغ و هولندا و إيطاليا في مارس 1979 على أن يكون الهامش المسموح به لتغير سعر صرف عملة أي دولة من المجموعة مقابل عملات دول المجموعة الأخرى + - 2,25% لجميع عملات الدول الموقعة على الاتفاق باستثناء إيطاليا التي سمح لها بأن يكون الهامش مرتفعا حيث حدد بـ 6%، وكذلك نفس الإستثناء بالنسبة للمنضمين الجدد كإسبانيا في جوان في 1989 ، البرتغال في أبريل 1992 ، وتم تعديل هذه الهوامش لاحقا حيث أصبحت + - 2,25% مثل باقي دول المجموعة.

من الجدير بالذكر أن آلية سعر الصرف الأوروبي تعتمد في تطبيقها على وحدة النقد الأوروبي (سوف نشير إليها بالتفصيل لاحقا) التي تم تكوينها لخدمة و تسهيل عمل النظام النقدي، حيث أنه تستخدم كمرجع معياري لأسعار الصرف المركزية. و تستخدم أيضا كوسيلة لتقييم الإلتزامات و الحقوق الناتجة عن التدخل في الأسواق المالية للمحافظة على إستقرار أسعار صرف عملات دول المجموعة بحيث تبقى في حدود الهوامش المقررة.¹

ثانيا: آلية الانتماء

نظرا لاختلاف الأوضاع الاقتصادية من دولة إلى أخرى و خصوصا العوامل التي تؤثر في سعر صرف العملة فقد تم توصل المجموعة إلى ضرورة توفير تسهيلات انتمائية قصيرة الأجل و متوسطة الأجل بالإضافة إلى تقديم دعم نقدي قصير الأجل. مما لا شك فيه أن الغرض الأساسي من هذه التسهيلات هو مساعدة الدول التي تواجه مشاكل اقتصادية و خصوصا اختلال ميزان المدفوعات في النمو الاقتصادي و المحافظة على استقرار سعر صرف عملتها في إطار آليات سعر الصرف الأوروبي.²

فيما يتعلق بالتسهيلات الانتمائية قصيرة الأجل فقد أقر مجلس محافظي دول المجموعة الأوروبية توفير تسهيلات انتمائية قصيرة الأجل لدول الأعضاء لفترة تبلغ 45 يوما حيث انه يجب إجراء التسويات المترتبة على اقتراض الدول المدينة بعد هذه الفترة و يتم حساب فترة الـ 45 يوما من نهاية الشهر الذي تم تقديم تسهيلات انتمائية فيه، وقد أجازت قرارات مجلس المحافظين تمديد هذه الفترة لمدة ثلاثة أشهر، وهذه التسهيلات تتم بصورة تلقائية و غير مشروطة.

¹ Andrew Brociner : L'Europe Monétaire, SME, UEM, Monnaie unique, Memo Seuil, Paris, Mars 1997, P09.

² حشاد نبيل، الاتحاد الاقتصادي و النقدي الاوروبي "من الفكرة الى اليورو"، سلسلة رسائل البنك الصناعي، بنك الكويت الصناعي، العدد 55، ديسمبر 1998، ص 32.

والجدير بالذكر أن صندوق التعاون النقدي الأوروبي الذي أنشئ في عام 1973 مناط بإجراء عمليات تقديم التسهيلات الائتمانية وإجراء التسويات اللازمة. أما فيما يتعلق بالدعم النقدي قصير الأجل فقد تم العمل بهذا النظام اعتباراً من سنة 1970 بموجب اتفاقية وقعها محافظو البنوك المركزية لدول المجموعة، و تم إدخال تعديلات عديدة بغرض زيادة حجم هذا الدعم و الذي يتمثل في تقديم مساعدات نقدية لدول الأعضاء التي تعاني عجزاً مؤقتاً في ميزان المدفوعات وليس هناك شروط مسبقة لأي دولة من دول الأعضاء في الحصول على هذا الدعم و لكن يجب أن يتم اتخاذ قرار تقديم الدعم لدولة ما من عدمه و كذلك تحديد قيمة الدعم من قبل لجنة محافظي البنوك المركزية ويعتمد قرار اللجنة على دراسة الوضع النقدي و السياسية النقدية في الدولة طالبة للدعم، ويتم تقديم الدعم لمدة ثلاثة أشهر و يمكن تجديد هذه الفترة لمدة ثلاثة أشهر أخرى، وفي اجتماع "بروكسل" في 15 ديسمبر 1978 أقرت الجماعة تجديد الدعم النقدي لفترة ثانية لمدة ثلاثة أشهر ومن ثم يصبح أقصى مدة للدعم قصيرة الأجل تسعة أشهر.

أما بالنسبة للمساعدة المساعدات المالية المتوسطة الأجل فقد تم إقرارها بموجب قرار الجماعة الأوروبية في شهر مارس 1971، و تمت زيادة المبلغ المتاح للمساعدات متوسطة الأجل حتى بلغ 11 بليون وحدة نقد أوروبية. وتختلف المساعدات المتوسطة الأجل عن كل من التسهيلات الائتمانية و الدعم النقدي قصير الأجل من حيث الجهة المناطة باتخاذ قرار الموافقة على تقديم التسهيلات الائتمانية، حيث إن قرار منح تسهيلات ائتمانية و دعم نقدي قصير الأجل يتم اتخاذه من قبل لجنة المحافظين بينما يتم اتخاذ قرار المساعدات المالية متوسطة الأجل من قبل مجلس الجماعة و يصبح القرار ساري المفعول بعد موافقة أغلبية المجلس¹.

ثالثاً : وحدة النقد الأوروبية

رغم أن وحدة النقد الأوروبية (الاورو) و التي كانت تعرف بالإيكو لم تكن في شكل عملة ورقية أو في شكل قطع نقدية معدنية منذ إنشائها إلا أنها من الناحية العملية تتمتع بخصائص النقود، حيث تعتبر وحدة حسابية تستخدم كوحدة للحساب و التبادل و الاحتياطي بين البنوك المركزية، كما أنها تستخدم منذ بدايتها في إصدار السندات و منح القروض².

الفرع الثالث : الوحدة النقدية الأوروبية "الإيكو"

اتفقت فرنسا وألمانيا الغربية في عام 1975 على وضع مشروع لخطة اقتصادية تهدف إلى إنشاء وحدة النقد الأوروبية بحيث تحل محل الدولار الأمريكي في التسويات و المعاملات الخارجية و في الوقت نفسه إنشاء صندوق التعاون النقدي الأوروبي بمبلغ

¹ حشاد نبيل، مرجع سبق ذكره، ص 34

² مغاوري شلبي علي، اليورو والاثر على اقتصاديات البلدان العربية و العالم، مكتبة زهراء الشرق، الاسكندرية، 2000، ص 18

50 مليار دولار تتكون موجوداته من الذهب و الإحتياطات العالمية. و قد تمت الموافقة على هذا المشروع من قبل زعماء دول المجموعة في عام 1978. و قد بدأ العمل بالنظام النقدي الأوروبي الجديد اعتبارا من جويلية 1979.

وتعتبر الايكو "ecu" * بمثابة متوسط مرجع لعملات الدول المنضمة إلى الاتحاد الأوروبي، وتتحدد نسبة تمثيل عملة كل دولة في السلة، على حجم ناتجها القومي و الإجمالي و حجم تجارتها الخارجية مع باقي الدول الأعضاء، هذا و يتم تغيير الأوزان النسبية لعملات الدول الأعضاء دوريا كل خمسة سنوات أو في حال تقلبات في أسعار العملة بحدود 25% أو أكثر. و بالمقابل إصدار وحدة النقد الأوروبية تقوم البنوك المركزية للدول الأعضاء بتكوين احتياطي خاص لدى صندوق التعاون النقدي الأوروبي قدرها 20% بالذهب و 20% من أرصدها الدولارية.¹

وتتكون وحدة النقد الأوروبية، من سلة العملات وفقا للأوزان التالية، المارك الألماني 33,3% ، الفرنك الفرنسي 20,49%، الجنيه الإسترليني 10,47%، الليرة الإيطالية 7,17% ، الفلوران الهولندي 10,47% الفرنك البلجيكي 8,75% ، البيزيتا الإسبانية 4,24% ، الكورونا الدنماركية 2,72%، الجنيه الأيرلندي 1,04%، الدراخما اليونانية 0,47% ، الاسكودو البرتغالية 0,71%.²

ونود أن نشير إلى أن وحدة النقد الأوروبية "الايكو" بالرغم من أنها لم تسك كعملة نقدية معدنية أو كعملة ورقية ، إلا أنها تقوم بوظائف النقود، حيث تستخدم وحدة النقد الأوروبية "الإيكو" كوسيط للمبادلة وذلك من خلال التعامل بها في القطاع البنكي، إذ أن القروض المقيدة بالعملات الأوروبية أصبحت تسدد بالإيكو منذ 1978³ ، كما فتحت البنوك حسابات بوحدة النقد الأوروبية، كما أصدرت سندات و أسهم بالإيكو، ومن ثم فهي مخزنا للقيمة كما تستخدم لقياس القيم بين البنوك المركزية للدول التي تشكل المجموعة الاقتصادية الأوروبية، كما أصبح بمقدرة الأفراد فتح حسابات جارية و حسابات توفير بالوحدة النقدية الأوروبية "الإيكو".

المطلب الثاني: مراحل النظام النقدي الأوروبي و الأزمات التي صادفته

الفرع الأول: مراحل النظام النقدي الأوروبي

ويمكن أن نقسمه إلى ثلاث مراحل أساسية:

أولا: المرحلة الممتدة من 1979-1987:

في هذه المرحلة، نظام النقد الأوروبي صمد أكثر من الثعبان، بحيث إمتص مختلف الأزمات النقدية والمالية خلال العشرية الأولى إذ كان الدولار متذبذبا، معدل

* يلاحظ ان فرنسا قد عرفت في تاريخها مع لويس التاسع في القرن الثالث عشر عملة بهذا الاسم ايضا.

¹ بسام الحجار ، مرجع سبق ذكره، ص ص 221، 212.

² مجدي محمد شهاب، مرجع سبق ذكره. ص 71.

³ هايبر مايير، اونجرز هورست، عملة واحدة للاتحاد الأوروبي، مجلة التمويل و التنمية، العدد03، سبتمبر 1992، ص 26.

الفائدة الحقيقي مرتفع و أزمة البورصة. وفي المقابل تطور الإيكو الخاص بطريقة جيدة، إلا أنه في المقابل عرفت معدلات الصرف خلال هذه الفترة ما يقارب 11 *إعادة تسعيرة أي ما يعادل إعادة تسعيرة واحدة كل سنة مما يؤكد على دوام السياسة النقدية المستقلة.¹

إن اختلاف السياسات النقدية أمر يمكن القضاء عليه من خلال الاختلافات المسجلة في معدلات التضخم، فإذا ما حققت دولة ما ارتفاعا في معدل التضخم مقارنة بالأعضاء الآخرين، فإنها ستتبع سياسة نقدية أكثر تسامحا.

هذا الاختلاف في التضخم يبيّن الانخفاض في القدرة الشرائية لعملة ذلك البلد مقارنة بالدول الأخرى. فمعدل الصرف الاسمي يبقى ثابتا بالنسبة للعملات الصعبة المنتمية إلى ميكانيزم الصرف، مما يعني أن العملات الصعبة تتبادل مقابل نفس القيمة من العملة الوطنية و التي تسمح بشراء كميات أقل من السلع، ومنه يصبح المالكين لهذه العملة غير المقيمين يفضلون عدم الإبقاء عليها بسبب قدرتها الشرائية الضعيفة. لذا تشكل المضاربة ضغطا على معدل الصرف الاسمي، و منه على معدل الصرف الحقيقي حتى يلغى هذا الاختلاف في التضخم، و بالتالي يصبح غير مهما بالنسبة لغير المقيمين أن يتحصلوا على العملة الوطنية أو عملة أخرى، و تخفيض العملة هي نتيجة لمعدل تضخم مرتفع.

و الحالة العكسية إذا ما تم تعويض الفرق التضخمي، فالعملة سوف تستحوذ على قدرتها التنافسية و منه الرجوع إلى معدل صرف أعلى.

ثانيا : المرحلة الممتدة من 1987-1990

منذ 1987 إلى 1990، كان الشغل الشاغل هو البحث عن نظام نقدي يضمن استقرار أسعار الصرف الاسمية و انطلاقا من هنا فإن السياسة النقدية قد اختارت إبقاء سعر الصرف الاسمي، على عكس المرحلة السابقة أين كانت الدول قادرة على التحكيم بين سياسة نقدية مستقلة و أولوية بقاء معدلات الصرف ثابتة، و في هذا الشكل، فإن بعض الدول الأعضاء استطاعت الاستفادة من ضرورة إعادة تسطير سياستهم النقدية حسب السياسة الألمانية و هذا بالخضوع لنظام نقدي صارم و الذي جعلته الاعتبارات السياسية الداخلية مستحيلة.²

إن ثبات التكافؤات الاسمية محقق بشرط أن البلدان الأكثر إصابة بالتضخم من ألمانيا و هولندا (اللذان كانتا الأقرب إلى تحقيق الشروط النقدية للنظام) هذه البلدان تضيف إلى قيمة معدل الفائدة قيمتين، هما فرق التضخم و كذا قسط خسارة الصرف، بمعنى آخر معدلات الفائدة الحقيقية تكون أكبر من معدلات الدولتين السابقتين.

* منذ مارس 1979 إلى غاية جوان 1997 سجل نظام النقد الاوروبي 18 إعادة تسعيرة.

¹ Brociner Andrew: Op.Cit.P41.

² حشاد نبيل، مرجع سبق ذكره، ص 55.

من جهة أخرى، السياسة النقدية تعطي نوعاً من المصداقية لمعدل الصرف إذا كانت لها مصداقية أولاً، أي يجب إقناع الأسواق بأن السياسة لن تمس في حالة تعرضها العملة النقدية إلى أزمة مضاربة.

وعن مصداقية معدل الصرف لا تستطيع أن تبقى مبنية على نظام نقدي فقط، يجب أن تتدخل سياسة تخفيض الفرق التضخمي بالنسبة للدول الأقل إصابة بالتضخم، فعملية اتخاذ سياسة دعم تسعيرة جديدة يؤدي بالضرورة إلى تخفيض الفرق التضخمي، و بدل الخضوع في مرحلة تخفيض العملة إلى تخفيض الأسعار و الأجور الوطنية، الأمر الذي سيؤدي إلى نقص بالنسبة للأسعار الخارجية، هذا ما يطلق عليه تسمية التخفيض التضخمي التنافسي.

ويعتبر تثبيت معدلات الصرف الاسمي بالنقد الألماني هدف السياسة الاقتصادية، ووسيلة لمكافحة التضخم بالنسبة للمشاركين الأوروبيين باستيراد المصداقية ضد التضخم للبنك المركزي الألماني "بندسبنك".

ومنه وزعت نشرة على المتعاملين الاقتصاديين تدعوهم إلى عدم الاعتماد على الانخفاض في معدلات الصرف الاسمية كي تبقى قادرة على المنافسة، بل يجب أن يتحكموا في تكاليف الإنتاج و بالدرجة الأولى الأجور، و بما أن تكاليف الإنتاج في أوروبا لا يمكن أن تنخفض إطلاقاً، فإن التعديل يتحقق عن طريق الانخفاض في مستوى التشغيل، فسياسة الركود المنتهجة باسم البحث عن مصداقية معدلات الصرف لها ثمن تدفعه و هو الارتفاع في البطالة و بالمقابل ينتظر أن تنتهي البطالة بالضغط على مستوى الأجور وهو بإدخال مرونة أكثر على الأجور.

ثالثاً: مرحلة ما بعد 1990 تحرير رؤوس الأموال

إن المرحلة الثالثة من تطور النظام تبدأ من الفاتح جويلية 1990 مع تحرير حركة رؤوس الأموال من خلال وثيقة الوحدة المصادق عليها في 1986، التي أتت بإنشاء سوق موحدة و كبيرة تضمن حرية تنقل السلع والخدمات، رؤوس الأموال و الأشخاص.

في هذه المرحلة، لم تصدر الدول الأعضاء لمدة أكثر من سنتين أي إعادة لتسطير أسعار الصرف، كما أنها لم تلجأ إلى الرقابة على الصرف في حالة تعرضهم إلى هجمة مضاربة (ما عدا النمسا و البرتغال) اللتان تستفيدان من آجال الإعفاء حتى 31 ديسمبر 1995، و أيضاً إسبانيا و إيرلندا اللتان تستفيدان كذلك من آجال الإعفاء حتى 31 ديسمبر 1992.

في نهاية الثمانينات كانت اقتصاديات الدول الأعضاء في حالة نمو، فلم تكن مجبرة بدمج معدل صرفها بمعدل المارك الألماني، فالأرباح التي حققتها الدول الأوروبية أكثر من تلك التي تحملتها، وخير دليل على ذلك هو التحاق كل من إسبانيا في جويلية

1989 بميكانيزم الصرف للنظام (+2.25%) كما قلصت إيطاليا من مجال تذبذب عملتها في جانفي 1990 من +6% إلى +2.25% وتبعتهن المملكة المتحدة في أكتوبر 1990 ثم تلتها البرتغال في أفريل 1992.

إن هذا الشكل الجديد لنظام النقد الأوروبي يعتبر نوعا ما ضعيف و إجباري، ففي حالة ما إذا قرر البنك المركزي الألماني أن يغير سياسته النقدية لأسباب و لأحوال اقتصادية داخلية، فإن دول الأعضاء المشاركة مجبرة على إتباع نفس الخطوة أو أن تخرج من النظام.

وبالنظر إلى هذا المشكل اهتمت الدول الأعضاء بأن لا تخضع إلى هذا الالتزام باختيار أحد الأمرين، حيث المبادرة جاءت من فرنسا التي اقترحت تغيير و استبدال الرائد الأوروبي (البنك المركزي الألماني) ببنك مركزي أوروبي BCE مهمته تسيير العملة الموحدة في إطار وحدة نقدية و اقتصادية.

وقد ظهرت بوادر هذه الفكرة إلى الوجود في المجلس الأوروبي لـ هانوفر HANOVER في ماي 1988، وبعدها بسنة، تم إعادة اقتراح الفكرة في مدريد و ذلك ضمن مخطط "ديلور" الذي يحدد الخطوط العريضة لما سوف يعرف بالوحدة الاقتصادية و النقدية UEM .

في البداية تدمر البنك المركزي الألماني و محافظه "كوهل" على أن قدرة السلطة النقدية الألمانية سوف تنقسم، إلا أنه وافق في الأخير و ذلك بعد الإتحاد مع ألمانيا الشرقية، و المشاكل التي نجمت عنه و تحت ضغط الأعضاء الآخرين على تغيير الرائد الأوروبي.¹

الفرع الثاني: الأزمات التي صادفت النظام النقدي الأوروبي

باستعراض تاريخ النظام النقدي الأوروبي منذ نشأته حتى الآن نلاحظ أن هذا النظام قد حافظ نسبيا على استقرار أسعار صرف عملات دول الأعضاء طوال هذا التاريخ و ذلك رغم قيام الإتحاد الأوروبي بتغيير أسعار التعادل للعملات الأوروبية مقابل العملات الأخرى عدة مرات، لكن رغم هذا الاستقرار النسبي إلا أن النظام النقدي الأوروبي قد تعرض لعدة أزمات أهمها:

أولا: أزمة انخفاض قيمة الإسترليني و الليرة الإيطالية (سبتمبر 1992).

في أوت 1992 قام البنك المركزي الألماني برفع سعر الفائدة على المارك، و ذلك بغرض مواجهة ارتفاع معدل التضخم و كذا زيادة الاقتراض لمواجهة تكاليف الوحدة مع ألمانيا الشرقية، و قد ترتب على ذلك حدوث زيادة كبيرة في تدفق رؤوس الأموال

Dhordan.R ,Clodongo : Les Banques Centrales, leurs indépendances dans la construction européenne, ¹ Paris, Les éditions d'organisations 1994, P67-P68.

من الولايات المتحدة الأمريكية إلى ألمانيا مما أدى إلى ارتفاع قيمة المارك الألماني بصورة ملموسة¹.

وفي ظل حالة الركود الذي كان يعاني منه الاقتصاد البريطاني و ارتفاع معدلات البطالة حدث تدهور في سعر صرف الجنيه الإسترليني، و حتى يحافظ البنك المركزي البريطاني على مكانة الجنيه استلزم من احتياطات صرفه لشراء عشرة ملايين جنيه إسترليني، كما رفع سعر الفائدة مرتين إلى أن وصل 15%.

إلا أن كل هذه المحاولات باءت بالفشل ولم تنجح بريطانيا في المحافظة على سعر صرف الجنيه الإسترليني وانتهت بخروجها من النظام النقدي الأوروبي². ومن جهة أخرى، تسببت تدفقات رؤوس الأموال الأمريكية إلى ألمانيا تراجع تدفقات رؤوس الأموال إلى البنوك الإيطالية و حدوث عجز في ميزان مدفوعاتها، و صاحب ذلك ارتفاع في معدل التضخم في إيطاليا وكذا في معدلات البطالة، و عجز في الميزانية و تدني معدل النمو، و لمواجهة ذلك تدخل البنك المركزي الإيطالي برفع سعر الخصم أكثر من مرة للمحافظة على سعر صرف الليرة.

وبالإضافة إلى ذلك فإن ظروف الاقتصاد الإيطالي الداخلية ساعدت على خفض سعر الليرة، حيث انخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 1,2% عام 1992، و كذا ارتفاع معدل التضخم إلى 5,4% وارتفاع معدل البطالة إلى 11,1% و ارتفاع عجز الموازنة العامة ليصل إلى 11% من الناتج المحلي الإجمالي³.

كل هذه الظروف مجتمعة أدت إلى تراجع سعر صرف الليرة الإيطالية، و بالتالي انخفاض قيمتها، مما جعل إيطاليا هي الأخرى تنسحب من النظام النقدي الأوروبي. كما أصيبت في نفس الفترة عدة عملات من جراء المضاربة، حيث انخفضت قيمة الإسكودو البرتغالي بنسبة 6% و البيزيتا الإسبانية بنسبة 5% ثم 6% و ذلك في 22 نوفمبر 1992 إلا أنهما لم يخرجتا من آلية سعر الصرف الأوروبي.

ثانيا : أزمة انخفاض قيمة الفرنك الفرنسي و المارك الألماني أوت 1993

لقد اعتمد النظام النقدي الأوروبي أساسا على المارك الألماني باعتبار أن ألمانيا لديها أقل معدل تضخم وبالتالي يصبح معدل الفائدة الألمانية هو المعدل الأمثل و الذي لا يجب أن تتخفف عنه باقي المعدلات في البلدان الأوروبية الأخرى، و من المعروف أن سياسات البوندسبنك تتصف دائما بالحزم و الشدة، وفضل هذه السياسة تم حصر معدل التضخم في ألمانيا تحت مستوى 2% على الأكثر و اكتسب المارك الألماني المصدقية و أصبح بالتالي العملة الرئيسية في آلية الصرف الأوروبي ، و لكن بعد اتحاد شطري ألمانيا أصبح البوندسبنك يعاني بشدة من جراء هذا الاتحاد

¹ مغاوري شلبي على، مرجع سبق ذكره، ص19.

² هارولد جيمس، الرفض البريطاني، جريدة العرب، العدد 8588، 17 ديسمبر 2011، ص 26.

³ النظام النقدي الأوروبي "النشأة ، الإزمات"، النشرة الاقتصادية، بنك مصر، العدد1، مجلة الخمسون، 1997، ص52.

فارتفعت معدلات البطالة بدرجة كبيرة و ازداد حجم الطلب مما أدى إلى زيادة معدلات الاستثمار بدرجة اكبر من الزيادة في معدلات الادخار فارتفعت الأسعار المحلية ومن ثم ارتفعت أسعار الفائدة وأسعار الصرف . وبسبب هذه الاضطرابات التي تعاني منها ألمانيا تتطلب بالضرورة وجود أسعار فائدة مرتفعة لكي تحافظ على معدلات التضخم المنخفضة حيث أن معظم البلدان الأوروبية تعاني من ركود شديد يتطلب خفض أسعار الفائدة لزيادة الرواج الاقتصادي وحجم الأموال المستثمرة و كلن البوندسبنك رفض بحسم تخفيض سعر الفائدة في أواخر جويلية 1993، الأمر الذي أدى إلى زيادة المضاربات على بقية العملات الأوروبية و خاصة الفرنك الفرنسي و ازدادت شدة المنافسة بين المستثمرين على شراء و من ثم انخفضت قيمة العملات.

ومما سبق تعرض الفرنك الفرنسي لهجوم شديد من قبل المضاربين في أسواق العملات بسبب رفض البوندسبنك أن يخفض من سعر فائدة المارك، و كنتيجة لذلك وصل الفرنك الفرنسي إلى ادنى مستوى له في آلية الصرف الأوروبية، حيث سجل في 2 أوت 1993 انخفاض قدره 3,4% من قيمته الحقيقية أمام المارك الألماني وزيادة نسبة البطالة ب 11,7% ، و انخفاض إجمالي الناتج المحلي بنسبة 2% . وسيطر الركود على النشاط الاقتصادي. و كحل لهذه الأوضاع تم اقتراح خروج ألمانيا من النظام حتى تستقر الأوضاع لبقية العملات الضعيفة ولكنه رفض من جانب دول الشمال الأوروبي التي هددت بخروجها من النظام في حالة خروج ألمانيا منه، بالإضافة إلى بلجيكا والدانمارك وكان هذا يعني بقاء فرنسا بمفردها في النظام مع اسبانيا والبرتغال.¹

ولعلاج هذه الأزمة اجتمعت لجنة محافظي البنوك المركزية للاتحاد الأوروبي و كذلك وزراء المالية وتم الاتفاق على توسيع هامش التذبذب للعملات الأوروبية ليصل إلى 15% مستثنيا من ذلك عملة كل من ألمانيا وهولندا حيث تم بقاؤهما عند هامش التذبذب القديم.²و يتضمن هذا الحل تعويم ضمني أو غير صريح للفرنك الفرنسي و بهذا يساعد على زيادة الرواج الاقتصادي داخل الدولة.

ثالثا : أسباب الأزمات و نتائجها

في الواقع توجد العديد من الأسباب التي أدت إلى هذه الأزمات، فبعضها متعلق بطبيعة عمل النظام النقد الأوروبي بحد ذاته و البعض الآخر راجع للأوضاع الاقتصادية لدول المجموعة الأوروبية و البعض الآخر مرتبط بأوضاع الاقتصاد

¹ بالرجوع :

- نزمين السعدني، الازمة النقدية و مصير السوق الأوروبية، جريدة الاهرام الرقمية، (على الخط) 2013/03/04 ،
<http://digital.ahram.org.eg> .
- طه عبد العليم، تقديم نظرة عامة، جريدة الاهرام الرقمي، (على الخط)، 2013/03/25، <http://digital.ahram.org.eg>

² مغاوري شلبي، مرجع سبق ذكره، ص 20.

العالمي، و قد أدت هذه النوعية من الأزمات التي تعرض لها النظام النقدي الأوروبي إلى قيام جهات الاختصاص في الإتحاد الأوروبي بمحاولة التعرف عن الأسباب الحقيقية التي تسبب هذه الأزمات و قد رأت أن العوامل و الظروف التي أدت إلى هذه الأزمات هي:

- حالة الركود العام التي أصابت الاقتصاد العالمي، و التي أدت إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية و تأثيرها على حركة التجارة العالمية، و معدلات النمو الاقتصادي، وامتداد آثارها في النهاية إلى أسعار صرف العملات الأوروبية؛

- النشاط الزائد لعمليات المضاربة في أسواق المال الدولية على عملات دول الإتحاد الأوروبي سعياً وراء الربح؛

- وجود عدم اقتناع من دول الإتحاد الأوروبي بالجدول الزمني لانتقال سلطة التحكم في السياسة المالية والنقدية من السلطات الوطنية إلى المفوضية و كذلك وجود تخوف من التأثير على السلطة الوطنية للدول الأوروبية؛

- عدم قدرة بعض الدول الأعضاء على تحمل الآثار السلبية لانخفاض قيمة عملتها إلى أقل من الحد الأدنى لهوامش التذبذب داخل نظام النقد الأوروبي و هو ما حدث مع كل من بريطانيا و إيطاليا عام 1992 و انتهى بخروجها من النظام النقدي الأوروبي؛

- وجود تفاوت ملحوظ في الأداء الاقتصادي للدول الأعضاء ينعكس في تفاوت كبير بين مؤشراتنا الاقتصادية مثل التضخم و عجز الموازنة و سعر الفائدة، و بالتالي يكون هناك تناقض بين أهداف السياسة الاقتصادية في الدول الأعضاء و تكون هناك صعوبة في التنسيق بين هذه السياسات، و هو ما جعل هناك حتمية لإحداث نوع من التقارب في الأداء الاقتصادي؛

- عدم الوضوح في تعريف بعض المعايير المحددة، ك شروط الانضمام للوحدة النقدية الأوروبية، و خاصة ما يتعلق بتعريف دين القطاع العام، و ذلك بسبب اختلال هيكل و مفهوم القطاع من دولة إلى أخرى.

أن الأزمات التي تعرض لها النظام النقدي الأوروبي كشفت عدم جدوى الوسائل النقدية التي وضعتها الحكومات لمواجهة المضاربة عندما لا يمكنها اللجوء إلى مراقبة رؤوس الأموال و عليه فتفسير هذه الأزمات تم من خلال التلاعب بمعدلات الفائدة في المدى القصير والتدخلات في أسواق الصرف.

وبعد الاتفاق الذي تم بين وزراء المالية للمجموعة الأوروبية و الذي يقضي توسيع هامش تغير أسعار العملات في النظام، أصبحت صورة نظام النقد الأوروبي بعد هذا الاتفاق كما يلي:

- بقي كل من المارك الألماني و الجيلدر الهولندي تحت نظام الصرف الأوروبي القديم؛

- يضم النظام الجديد كلا من الفرنك الفرنسي، الفرنك البلجيكي، الكرونة الدانماركية، الليرة الإيطالية، البيزيتا الإسبانية، الجنية الأيرلندي، الأسكودو البرتغالية والدراخمة اليونانية؛

- خروج الجنيه الإسترليني من النظام النقدي الأوروبي؛

- أصبحت المضاربة أكثر عشوائية بعد توسع الهوامش بحيث تستطيع الدول أن تثبت وبكل حرية معدلات فائدها، بينما تحدد الأسواق معدلات الصرف.

المطلب الثالث: الوحدة الاقتصادية و النقدية الأوروبية

الفرع الأول: من تقرير ديلور إلى معاهدة ماستريخت

أولا : تقرير ديلور

انشأ المجلس الأوروبي الذي يضم رؤساء و حكومات دول المجموعة عام 1988 لجنة برئاسة "جاك ديلور" و تضم محافظي البنوك المركزية للدول الأعضاء، مهمتها الوصول إلى الاتحاد الاقتصادي و النقدي واقترحت اللجنة للوصول إلى هذه الغاية:1

- التحول الشامل لل عملات؛

- تكامل البنوك و الأوراق المالية الأخرى؛

- المساواة في أسعار صرف عملات الدول الأعضاء.

وأشار تقرير إلى ضرورة وجود نظام نقدي للبنوك المركزية (ESCB) Européen System of Central Banks)، والذي يصبح من مسؤولياتها تشكيل وتنفيذ السياسة النقدية وسياسات سعر الصرف وتكون مهام البنوك المركزية الوطنية السهر على تنفيذ هذه السياسات.2

ثانيا : معاهدة ماستريخت و نتائجها

وقعت الدول الأعضاء للاتحاد الأوروبي في مدينة ماستريخت الهولندية على اتفاقية حملت اسم هذه المدينة والتي وقع عليها رؤساء حكومات دول المجموعة الأوروبية*، و تم المصادقة عليها رسميا في 07 فيفري 1992.

و تشير اتفاقية ماستريخت في المادة الثانية إلى أن الهدف هو إنشاء سوق مشتركة و اتحاد اقتصادي ونقدي، وذلك عن طريق توحيد السياسات و الأنشطة من أجل تدعيم النمو الاقتصادي المضطرد و غير التضخمي مع احترام البيئة و توسيع نطاق العملة و الحماية الاجتماعية و رفع مستويات المعيشة للدول الأعضاء و ذلك وفقا لمبادئ السوق المفتوحة و المنافسة الحرة. و تجدر الإشارة إلى أن الاتفاقية تتضمن تنظيم كافة مجالات الحياة تشريعا و اجتماعيا، فهي تشمل على سياسات الطاقة و الدفاع و

1 محمد مجدي شهاب، مرجع سبق ذكره، ص 75، 74.

2 بسام الحجار، مرجع سبق ذكره، ص 213.

* وقعت 11 دولة من اصل 15 دولة التي تشكل المجموعة الأوروبية على هذه الاتفاقية و هذه الدول هي: بلجيكا، فرنسا، اليونان، لوكسمبورغ، أيرلندا، إيطاليا، هولندا و الدانمارك.

- سياسات الأمن و العدل، و رجال الأعمال و رؤوس الأموال ...الخ، أي أنها تدخل في كافة ميادين الحياة بما يجعلها بمثابة دستور عمل أوروبا الموحدة في المستقبل.¹
- ومن أبرز نقاط الاتفاقية ما يلي:²
- إقامة أوروبا الموحدة على شكل اتحاد فيدرالي يشمل 340 مليون مستهلك هم عدد سكان دول المجموعة الأوروبية؛
 - تحقيق السوق الداخلية؛
 - تحقيق الوحدة الاقتصادية و النقدية، و ما يرتبط بذلك من مؤسسات كالمصرف المركزي الأوروبي الموحد؛
 - التنسيق الكامل في مجالات السياسة الداخلية و القضاء، و مكافحة الجريمة و الإرهاب، و تجارة المخدرات؛
 - تحقيق سياسة خارجية و أمنية دفاعية مشتركة؛
 - إتباع طرق جديدة في إصدار القوانين، و إعطاء صلاحيات أوسع للبرلمان الأوروبي؛

- إعطاء جنسية أوروبية موحدة إلى جانب الجنسية الوطنية.

وقد أسفرت الاتفاقية على النتائج التالية:³

- حرية انتقال البضائع دون أي قيود جمركية؛
- حرية انتقال الأشخاص و الإقامة و السكن و اختيار مكان العمل؛
- حرية انتقال رأس المال و الاستثمارات؛
- حرية انتقال الخدمات.

و حاليا يبلغ عدد أعضاء المجموعة الأوروبية خمس عشرة دولة (ألمانيا، فرنسا، إيطاليا، بريطانيا، اسبانيا، هولندا، بلجيكا، السويد النمسا، الدانمارك، فنلندا، اليونان، البرتغال، أيرلندا و لوكسمبورغ، أما الدول التي لم تنضم إلى المعاهدة هي (بريطانيا، الدانمارك، السويد و اليونان) و تأمل هذه الدول الأخيرة الانضمام إلى المعاهدة قريبا.

الفرع الثاني: مراحل التحول إلى الوحدة النقدية الأوروبية

أولاً: المرحلة الأولى: 1991-1993

بدأت في جوان و استهدفت تحقيق أكبر قدر من لتجانس في السياسات النقدية و المالية للدول. و التنسيق بين البنوك المركزية بما يمهد السبيل لوصول إلى نظام واحد للبنوك المركزية و قد انتهت هذه المرحلة بنهاية عام 1993.⁴

ثانياً المرحلة الثانية : 1994-1998

¹ مجدي محمود شهاب، مرجع سبق ذكره، ص 77.

² سمير صارم، مرجع سبق ذكره، ص ص 91، 92.

³ سمير صارم، أوروبا و العرب، دار الفكر المعاصر، بيروت، بيروت، 2000، ص 44.

⁴ سمير محمد عبد العزيز، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة، مكتبة و مطبعة الاشعاع الفني، الاسكندرية، ط1، 2001، ص 152.

وهي المرحلة التي اهتمت بتنفيذ مجموعة من السياسات و البرامج الاقتصادية لتحقيق التقارب المطلوب بين الدول في المجال الاقتصادي، و ذلك خلال تحقيق معدلات متقاربة في بعض المؤشرات الاقتصادية مثل معدل التضخم و سعر الفائدة و عجز الموازنة و سعر الصرف، كما تم في هذه المرحلة وضع أسس إنشاء مؤسسة النقد الأوروبية EMI التي تحولت فيما بعد إلى البنك المركزي الأوروبي.¹

ثالثاً: مرحلة الثالثة: 1999

وهي المرحلة التي تم فيها الإعلان عن ميلاد العملة الأوروبية "الاورو"، و تم تثبيت أسعار الصرف عملات الدول المشاركة فيها بصورة نهائية، وصاحب ذلك إنشاء البنك المركزي الأوروبي "ECB" الذي يضم كل البنوك المركزية للدول الأعضاء، وفي اجتماع القمة الذي عقد في مدريد عام 1995 تمت الموافقة على الاقتراح الألماني بتعديل اسم العملة الأوروبية من الايكو إلى الاورو وأن يحل الاورو محل الايكو مع بداية عام 1999 وأن تنتقل جميع الحقوق الالتزامات المقومة بالايكو إلى الاورو على أساس (1ايكو = 1 اورو).²

كما أن في عام 1996 وضع المجلس الأوروبي الإطار القانوني لعملية التحويل إلى الاورو عام 1999، وتم إعطاء مهلة حتى ماي 1999_ لكل الدول الاعضاء حتى تستوفي شروط الانضمام إلى هذه العملة ولم تشترط الاتفاقية حتمية مشاركة كافة الدول الأعضاء في العملة الموحدة منذ بدايتها و لكن تم الاتفاق على أن تبدأ العملة الموحدة عام 1999 بمشاركة دول الأعضاء.³

المبحث الثاني: الاورو الوافد الجديد

إن الاورو كعملة موحدة لدول الاتحاد الأوروبي و كعملة دولية جديدة، عرفت مراحل عديدة سواء من ناحية الإصدار أو من ناحية وصولها لجيوب الأوروبيين و في مقابل ذلك صادفتها العديد من الصعوبات.

وسوف نحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى شكل و فئات الاورو و أنظمة إصداره، مع التطرق إلى المراحل المتبعة للانتقال من استعمال العملات الوطنية إلى استعمال العملة الأوروبية الموحدة "الاورو" وكذا الصعوبات التي واجهت ظهور هذه الأخيرة خلال هذه المرحلة.

المطلب الأول : ميلاد العملة الأوروبية الموحدة "الاورو"

"الاورو" هو اسم العملة الأوروبية الموحدة ، و قد تم الاتفاق على هذه التسمية في اجتماع مدريد عام 1995 بعد نقاشات و اختلافات كبيرة بين ألمانيا فرنسا حول التسمية

¹ مغاوري شلبي على، اليورو...من الفكرة إلى جيوب الأوروبيين، (على الخط) 2013/01/03، <http://www.onislam.net/arabic>

² ماجد عبد الله المنيف، تأثير عملة اليورو العالمية و العربية و انعكاساتها على تعاملات النفط، مجلة النفط و التعاون العربي، مجلد 25، العدد 89، 1999، ص 17.

³ مغاوري شلبي على، اليورو الأثر على اقتصاديات البلدان العربية و العالم، مرجع سبق ذكره، ص 27.

الرسمية للعملة الموحدة إلا أن المجلس الأوروبي حسم الأمر لصالح كلمة "EURO" و قد اعتمد حرف " E " كرمز للارو و خطان أفقيان يرمزان للاستقرار¹ وقد اخذ الرمز نسبة إلى حرف الخامس للأحرف الأبجدية اللاتينية "EPSILON" كما انه الحرف الأول من كلمة " Europe " .

الفرع الأول : شكل الاورو

ولقد تم إعداد التصميمات الهندسية لورقة الاورو بشكل علمي وعملي متناسب، والتي قام بتصميمها المهندس الألماني "روبير كالينا" والتي استغرقت منه ما يزيد عن العامين، في وضع الخطوط العريضة، وإضافة اللمسات الدقيقة على كل ورقة، و التي وافق عليها وزراء مالية الاتحاد الأوروبي في اجتماعهم عام 1999.

وتشير التصميمات الهندسية في مجموعها العام إلى كل العصور التاريخية التي مرت بها الحضارة الأوروبية، لتعكس آمالها و طموحاتها، و تعبر من خلالها كل آمالها ومعاناتها من أجل الوحدة، وهذه الرسوم المختلفة في كل فئة من فئات الاورو، و هي مصحوبة بشكل واحد مستديم في كل الفئات باختلاف ألوانها، هو تعبير مشترك بين العام و الخاص، وما بين الماضي و الحاضر و المستقبل، أي كل الفئات مطبوع عليها، ومصحوبة بخريطة أوروبا الكبرى، وقد اعتمد على الحرف E ويتخلله خطان متوازيان يرمزان إلى الاستقرار و يرمز القوس والسهمان إلى مستقبل أفضل.²

الفرع الثاني : فئات و أنظمة إصدار الاورو

لقد تم إصدار الاورو من خلال ثلاث أنظمة رئيسية وهي على النحو التالي:³

أولاً: النظام الأول: أوراق عملة نقدية

- لقد تم إصدارها مثل أي عملة ورقية أخرى في العالم، و خضعت لنفس إجراءات الإصدار والطبع و الترقيم و التسلسل الخاص بالورقة النقدية كما تحمل توقيعات محافظ البنك المركزي الأوروبي، ويتابع البنك المركزي عمليات تداولها.
- كما استندت العملة الورقية مثلها مثل باقي العملات الورقية في العالم إلى قوة القانون، أي أنها ملزمة قانوناً و يحكمها القانون، و هي بذلك تكون مقبولة في إبراء الذمم و استيفاء الحقوق استناداً لهذا القانون.
- ولما تم طرح الاورو كعملة ورقية محل العملات الأوروبية الخاصة بكل دولة من دول المجموعة، تم سحب هذه الأخيرة (العملات الأوروبية) من التداول، لأنها ببساطة فقدت قوة إبرائها و عرضها القانوني، و لم تصبح

¹ سمير صارم ، اليورو، مرجع سبق ذكره، ص 135.

² محسن احمد الخضير، اليورو الاطار الشامل و الكامل للعملة الأوروبية الموحدة، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2002، ص 1، ص

ص 114، 113،

³ المرجع نفسه، ص 111-113.

قانونية ملزمة لأي تعامل بعد انتهاء الفترة الانتقالية، بل إنه أثناء الفترة الانتقالية تم تحويل عرضها من العرض العام إلى العرض الخاص، حيث اقتصر التعامل بها فقط عند البنوك و المصارف التي قامت بسحبها وإحلال "الأورو" محلها.

- و العملة الورقية طرحت قانونا و لها قوة الإبراء و القبول العام و فئاتها سبع هي:

- 05 اورو، 10 اورو، 20 اورو، 50 اورو، 200 اورو، 100 اورو، 500 اورو، و لكل فئة من هذه الفئات شكل حجم و مقاس مختلف .

ثانيا: النظام الثاني : مسكوكات معدنية

وهي عملات مساعدة أو ما يطلق عليها أشباه النقود و يتم إصدارها لتسهيل المعاملات وسداد للفروق، و في الوقت ذاته لكبح التضخم و المحافظة على استقرار الأسعار. فالعملات المساعدة هي عملات لازمة للتداول، ليس فقط للأفراد، بل للسياح الأجانب و محلات التوزيع، و يحتاج إليها النظام النقدي في التعامل لكونها معدنية، و بالتالي فإن قابليتها للتآكل محدودة و قابليتها للتلف محدودة أيضا. وقد تم طرح جانب منها في ألمانيا و فرنسا، و تم تداولها منذ عام 2000، و إن كانت على نطاق محدود يتسع بالتدريج شيئا فشيئا و فئاتها 8 فئات هي:¹

1 سنت، 2 سنت، 5 سنت، 10 سنت، 20 سنت، 50 سنت، 1 اورو، 2 اورو.

وقد حملت النقود المعدنية للأورو وجهين على النحو التالي:

- الوجه الأول: ثابت في جميع الفئات والأحجام الخاصة بالعملة المعدنية وهو يحدد قيمة الأورو؛

- الوجه الثاني: شكل خاص بكل فئة من الفئات و يختلف من دولة إلى أخرى، و يحمل هذا الشكل طابعا محليا خاص بكل دولة من الأعضاء.

ثالثا: النظام الثالث : إصدار الأورو الحسابي و البطاقات الائتمانية

على الرغم من أن هذا النظام الثالث إلا أنه كان الأول في التطبيق و الاستخدام، إذ تم الاتفاق عليه و الإعداد له، و تطبيقه و تنفيذه منذ أول لحظة أطلق فيها الأورو و هذا يدل على التخطيط الجيد لتوفير مقومات نجاح الأورو و امتصاص أي آثار سلبية لم يؤخذ حسابها في الاعتبار، أو نجمت عن اعتبارات التعامل.

وقد تم استخدام الأورو الحسابي منذ الفاتح من جانفي 2001 في عمليات الدفع و

السداد الإلكتروني والحسابي عن طريق:

- البطاقات الائتمانية؛

¹ فريد راغب النجار، اليورو العملة الأوروبية الموحدة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2004، ص 83.

- الشبكات السياحية؛
 - السندات الحكومية و سندات الشركات؛
 - سداد الضرائب و المستحقات الحكومية؛
 - سداد الديون المستقبلية و عمليات الخصم؛
 - منح القروض الحكومية و المساعدات الدولية.
- المطلب الثاني : مراحل الانتقال إلى استعمال الاورو و الصعوبات التي واجهته**
- الفرع الأول: مراحل الانتقال إلى الاستعمال الاورو**

تم الاتفاق بين الدول الأعضاء على ثلاث مراحل حتى يصل الاورو إلى جيوب الأوروبيين و يتم استخدامه في الحياة اليومية و هذه المراحل هي :

المرحلة الأولى: ماي 1998 إلى جانفي 1999

تم خلال هذه المرحلة تحديد الدول الأعضاء التي ستشارك في الاورو منذ بدايته في عام 1999، وهي ما أطلق عليها بدول " الموجة الأولى " Première vague و ذلك بناء على مراجعة المؤشرات الاقتصادية لهذه الدول، و الوقوف على مدى استيفائها لشروط الانضمام إلى منطقة الاتحاد النقدي الأوروبي.

وقد تم تحديد دول الموجة الأولى و هي إحدى عشر دولة¹، هذه الأخيرة اتفقت على إدخال بعض التعديلات التشريعية و التصديق على التشريعات الخاصة بالتحول إلى الاورو.

وفي خلال هذه المرحلة كذلك، تم اتخاذ الترتيبات الخاصة بسك الوحدات المعدنية وإصدار أوراق البنكنوت للاورو، كما تم في جوان 1998 إنشاء النظام الأوروبي للبنوك المركزية والبنك المركزي الأوروبي.

المرحلة الثانية: جانفي 1999 إلى جانفي 2002

في بداية هذه المرحلة تم ميلاد الاورو، وتحديد سعر التبادل بين الاورو والعملات المشاركة فيه، وتم خلال هذه المرحلة استخدام الاورو كوحدة حسابية فقط دون أن تكون في صورة عملة ورقية حقيقية في التداول، وتم إصدار السندات الحكومية خلال هذه المدة بالاورو و في هذه المرحلة تم التحول بصورة جزئية إلى الاورو وبصورة اختيارية، و أطلق على هذه المرحلة مرحلة التعامل المزدوج ، حيث أمكن استخدام الاورو أو العملة الوطنية دون أي تمييز مع الأخذ بعين الاعتبار أن كل عملة وطنية في هذه الفترة ماهية إلا تسمية لاستخدام الاورو أو العملة الوطنية².

المرحلة الثالثة: جانفي 2002 إلى جويلية 2002

¹ كاتيا حداد، اليورو قد انطلق، ملحق الكفاح العربي، لبنان، 1999، ص 29.

* هذه الدول هي: المانيان،فرنسا، ايطاليا، بلجيكا، هولندا، لوكسمبورغ، ايرلندا، البرتغال، اسبانيا، النمسا و فنلندا.

² مصطفى كامل، العملة الأوروبية الموحدة و انعكاساتها على واقع المصارف العربية،(على الخط)، 2013/03/26، <http://www.iasj.net>

وقد تم في هذه المرحلة 1:

- التعامل بمدفوعات التجزئة بالعملة الأوروبية الجديدة فقط؛
- تحويل كافة حسابات العملاء بالعملات الوطنية لدول الاتحاد النقدي الأوروبي إلى عملة الاورو اعتبارا من 2002/01/01؛
- تحويل كافة العقود المالية بالعملات الوطنية ذات العلاقة إلى عملة الاورو اعتبارا من 2002/01/01؛
- البدء بالتداول النقدي (الورقي و المعدني) بالعملة الأوروبية الموحدة الجديدة وقف التداول في جميع العملات الوطنية لدول الاتحاد النقدي الأوروبي بتاريخ 2002/07/01 ، حيث ستصبح عملة الاورو هي العملة الرئيسية و القانونية الوحيدة لدول الاتحاد الأوروبي اعتبارا من ذلك التاريخ.

الفرع الثاني : شروط الانضمام للاورو

وضعت معاهدة ماستريخت 5 معايير ضرورية لانضمام الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إلى العملة الموحدة:2

- لا يجب أن يتخطى العجز العام في الدولة المرشحة نسبة 3% من الناتج المحلي الإجمالي؛

- يجب ألا يزيد دينها العام عن 6% من هذا الناتج المحلي الإجمالي؛

- يجب ألا يتخطى التضخم 1,5% من متوسط التضخم السائد في ثلاثة دول الأعضاء حققت أفضل النتائج في المجال استقرار أسعار الصرف؛

- يجب الا يزيد نسبة الفوائد على المدى الطويل عن أكثر من 2% من تلك السائدة في ثلاث دول الأعضاء حققت أفضل الناتج في مجال نسب الفوائد؛

- أن تكون الدولة المعنية منظمة في النظام النقدي الأوروبي SME منذ عامين على الأقل دون أن تكون قد اضطرت خلالهما إلى زيادة أو خفض عملتها بأكثر مما يسمح به هذا النظام النقدي.

اعتبرت المعاهدة هذه الشروط ضرورية لتحقيق التقارب الذي لا بد منه بين الاقتصاديات الأوروبية المختلفة كي تستطيع الاندماج في ما بينها.

الفرع الثالث : الصعوبات المرتبطة للانتقال إلى الاورو

يمكن تصنيف هذه الصعوبات إلى ثلاث أصناف 3:

* الصعوبات النفسية:

1 اسماعيل ابراهيم الطراد، مرجع سبق ذكره، ص ص 312،311.

2 بالرجوع الي:

- غسان العزي، اليورو ومستقبل الاتحاد الأوروبي، مجلة الدفاع الوطني، لبنان، العدد40، افريل2002، ص 10.

- عماد يونس، وحدة النقد، مؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، 2005، ص ص83،82.

3 . Pascal kauffman , Leuro,dunod , 2 eme edition,paris,1999,p56 .

أول هذه الصعوبات تتجلى في مدى مصداقية النظام النقدي الجديد، و الذي يجب أن يتفق مع انطلاق الاتحاد الاقتصادي و النقدي، فهذا الأخير قائم على أساس التثبيت غير القابل للإلغاء لمعدلات الصرف بين عملات الدول المشاركة و الشروط الأخرى لإقامة اتحاد نقدي (تحويل العملات، حركة جيّدة لرؤوس الأموال) و هي إلى حد الآن مرضية، و إذا كان الدخول إلى المرحلة الثالثة مرتبط بمعدلات الصرف هذه فإن الأعوان الاقتصاديين لن يعرفوا لها أي آثار إيجابية وعليه من المستحسن إدخال الاورو مع بداية المرحلة الثالثة، بحيث ينبغي أن يتوافق مع وجود الاورو كتلة حاسمة "Masse Critique" من العمليات (من بينها نشاط البنك المركزي، عمليات التحويل بين دول منطقة الاورو و باقي العالم...) والتي تعتبر دليل ملموس على وضع نظام حقيقي للعملة الموحدة، فهذه الكتلة الحاسمة لن تجبر الأعوان غير المالية على الاستعمال الفوري للاورو.

كما تظهر هنا صعوبة نفسية ثانية و التي تتمثل في قبول العائلات و المؤسسات التأقلم التدريجي مع العملة الموحدة الأوروبية، و بالأخص مع معدلات التحويل التي تربطها بالعملات الوطنية، و منه فالمرور الحقيقي للاورو لن يكون مرورا فوريا بل تدريجيا.(1)

* الصعوبات التقنية:

حسب إحصائيات أبريل 1999 تقدر النقود المتداولة في الاتحاد الأوروبي حوالي 76 مليار قطعة نقدية و 1 مليار ورقة نقدية، و يتضح لنا جليا صعوبة تعويض هذه الكمية الهائلة من النقود بعملة جديدة تحل محلها. وفعلا فإن المديرية الوطنية للعملات (بالنسبة للقطع النقدية) و المؤسسة النقدية الأوروبية (بالنسبة للأوراق النقدية) استطاعت القيام بأعمال تمهيدية جد متقدمة خلال المرحلة الثانية لمسيرة الوحدة النقدية، حيث حددت الوجه، الشكل و حجم المبالغ الإجمالية للأوراق النقدية الجديدة. كما لا ننسى أن هناك صعوبات واجهت بعض الأعوان الاقتصادية المتمثلة في القطاع الخاص، وبالأخص البنوك التي تستعمل آلات السحب الأتوماتيكية و البرامجيات بالعملة الوطنية، هذه الأخيرة أعيد تكييفها و تعويضها بما يتماشى مع العملة الجديدة "الاورو".

* الصعوبات القانونية:

لم تكن معاهدة "ماستريخت" دقيقة فيما يخص الأجل المحددة للمرور إلى الاورو حيث نصت المادة 109 الفقرة 04 على أنه: "ينبغي على مجلس وزراء الاتحاد الأوروبي اتخاذ الإجراءات الضرورية لإدخال وبسرعة العملة الموحدة مباشرة بعد انطلاق الاتحاد النقدي".

كما تنص الاتفاقية أن لا يواجه تداول الاورو انطلاق الاتحاد الاقتصادي و النقدي، ولم توضح أسباب هذا التباعد و لا حتى المدة المحددة. كل هذه النقاط أدت على التحفظ من التداول الفوري للاورو في جميع العمليات النقدية، فقائمة الدول الأعضاء المشاركة في الاتحاد النقدي و التي حققت شروط الانضمام، لم يتم التعرف إليها حتى شهر ماي 1998، كما أن الاتحاد النقدي بدأ أشغاله فعليا في الفاتح من جانفي 1999، و عليه كان من غير المعقول تنظيم عملية تحويل جميع العملات الوطنية إلى الاورو و في مدة قصيرة كهذه (من ماي 1998 إلى غاية 1999/01/01).

كما أن هناك صعوبة أخرى واجهت الانتقال الفوري و الكامل للاورو، و المتمثلة في اختيار معدلات التحويل التي ستربط الاورو بالعملات الوطنية للدول المعنية و التي يجب أن تكون محددة في اليوم الأول من انطلاق المرحلة الثالثة و بالتالي فإن الرأي العام لا يمكنه التراجع عن هذه المعدلات و ما عليه سوى التأقلم معها. وبالموازاة مع ما سبق فإن اتفاقية ماستريخت تفرض أن يكون الاورو منذ بداية الاتحاد النقدي عملة خاصة و كاملة ليست مثل وحدة النقد الأوروبي "الإيكو" (لا تستعمل في جميع العمليات النقدية).

الفرع الرابع : اعضاء الاتحاد الأوروبي داخل و خارج المنطقة الاورو

تنقسم دول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي القسمين ، الأولى هي دول الوحدة النقدية أو دول منطقة الاورو ويطلق عليها بالدول الداخلة، أما الثانية فهي الدول التي لم تنضم بعد للوحدة النقدية و يطلق عليها دول الخارج و فيما يلي توضيح لذلك:

جدول رقم(01): الدول المنضمة للوحدة النقدية و الدول غير المنضمة

دول الداخل	تاريخ الانضمام	دول الخارج
اسبانيا	2002	الدانمارك
ألمانيا	2002	السويد
بلجيكا	2002	بريطانيا
فنلندا	2002	
فرنسا	2002	
اليونان	2002	
ايرلندا	2002	
إيطاليا	2002	
لوكسمبورغ	2002	
هولندا	2002	
النمسا	2002	
البرتغال	2002	
سلوفينيا	2007	
مالطا	2008	
قبرص	2008	

	2009	سلوفاكيا
	2011	استونيا

Source : Chronologie de la construction européenne ,15/05/2013, <http://europa.eu>

المطلب الثالث: مؤسسات و سياسات المستخدمة في تسيير الاورو

الفرع الأول : مؤسسات تسيير الاورو

1. المؤسسات النقدية الأوروبية

أنشأت معاهدة ماستريخت المؤسسة النقدية الأوروبية في الفاتح من جانفي 1994 كمؤسسة انتقالية لتنسيق الأعمال التحضيرية الخاصة بالسياسة النقدية للمرحلة الثالثة للاتحاد الاقتصادي و النقدي الأوروبي وبدء العمل بالاورو المقرر له أول جانفي 1999، و كان من العناصر المهمة ضمن التفويض الممنوح للمؤسسة النقدية الأوروبية، وضع إطار عمل للسياسة النقدية التي يتبعها " النظام الأوروبي للبنوك المركزية" الذي سيتكون من البنك المركزي الأوروبي و البنوك المركزية الوطنية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. و كان دور المؤسسة النقدية الأوروبية استشاريا في الأساس، ففي حالة التوصل إلى توافق آراء فإنها تقدم توصيات يأخذ بها مجلس إدارة البنك المركزي الأوروبي أما في حالة عدم التوصل لتوافق الآراء كان دور المؤسسة النقدية يقتصر على تحديد القضايا المهمة و توضيحها و إعداد "قائمة" من الخيارات ليختار منها البنك المركزي الأوروبي، بالإضافة إلى ذلك تنحصر المهام المناطة بمؤسسة النقد الأوروبية كما نصت عليها معاهدة ماستريخت بما يلي:

- وضع السياسات النقدية و المالية؛
 - تحديد أسعار الصرف؛
 - التحضير لإصدار العملة الأوروبية؛
 - تحديد القواعد المنظمة لعمليات (النظام الأوروبي للمصارف المركزية)؛
 - التأكيد على سهولة التعامل فيما بين دول الأعضاء فيما بعد.
- و قد حققت المؤسسة النقدية منذ إنشائها حتى عام 1997 مساحة كبيرة من الأرضية المشتركة للاتفاق وجسدت مطبوعاتها الإطار المقترح للسياسة النقدية بدرجة معقولة من التفصيل و استطاعت المؤسسة النقدية أيضا توسيع مجالات توافق الآراء و متابعة العمل الفني المهم و زاد أسلوبها الحريص والمتوازن من شفافية ومصداقية عملية التوحيد.¹

● البنك المركزي الأوروبي ECB

¹ تشارلز اينوخ و اخرون، العمليات النقدية في الاتحاد الاقتصادي و النقدي الاوروي، مجلة التمويل و التنمية، العدد02، جوان 1998، ص

بعد مفاوضات طويلة جرت بين رؤساء البنوك المركزية الأوروبية، احتفل قادة الدول الأوروبية عام 1998 بانطلاق البنك المركزي الأوروبي، و الذي بدأ عمله الفعلي عام 1999. ومقره في مدينة فرانكفورت الألمانية ، و قد تم إعطاء هذا البنك الاستقلال عن الحكومات بحيث يحدد السياسة النقدية للاتحاد الأوروبي بعيدا عن تدخل حكومات الدول الأعضاء ، كما تم الاتفاق على أن يتمتع البنك عن تقديم أي قروض لهذه الحكومات من أجل تمويل عجز الموازنات العامة لها .

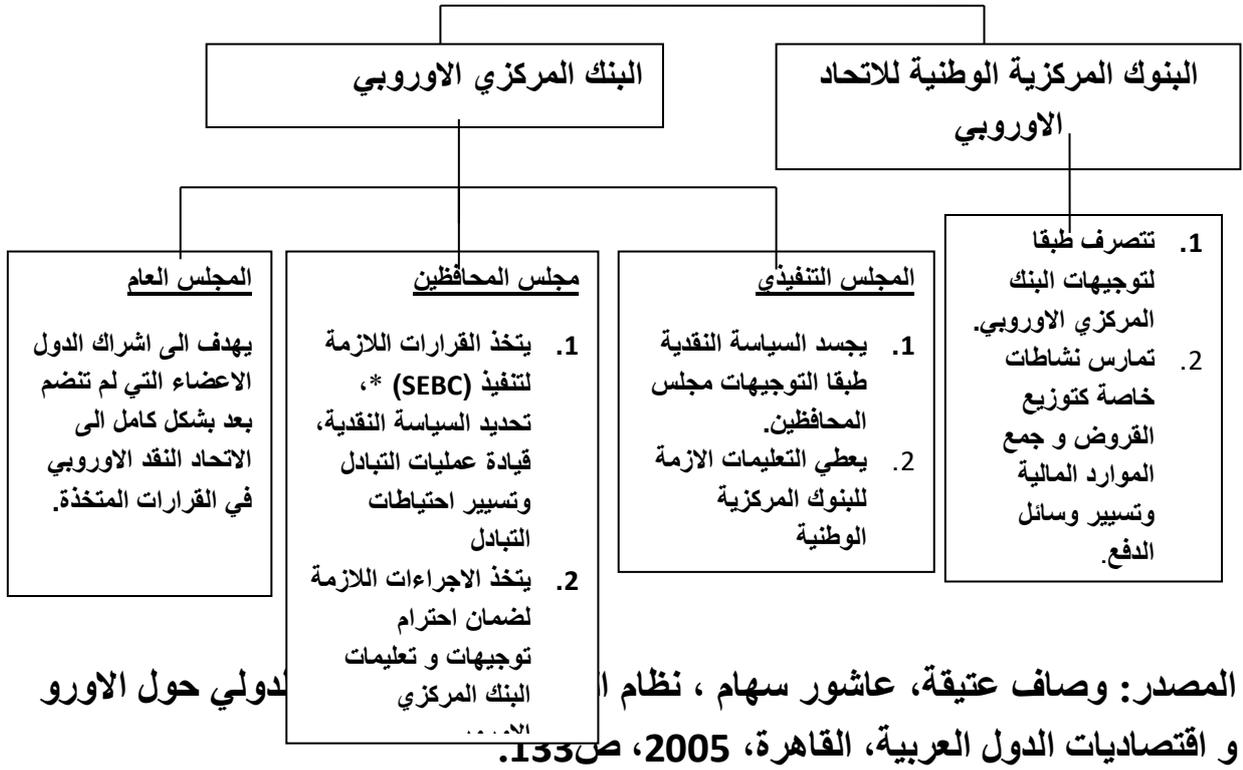
ويمتلك هذا البنك كافة الأدوات و التقنيات التي تساعده على تحقيق أهدافه النقدية و دعم الاستقرار النقدي في دول الاتحاد، و مخول بشكل كامل بسلطة الهيمنة على الضرائب و سياسات معدل التحويل دون أي تدخل من أي جهة. و يتمتع بدرجة عالية من التنسيق المنتظم مع البنوك المركزية التابعة إلى الاتحاد الأوروبي، و لقد حددت اتفاقية ماستريخت مهام هذا النظام في الآتي¹:

- رسم و تنفيذ السياسة النقدية للاتحاد الأوروبي ككتل اقتصادي؛
- الإشراف على الاحتياطات الرسمية من النقد الأجنبي، و تحديد كيفية إدارة هذه الاحتياطات و توظيفها؛
- وضع الضوابط التي تحافظ على الاستقرار المالي و النقدي في دول الاتحاد الأوروبي؛
- إصدار أوراق البنكنوت و سك الوحدات المعدنية للأورو؛
- وضع و تنفيذ الرقابة على المؤسسات الائتمانية في الاتحاد الأوروبي؛
- العمل على تدعيم موازين المدفوعات للدول الأعضاء و سياساتها الاقتصادية بما يحقق أهدافها التنموية؛
- القيام بعمليات الصرف.

والشكل التالي يوضح الهيكل التنظيمي لنظام البنك المركزي الأوروبي
شكل رقم (02) : النظام الأوروبي للبنوك المركزية



¹ محمد سعدوني، الوحدة النقدية الأوروبية و اشكاليات الأورو، (على الخط)، 2012/12/28، <http://www.dahsha.com>



دولي حول الاورو

ويقوم البنك المركزي بالاحتفاظ بالاحتياطي من النقد الأجنبي و إدارته و توظيفه ثم يقوم بتوزيع الأرباح الناتج عنها بعد الاحتفاظ بنسبة 20% لديه و توزيع نسبة 80% على البنوك المركزية الأوروبية المشاركة في نظام الاورو حسب نسبة مساهمتها في رأس المال البنك.

ويوضح الجدول الموالي نسب مساهمة كل دولة من دول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في رأس مال البنك المركزي الأوروبي.

جدول رقم(02): نسبة مساهمة الدول الأعضاء في رأس مال البنك المركزي الأوروبي

الدولة	نسبة المشاركة في رأس مال البنك %	قيمتها اورو	بالمليار
النمسا	2.3	1150	
بلجيكا	2.9	1450	
الدانمارك	1.55	775	
فنلندا	1.35	675	
فرنسا	16.2	8100	
ألمانيا	22.95	11475	

* European System of Central Banks (ESCB) ، النظام النقدي الأوروبي للبنوك المركزية: وهي لجنة مكلفة بتشكيل و تنفيذ السياسة النقدية و سياسات سعر الصرف، ويكون على البنك المركزي الوطني تنفيذ السياسات الموجهة من قبل هذه اللجنة.

1150	2.3	اليونان
475	0.95	ايرلندا
7900	15.8	إيطاليا
75	0.15	لكسمبورغ
2125	4.25	هولندا
1125	2.25	البرتغال
4650	9.3	اسبانيا
1150	2.35	السويد
7800	15.6	إنجلترا
50075	100	الإجمالي

Source : Deutsch Bank reseach , the Euro , a stable currency for europe, february, 1997, p23.

الفرع الثاني : السياسة النقدية الموحدة لنظام الاورو أولاً: تحديد السياسة النقدية

كان وضع إستراتيجية للسياسة النقدية موجهة نحو الاستقرار، و تحديد وسائل و تدابير تنفيذها عنصرا أساسيا من العمل التحضيري لمؤسسة النقد الأوروبية و البنك المركزي الأوروبي.

وفي سبيل تعزيز المصدقية و الشفافية، قدم مجلس محافظي البنك المركزي الأوروبي، تعريفا كميا واضحا لاستقرار الأسعار و هو "تحقيق زيادة سنوية في الرقم القياسي المنسق لأسعار المستهلك بالنسبة لمنطقة الاورو يقل عن نسبة 02%".

والملاحظ أن هذا التعريف يوافق على ارتفاع الأسعار و لكن بنسبة محددة و بالتالي يمكن القول أن السياسة النقدية لنظام الاورو تنظر إلى الانكماش على أنه لا يتفق مع أهداف الاستقرار الاقتصادي، هذا يعكس تخوف الاتحاد الأوروبي من الوقوع في فخ السيولة الذي وقع فيه اليابان في السنوات الأخيرة، وأصبحت الأسعار لا تستجيب لزيادة عرض النقود في الاقتصاد الياباني و هذا التصرف من جانب الاتحاد الأوروبي يجنب كل الدول الأوروبية الوقوع في نفس المشكلة.

وقد أعلن مجلس المحافظين في البنك المركزي الأوروبي أيضا أنه يجب على السياسة النقدية في الاتحاد الأوروبي أن تحافظ على استقرار الأسعار في الأجل المتوسط و ليس في الأجل الطويل فقط، لذلك فإن السياسة النقدية لنظام الاورو لن يتم تعديلها في حالة التغيرات غير المتكررة في مستويات الأسعار، أو في معدلات التضخم.

و يواجه البنك المركزي العديد من التحديات حتى يكتب لسياسته النقدية الحفاظ على استقرار الاورو، وتمثل هذه التحديات في ضرورة القيام بعدد من المهام مثل:¹
- أن يتم تجنب حدوث أي صدمات اقتصادية في الدول الأعضاء في نادي الاورو، و ذلك لأن تعرض أي دولة من الدول الأعضاء لصدمة اقتصادية يضر بقية الدول الأعضاء، و تكون السياسة النقدية العامة للبنك المركزي الأوروبي عديمة الفاعلية في علاج صدمة هذه الدول؛

- أن تقدم السياسات المالية الوطنية لدول الأعضاء في الاورو الدعم المطلق للسياسة النقدية الموحدة لنظام الاورو في المحافظة على الاستقرار الاقتصادي، في حالة حدوث ذلك فإنه سيحقق مصداقية للسياسة النقدية الموحدة لنظام الاورو و يمنع حدوث أي ضغوط تضخمية غير مرغوب فيها. و يلعب ميثاق الاستقرار و النمو الذي وقعت عليه الدول الأعضاء دورا هاما في هذا المجال، حيث يضمن أن تستمر الدول الأعضاء في تحقيق المستوى المطلوب من المؤشرات الاقتصادية المختلفة التي تحقق الاستقرار في حالة تجاوز هذه المؤشرات المستوى المطلوب، فإن هناك غرامة مالية تتحملها الدولة كنسبة من ناتجها الإجمالي؛

- أن تدعم السياسة النقدية الموحدة لنظام الاورو أهداف النمو و خلق فرص عمل في الأجل الطويل مع المحافظة على استقرار الأسعار و على أقل تقدير أن تحافظ على مستويات النمو دون زيادة أو نقصان بشرط عدم تعرض استقرار الأسعار للاهتزاز، كذلك لا بد من أن تساهم السياسة في تخفيف حدة البطالة في الدول الأعضاء.

ثانيا : أدوات السياسة النقدية

يسعى البنك المركزي الأوروبي من خلال سياسته النقدية المحافظة على المستوى العام لأسعار صرف الاورو ، معدل التضخم، أسعار الفائدة من خلال التنسيق مع مؤسسة النقد الأوروبية التي تلعب دورا استشاريا و ذلك بتقديم توصياتها إلى مجلس إدارة البنك ليأخذ بها وقد تم وضع اطار السياسة النقدية الأوروبية بحيث تقوم على مجموعة من الأدوات هي كما يلي:²

1. عمليات السوق المفتوحة

¹ كاتيا حداد ، مرجع سبق ذكره، ص 19.
² قحاييرية امال، الوحدة النقدية الأوروبية ، مطبعة جامعة الجزائر، الجزائر، 2006، ص ص 244،243.

وتعد الأداة الرئيسية للعمليات النقدية في الاتحاد الأوروبي، و يمكن إجراء عمليات السوق المفتوحة في شكل معاملات مالية و إصدار شهادات ديون و مبادلات صرف أجنبي و جمع ودائع الأجل الثابت، غير انه يتم تنفيذها عادة من خلال البنوك المركزية الوطنية و توجد أربعة أنواع من عمليات السوق المفتوحة:

- **التمويل الأساسي (عمليات السوق المفتوحة الأسبوعية)** : و ينفذ من خلال عطاءات نمطية لإعادة الشراء (سعر متغير / ثابت) ن و تلعب دورا محوريا في توجيه أسعار الفائدة و إدارة سيولة النظام المالي و إعطاء الإشارات بشأن السياسة النقدية و تقوم هذه العمليات التي توفر السيولة الجزء الأكبر من إعادة تمويل القطاع المالي.
- **التمويل الطويل الأجل** : و يطبق من خلال عطاءات نمطية لإعادة الشراء (سعر ثابت / متغير) و يوفر تمويلا طويلا الأجل، فاجل الاستحقاق قد يصل إلى ثلاثة أشهر و يوفر جزءا محدودا فقط من سيولة النظام الأوروبي للبنوك المركزية، و من ثم فان هذا النظام يعمل بشكل طبيعي كقابض الثمن في هذه العطاءات الشهرية لإعادة التمويل.
- **التعديل الطفيف** : و يستخدم من خلال عطاءات سريعة أو إجراءات ثنائية و تستخدم للتحكم في التقلبات في السوق إذا كان هناك تغير دائم في الطلب على العملة، كما قد تستخدم لجعل أسعار الفائدة متساوية أو متقاربة.
- **عمليات هيكلية**: و تعد من خلال عطاءات نمطية أو إجراءات ثنائية و هو ذو تعداد و اجل استحقاق متغيران و يستخدم لتوجيه الوضع الهيكلي للقطاع المصرفي.

2. متطلبات الاحتياطي النقدي الإلزامي

إن وجود اشتراطات الاحتياطي من شأنه تعزيز السيولة اليومية للبنوك المشاركة في النظام الأوروبي للبنوك المركزية الخاضعة لهذه الاشتراطات استنادا إلى ميزانيتها آخر الشهر، حيث ستساهم هذه الاشتراطات في إيجاد أسعار فائدة أكثر استقرار في سوق المال من خلال تأمين طلب هيكلية ملائم على البنك المركزي الأوروبي عن طريق تضيق نسبة احتياطي تقدر بـ 02% على التزامات المؤسسات الائتمانية.

3. التسهيلات الدائمة

و هي التسهيلات التي تهدف إلى تحقيق الاستقرار الذاتي لمنطقة الاورو و تخفيف نقص السيولة أو عدم الاستقرار في أسعار الفائدة، و تقسم هذه التسهيلات إلى نوعين هما:

- تسهيل لومبارد: و تستطيع البنوك من خلاله الحصول على السيولة بصورة فورية؛

- تسهيل الإيداع: و تقوم البنوك من خلاله بإيداع فوائضها فيه بصورة فورية. ويلعب تسهيل لومبارد و الإيداع دورا أساسيا في تحديد حدود سعر الفائدة في السوق، ومن خلالهما يمكن الحد من تقلبات سعر الفائدة.¹

4. نظام المدفوعات الأوروبي

هو نظام مدفوعات الخاص بالبنوك الأوروبية ، و هو نظام عبر الحدود يربط أسواق النقد المحلية بصورة فورية ، بحيث يضمن استقرار الأورو و سعر الفائدة و هذا النظام يعد عنصر أساسي في النظام النقدي المالي الأوروبي فهو يدعم السياسة النقدية الأوروبية حيث يساهم في خلق نظام مستقر و امن للمدفوعات في أوروبا و سعر الفائدة عليه، و يوفر للمصارف التجارية في الاتحاد الأوروبي نتائج يومية عن التحويلات الأفراد و يقوم نظام المدفوعات الأوروبي بربط أنظمة المدفوعات في الدول الأعضاء عبر شبكة واحدة ، و أن نظام التمويل الآلي السريع لتحقيق التسويات الإجمالية عبر أوروبا في الوقت الفوري لحدوثها الذي يشار إليه و يتكون من محورين أساسيين هما :

- النظام الوطني للتسويات الإجمالية في كل الدول الأعضاء؛
- النظام الذي يربط بين الأنظمة الوطنية.

و ان مجلس المحافظين في البنك المركزي الأوروبي يستطيع في أي وقت تعديل الأدوات و الشروط والمعايير والإجراءات المرتبطة بتنفيذ عمليات السياسة النقدية في نظام الأورو.²

المبحث الثالث : مزايا و عيوب الأورو و تأثيره على الاقتصاد العالمي

إن توحيد إحدى عشرة دولة في عملة واحدة أمر لم يسبق له مثيل في التاريخ، ما الذي يمكن ان يحصل نتيجة هذا الأمر ، فمنذ ان بدأ الحديث عن طرح الأورو جرى الكثير من الدراسات التي تبحث في موضوعه وأثاره و أسباب نجاحه أو فشله في المستقبل و فيما يلي بعض الآثار التي قد تنجم عن الأورو.

المطلب الأول: مزايا العملة الأوروبية الموحدة

الفرع أول: تخفيض تكاليف المعاملات :³مع وجود عملة موحدة لإحدى عشرة دولة فاته ستختفي الحاجة إلى التحويل بين عملات هذه البلدان من قبل المتاجرين بينها، و بالتالي ستخفض المخاطر الناجمة عن التعامل بهذه العملات و يصبح الأورو أكثر

¹ مغاوري شلبي على ، اليورو... من الفكرة إلى جيوب الأوروبيين، مرجع سبق ذكره، صص 244،243.

² قحايرية امال، مرجع سبق ذكره، ص 242.

³ محسن احمد الخضيرى، مرجع سبق ذكره، ص 159.

استقرار من العملات النوعية مما يشجع زيادة الطلب عليه و يزيد الثقة فيه¹ وهذا أيضا يشجع السياحة الداخلية بين هذه البلدان و يشكل عامل جذب أيضا للسياحة من البلدان أخرى حيث أن السائح ينفق نفس العملة في جميع البلدان التي يزورها خاصة و انه لا توجد حواجز حدودية بينها.

الفرع ثاني: انتهاء حالة عدم التأكد من أسعار الصرف: بتثبيت أسعار الصرف بين عملات الدول الإحدى عشرة و تثبيتها مقابل الاورو في المرحلة الانتقالية ثم تداول عملة واحدة في المرحلة النهائية ستختفي التقلبات في أسعار الصرف و ستنتهي حالة عدم التأكد على الأقل بين الدول المشاركة² وبالتالي زيادة حجم التجارة البينية و إمكانيات الاستثمار و حرية تنقل رؤوس الأموال.³

الفرع ثالث: زيادة الشفافية و الوضوح و المنافسة: مع وجود عملة واحدة فانه من السهل المقارنة بين الأسعار و الأجور بين البلدان المشاركة و بالتالي زيادة الوضوح و تشجيع المنافسة مما يؤدي إلى أسعار منخفضة للمستهلك و تحسين فرص الاستثمار لقطاع الأعمال.

الفرع رابع: قوة العملة: العملة الجديدة "الاورو" سيكون في حالة نجاحها من ضمن أقوى العملات في العالم جنبا إلى جانب مع الدولار و الين و ستصبح ثاني أقوى عملة في العالم بعد الدولار مما تسمح للاتحاد الأوروبي بان يتصدر كأكبر قوى تجارية.⁴

الفرع خامس: تكامل أسواق رأس المال: اتساع منطقة الاورو مع توحيد العملة و تسهيل حركة رؤوس الأموال سوف يؤدي إلى تكامل الأسواق المالية المحلية في الدول المشاركة مما يؤدي إلى زيادة سيولتها بسبب زيادة الفعالية في تجميع رأس المال تحت عملة موحدة، و من الجدير بالذكر أن ميزة الو م أ الان اوروبا بجذب رؤوس الأموال هي توفر الأسواق المالية الضخمة عالية السيولة و ذات الأدوات المالية واسعة التنوع مما يعطي المستثمر خيارات متعددة و في نفس الوقت سيولة عالية بحيث يستطيع الخروج من استثماراته في إي وقت يشاء و بسهولة، مع توحيد العملة ستزداد الان سيولة الأسواق المالية الأوروبية ويزداد حجمها و تتحسن نوعيتها مما قد يجذب إليها الاستثمار العالمي بشكل اكبر.⁵

الفرع سادس: الانضباط المالي: إن الشروط و المعايير التي وافقت دخول الدول في الاورو أدى إلى ترتيب السياسة المالية للعديد من الدول التي كانت إلى حد ما تعاني من اضطراب في هذه السياسة.

1 فريد راغب النجار، مرجع سبق ذكره، ص 138.

2 اسماعيل ابراهيم الطراد، مرجع سبق ذكره، ص 305.

3 سمير صارم، أوروبا و العرب، مرجع سبق ذكره، ص 45.

4 محمد سعدوني، مرجع سبق ذكره.

5 اسماعيل ابراهيم الطراد، مرجع سبق ذكره، ص 306.

الفرع سابع: الشخصية الأوروبية: العملة الموحدة هي في الواقع من الخطوات المتقدمة جدا على سبيل الوحدة الاقتصادية و السياسية و سوف يكرس الاورو و مفهوم أوروبا الموحدة و يزيد من الروابط المشتركة فينا بين دولها.

المطلب الثاني: عيوب العملة الأوروبية الموحدة:

و تتمثل فيما يلي:¹

أولاً: تكاليف طرح العملة: ينطوي طرح العملة الموحدة على تكاليف ليست بالقليلة ستحملها اقتصاديات الدول المشاركة متمثلة بعملية التبديل التي سيقوم بها الجمهور من المستهلكين و قطاع أعمال و إعادة تسعير كافة المعدات و الأنظمة التي تتعامل بالنقد و الحسابات في البنوك و الحكومات و قطاع العمال لاستعاب العملة الجديدة.

ثانياً: عدم تزامن الدورات الاقتصادية: من المعروف ان الاقتصاد يمر بدورات متعاقبة من النشاط و الركود وحتى يكون القرار توحيد العملة سليماً يجب ان تكون الاقتصاديات المتحدة في حالة تزامن من لهذه الدورات لان السياسة النقدية التي تستلمها الدول بشكل كبير لتنشيط الاقتصاد أو لكبح التضخم لم تعد تديرها أي دولة بشكل منفرد بل أصبحت تقاد بشكل جماعي من قبل البنك المركزي الأوروبي، كما أن السياسة المالية أيضاً تدار من قبل الدولة بإشراف سلطة مركزية.

ثالثاً: احتمالات التدخل السياسي من جانب الدول الأعضاء للتأثير على قرارات البنك المركزي الأوروبي.²

رابعاً: توحيد السياسات النقدية يقود إلى أضرار محتملة نظراً لان الأزمات الاقتصادية غير موحدة الأثر في

جميع دول الاتحاد الأوروبي.³

خامساً: الهدر في السياسة المالية: بما أن سيكون هناك سعر فائدة موحد فان الدول التي تزداد مديونيتها ستؤدي إلى رفع سعر الفائدة في جميع الدول لذلك فان الدول المشاركة ستضطر إلى نقل الأموال إلى الدول المحتاجة.

سادساً: انتهاء التخفيض التنافسي للعملة: من المعروف أن بعض الدول تلجأ أحياناً إلى تخفيض عملتها بهدف تنشيط الاقتصاد عن طريق زيادة القدرة التنافسية لسلعها و بالتالي زيادة التصدير هذه الأداة لم تعد في يد أي دولة من الدول المشاركة و إنما أصبحت مرتبطة بالعملة الموحدة.

¹ المرجع نفسه، ص ص 307،308.

² سمير محمد عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص 229.

³ اسماعيل ابراهيم الطراد، مرجع سبق ذكره، ص ص 229،230.

سابعاً:زيادة العبء على البنك المركزي الأوروبي: في السابق في عهد الاتحاد النقدي الأوروبي كان الاعتماد على البنك المركزي الألماني و تركيزه الشديد على كبح التضخم كعمل أساسي في الاستقرار و من المنتظر أن يلعب البنك المركزي الأوروبي نفس الدور و عليه أن يثبت استقلالية و قدرته على إبادة الاتحاد ولهذا من المتوقع أن يتحمل الدول بعض الكلف نتيجة السياسة المتشددة تجاه التضخم التي سيتبعها.

ثامناً: الإفراط في الضبط المالي: المعايير المفروضة للدخول في الاورو توجب الحفاظ على أرقام معينة للمديونية و عجز الموازنة و هذا يترتب عليه أحيانا ان تجبر دولة ما على تخفيض الاقتراض في الوقت الذي لا يناسبها، و قد تدفع غرامات إذ تجاوزت بعض الأرقام الحد المسموح به و هذا ما قد يكون في غير مصلحة البلد أي انه يجبر الدول على أن تسلك سلوكا قد يزيد من المشكلة القائمة و يزيد من عدم التوازن و قد يعيق الركود.

تاسعاً:إلغاء عدد من العملات الأوروبية يثير عداد من المشاكل القانونية و الفنية في صناعة المشتقات، تتطلب وضع حلول مدروسة و سريعة و كمثال هناك عقود خاصة بمبدلات الفائدة و خيارات العملة تمتد إلى ما بعد تاريخ بدا العمل بالوحدة النقدية.¹

المطلب الثالث:تأثير الاورو على الاقتصاد العالمي

الفرع الأول: آثار الاورو على الاقتصاد الأوروبي

أولاً: الآثار الايجابية

1. لقد أدى دخول معظم دول الاتحاد الأوروبي إلى عضوية الاورو إلى القيام بالمزيد من الإصلاحات الاقتصادية، و إعادة الهيكلة في هذه الدول. و قد أدت هذه الإصلاحات إلى خلق ظروف مواتية لنمو العديد من القطاعات الاقتصادية.

2. أدى و سيؤدي التعامل بالاورو إلى تسهيل التبادل التجاري بين دول الاتحاد الأوروبي، فمبدلات التجارية و عمليات التحويل أصبحت بسرعة اكبر وثقة اكبر لعدم وجود تغيرات مفاجئة في معدلات سعر الصرف، و تقليص التباين في أسعار السلع و الخدمات بين دول الاتحاد مما يزيد من حدة المنافسة و تخفيض التكاليف و الأسعار وزيادة الكفاءة التنافسية للمنتجين على المستوى السوقيين الأوروبي و العالمي، كذلك الزيادة في الاستثمارات طويلة الأجل نظرا لتقليص درجة مخاطر سعر الصرف.²

3. إن اعتماد الاورو في التعامل داخل أوروبا شكل خطوة أساسية نحو توحيد أسواق العمل بين بلدان الاتحاد الأوروبي، كما سيساعد على خلق المزيد من

¹ سمير محمد عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص 229.

² محسن احمد الخضيرى ، مرجع سبق ذكره، ص 168.

- فرص العمل الجديدة في الأجل الطويل¹، وذلك لأن وجود عملة أوروبية موحدة ساعد على إلغاء تكاليف التحويل بين العملات الوطنية وسهل عملية انتقال رؤوس الأموال، كما ساعد على إلغاء ضرورة الاحتفاظ باحتياطات كبيرة من العملات الصعبة أو الدولار لتسوية المدفوعات الخارجية.
4. الأورو" يستند إلى العديد من المعطيات مثل انخفاض معدلات التضخم، تدني عجز الموازنة العامة في بلدان نادي الأورو، مما جعله عملة أوروبية قوية تكون منافسة لقوة الدولار الأمريكي.
5. انهى التعامل بالأورو في مخاطر تقلبات أسعار الصرف، فالتعامل بعملة واحدة تتمتع بدرجة عالية من الاستقرار هو الأكثر أمانا في التعامل بالعملات.
6. قام و سيقوم الأورو بدمج أسواق المال الأوروبية في سوق واحد للأسهم تتمتع بحجم كبير وسيولة أكبر و بالتالي تصبح قادرة على منافسة سوق الولايات المتحدة الأمريكية².
7. تؤدي العملة الأوروبية الموحدة "الأورو" إلى تعزيز التكامل بين أسواق الأسهم المحلية في دول الأعضاء، و سوف يسقط أهم محدد لتوليفة المحفظة الاستثمارية و هو سعر الصرف.
8. يسعى الاتحاد النقدي الأوروبي جاهاذا إلى تدوير الفوارق بين الدول الأعضاء بالنسبة للمراكز المالية، وذلك من خلال السياسة النقدية الموحدة، و أسلوب الحد الأدنى للاحتياطي النقدي الذي يحدد من قبل البنك المركزي الأوروبي لدول الاتحاد النقدي، و هذا من أجل تحسين المراكز المالية داخل دول الاتحاد بسبب تكافؤ الفرص و اتساع الأسواق.

ثانيا: الآثار السلبية:

1. يمكن القول أن إطلاق الأورو في الموعد المحدد له أدى إلى صرف أنظار الدول الأوروبية عن مواصلة برامج الإصلاح الاقتصادي الوطنية و متابعتها، و ذلك لتهمتم نحو استكمال شروط الانضمام إلى الوحدة النقدية الأوروبية.
2. قد يؤدي استخدام الأورو إلى توحيد سوق العمل لدول الاتحاد ، فنتأثر بموجبه الدول ذات الأجور العالية مثل ألمانيا، و هجرة رؤوس الأموال و الشركات من الدول الأعضاء عالية التكاليف (ضرائب عالية) إلى الدول الأخرى الأقل تكلفة، مما سيؤدي إلى خلل في الهياكل الاقتصادية لبعض الدول الأعضاء. لذا فاستخدام الأورو سيولد فرص عمل في الدول الأقل تكلفة.

¹ سمير محمد عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص 228.

² اليسندرو براتي، جاون شنابي، تأثير الاتحاد الاقتصادي و النقدي الأوروبي على الأسواق المالية الأوروبية، مجلة التمويل و التنمية، المجلد 34، العدد 03، 1997، ص 43.

3. في ظل استخدام الاورو سوف تتحمل بعض الدول الأعضاء دون غيرها أعباء مالية لدعم الدول الأخرى الأقل نمواً و ذلك لتحديث مرافقها العامة و زيادة التنمية فيها.
4. سيؤثر الاورو على النظام المصرفي الأوروبي حيث سيعمل على تقليص إيرادات البنوك الناتج عن تراجع إيرادات العمل بالنقد الأجنبي لعدم توفر الحاجة إليه، و يتحمل البنوك تكاليف التحويل إلى الاورو جراء تغيير الأنظمة الالكترونية و تعديل الماكينات الآلية للصرف و تدريب الموظفين.
5. الحد من حرية اتخاذ القرارات الاقتصادية المستقلة في الحكومات دول الاتحاد الأوروبي و كذلك حرية اتخاذ قرارات السياسة النقدية و المالية.¹
6. يؤكد البعض أن استخدام الاورو و قيام البنك المركزي الأوروبي بمهامه سوف يفقد الدول الأعضاء حريتها في اللجوء إلى أسلوب التمويل التضخمي و الذي تعودت الكثير من الدول اللجوء إليه لأنه يؤدي إلى زيادة موارد الحكومات دون تحمل أي تكاليف، بغض النظر عن انخفاض القوة الشرائية للنقود الموجودة لدى الأفراد و المؤسسات لصالح الحكومة، و لهذا الصدد يبقى البعض متخوف من لجوء بعض الحكومات في الدول الأعضاء إلى تعويض هذه الخسارة بفرض مزيد من الضرائب المباشرة مما يؤثر على رفاهية الأفراد.

الفرع الثاني : اثر الاورو على الاقتصاد العالمي

لقد ظهرت و تركزت منعكسات الاورو في النظام الاقتصادي و النقدي الدولي في المجالات التالية

أولاً: قام الدولار قبيلة ظهور الاورو بالدور الرئيسي في تسعير التبادل التجاري العالمي، حيث سجل عام 1995 نسبة 47,6% من التجارة العالمية مسعرة بالدولار مقابل 15,3% بالمارك الألماني و 4,8% بالين و 5,7% بالجنيه الإسترليني، وكان ما يقارب 72% من إجمالي التداول الفوري يتم بالدولار و الذي يبلغ حجمه اليومي بحدود 1200 مليار دولار.² و باعتبار الاورو هو البديل لعملات دول الاتحاد، فهذا يعني ان 30% من صادرات العام تقوم الآن بالاورو و ان كل التجارة البينية في دول الاتحاد هي الآن مسعرة بالاورو أي ما يعادل 60% من التجارة الخارجية لدول الاتحاد، خاصة ان حجم التجارة الخارجية (الصادرات والواردات) لدول الاتحاد الأوروبي مع دول العالم الأخرى قد فاقت مثيلتها للولايات المتحدة الأمريكية، وهذا يعني أن الاورو أحرز تقدماً خارج الاتحاد نظراً للوزن الذي يملكه الاتحاد في الاقتصاد العالمي، زيادة

¹ سمير محمد عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص 229.

² مغاوري شلبي على، اليورو الأثر على اقتصاديات البلدان العربية و العالم، مرجع سبق ذكره، ص 30.

على ذلك إحلاله مكان الفرنك الفرنسي كعملة تسعير و دفع و احتياط في شمال ووسط إفريقيا، و حل محل المارك الألماني في دول أوروبا الشرقية و الوسطى التي كانت تربط عملاتها بالمارك، خاصة وأن عشر دول منها هي الآن ضمن دول الاتحاد. كما أن دول حوض المتوسط التي ترتبط أغلبها باتفاقيات الشراكة الاورو متوسطية تعتمد الاورو بنسب عالية كعملة دفع و تسعير و احتياط. وسيتم لاحقا تفكيك العلاقة بين الدولار و تسعير النط في السوق الأوروبية على الأقل، كما أن تراجع دور الدولار كعملة احتياط ووسيلة تبادل و تسعير في التجارة العالمية أدى إلى تقليل الطلب عليه و بالتالي انخفاض قيمته.

ثانيا: تحتفظ البنوك المركزية باحتياطي في العملات الأخرى القابلة للتحويل للتدخل في سوق الصرف، ويلعب حجم الاستراد دورا مهما في تحديد الحاجة إلى الاحتياطات.

لقد كان الدولار يشكل طيلة العقود السابقة أهم عملة احتياط في البنوك المركزية، فحوالي 60% من احتياطات العالم كانت بالدولار مقابل 15,3% بالمارك و 3,6% بالجنيه الإسترليني و بالين 1,9% بالفرنك الفرنسي و كلن بعد ظهور الاورو كعملة مستقرة أدى إلى اعتماده كمستودع للقيمة، و أصبح عملة احتياط في المصارف المركزية لدول العالم، و بالتالي منافسا قويا للدولار في الاحتياطات العالمية، زيادة على كون الاورو أصبح وسيلة لعقد الصفقات التجارية بين الاتحاد الأوروبي و دول العالم وسيلة لتقديم القروض و المنح مما زاد من وزنه كعملة احتياط على حساب الدولار و الين. و أصبحت غالبية الدول تفكر في كفيات الزيادة في نسب الاحتياط في الاورو تجنباً لمنعكسات انخفاض سعر صرف الدولار. وقامت الدول الأوروبية ببيع جزء كبير من احتياطاتها بالدولار مما ساهم في انخفاض قيمته.¹

ثالثا: أصبح الاورو منافسا قويا للدولار و ستزداد حدة المنافسة بعد تحول العديد من الدول المصدرة للنفط للتسعير بالاورو و الاعتماد عليه في احتياطاتها مما حدث و سيحدث عدم استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية من تسديد كل ديونها و مدفوعاتها الخارجية بعملتها المحلية مما يجعلها تواجه مشكلة تمويل كبيرة، الأمر الذي ترفضه الدوائر المالية و النقدية و السياسة الأمريكية.²

¹ شريط عابد، اثر استخدام العملة الأوروبية الموحدة على الاقتصاد العالمي و العربي، (على الخط)، 2012/12/15،

<http://arab-eu.blogspot.com>

² شريط عابد، مرجع سبق ذكره.

خلاصة

جاء نظام الثعبان الأوروبي لسنة 1973 بغرض دعم استقرار أسعار صرف عملات الدول الأوروبية بما يخدم تجارتها، اعتبارها أساسا لازما لاندماجها في مراحل قادمة، غير أن مسعاها هذا لم يتحقق خاصة بعد التخفيض الذي عرفه الدولار، إلا أن عمل دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية لم يتوقف، بل بالعكس، فقد تحفزت على إيجاد نظام نقدي يكون بديلا له من خلال إنشاء نظام نقدي أوروبي عام 1978 يهدف إلى إحداث نوع من الثبات في أسعار صرف عملاتها.

كما تم إنشاء من خلال هذا النظام وحدة النقد الأوروبية " الإيكو " لتكون القاسم المشترك الذي تقاس عليه أسعار عملات الدول العضو في المجموعة الاقتصادية الأوروبية بالإضافة إلى تسهيلات الائتمان المتبادلة بين البنوك المركزية لهذه الدول. ولعل أن هذا النظام كان أول خطوة لتحقيق تكامل واضح المعالم، إذ تكللت محاولات التعاون بين دول الاتحاد الأوروبي بإنشاء وحدة نقدية موحدة و وحيدة من خلال التوصيات التي تضمنها تقرير "ديلور و معاهدة ماستريخت".

ولقد مرت العملة الأوروبية الموحدة "الاورو" بثلاث مراحل رئيسية حتى وصلت إلى جيوب الاوروبيين رغم الصعوبات التي تخللتها. ويعد البنك المركزي الأوروبي بمثابة السلطة النقدية الموحدة للاتحاد الأوروبي. ومن الطبيعي أن تكون لهذه العملة العديد من الآثار على الاقتصاد الأوروبي و العالمي.

تمهيد

لا شك أن ظهور عملة الاورو كعملة نقدية جديدة ووحيدة لدول الإتحاد الأوروبي والاهتمام الذي لقيه في الأوساط المالية والإقتصادية العالمية، سيعطي انطلاقة ووضعاً جديدين على صعيد التوازنات الإقتصادية العالمية.

فاحتمال وبظهور الاورو كعملة دولية جديدة، أن تتأثر عملات قويّة به، فتنخفض قيمتها، كما تقوى به عملات أخرى فترتفع قيمتها على مستوى أسواق الصرف الأجنبي.

ويقول تقرير حديث لصندوق النقد الدولي: " إن التعامل بالاورو سيفرض تحديات على اقتصاديات الدول المتقدمة سواء في أوروبا أو أمريكا أو آسيا...".

وعليه، فإن ظهور الاورو كعملة دولية جيدة سيكون له الأثر في مجال التجارة الدولية، ومن ثمّ الأثر على أسواق الصرف الأجنبي .

كما سنتطرق إلى الأزمات التي واجهت كلا العملتين الاورو والدولار وأثارها على الاقتصاديات الأوروبية

والأمريكية و على العملات الأخرى ، وسنتطرق إلى علاقة العملة الأوروبية الموحدة" الاورو" بصندوق النقد الدولي وكذا التحديات التي تواجهه.

المبحث الأول: الدولار من الأزمة إلى السيادة

يعتبر الدولار العملة المحورية وعملة الاحتياط الدولية إلى جانب كونه العملة الأساسية التي تقبل في التسويات الدولية، وقد كان من نتيجة ذلك حتى أصبح الاقتصاد الأمريكي بمثابة البنك الدولي الذي يمول العالم ، مما أتاح للدولار المزيد من السيطرة على النظام النقدي الدولي.

المطلب الأول: نشأة الدولار الأمريكي و تطوره

الفرع الأول: ظهور الدولار كعملة دولية

إن القوة الاقتصادية العالمية التي تمتعت بها بريطانيا طوال القرن التاسع عشر وحتى الحرب العالمية الأولى بالإضافة إلى نظامها النقدي والمالي، حيث قام النظام النقدي البريطاني على أساس قاعدة الذهب، كما توفرت بريطانيا على شبكة من المصارف العالمية بلندن مكنت بريطانيا من تجميع المدخرات العالمية والتحكم في الائتمان الدولي.¹

كل هذه الظروف مكنت الإسترليني من الحصول على مركز الصدارة في تسوية المعاملات الدولية ولكن المشكلة التي كانت تواجه الإسترليني هي أن قوة الاقتصاد البريطاني لم تستند على قدرات الجهاز الإنتاجي، بل على السيطرة الاستعمارية آنذاك. كما أن الإسترليني لم يستند على قاعدة الذهب إلا نظرياً بحيث كان الاحتياطي الذهبي لبنك إنجلترا ضئيلاً بالنسبة لحجم إصدار الإسترليني، وبالتالي بدأت تظهر الإختلالات الداخلية في بريطانيا مع حلول الحرب العالمية الأولى وخروج بريطانيا من قاعدة الذهب.

أما الدولار فقد بدأ في سنة 1792 على أساس قاعدة المعدنيين التي كانت شائعة في ذلك الوقت وكان الدولار يعادل 371,25 غرام من الفضة الخالصة أو 24,75 غرام من الذهب الخالص، ومع ما أظهرته قاعدة المعدنيين من صعوبات أصبح الدولار اعتباراً من 1873 معرف على أساس الذهب وحده في ظل قاعدة الذهب، وبدأ الاستعمال الدولي للدولار يتطور مع نهاية الحرب العالمية الأولى، والورقة الخضراء أصبحت شيئاً فشيئاً منافساً حقيقياً للإسترليني، وكانت هناك عوامل عدة تشير إلى مكانة الصدارة في النظام النقدي الدولي ستعود لصالح الدولار الأمريكي، وتمثلت هذه العوامل فيما يلي:²

- تطور الاختلالات الخارجية للدول الصناعية التي كانت بحاجة إلى التمويل بالعناد والسلع الغذائية من الولايات المتحدة الأمريكية؛
- خلال الفترة 1914-1919 أصبح الفائض المتراكم للولايات المتحدة الأمريكية 14 مليار دولار؛
- سنة 1918 حازت الولايات المتحدة الأمريكية على نصف مخزون الذهب العالمي؛
- ازدادت القروض الأمريكية المقدمة للدول الأوروبية، حيث أصبحت تمثل المقرض لبقية دول العالم وفي المقابل تعرض الإسترليني لازمات خانقة نتيجة الخسائر التي تحملتها بريطانيا بفعل الحرب مما نتج عنه هبوط الرصيد الذهبي لانجلترا وتحولها إلى دولة مقرضة وارتفاع عجزها التجاري، مما جعل المتعاملين الدوليين يتجنبون التعامل بالإسترليني.

¹ عادل احمد حشيش، مجدي محمود شهاب، اساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2003، ص 211.

² Michel dupuy,op,cit ;p15 ,

كما أن خروج بريطانيا من قاعدة الذهب اثر كثيرا على الإسترليني ، فاستمرت الاختلالات بفعل ظهور مشاكل الضغوط التضخمية والعجز العام ومشاكل مما جعل بريطانيا تحاول العودة إلى قاعدة الذهب، وقد دفع بها ذلك إلى إتباع سياسة انكماشية تسببت في تباطؤ النشاط الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة وتقييم خاطئ للإسترليني (قيم بأكثر من قيمته)، مما أدى إلى مطالبة البنوك المركزية باستبدال الاسترليني بالذهب، في حين حافظ الدولار على استقراره طوال سنوات العشرينات من القرن الماضي كما انه بقي العملة الوحيدة القابلة للتحويل بالذهب وبنهاية الحرب العالمية الثانية ومع تنامي هبوط قيمة الإسترليني بفعل التخفيضات الرسمية اجبر الإسترليني في آخر المطاف على التخلي عن مكانة الصدارة لصالح الدولار الأمريكي.¹

الفرع الثاني: الدور المحوري للدولار عالميا

إن قيمة عملة أي بلد تحددها بانجاز جملة عوامل هي المستوى العام للأسعار، الاحتياطي النقدي وسعر الصرف ووضع البلد الاقتصادي والمالي... الخ، وبناء على ذلك نستطيع القول أن عملة ما تكون عملة دولية على غرار الدولار الأمريكي إذ توفرت فيه عدة شروط مزايا.

أولاً: موقع الدولار من عملة التسويات الدولية

لا تختلف الخصائص التي تتميز بها العملة في النظام النقدي الدولي عن خصائص العملة المحلية، وتبين مبادئ الاقتصاد الأولية أن النقود تؤدي ثلاث وظائف أساسية وهي كوسيط للتبادل ، مخزن للقيمة ووحدة للحساب والعملة الدولية لا تختلف عن ذلك. حيث نجد أن لها نفس الخصائص في استعمالها كوسيط للتبادل ينطلق من أن المبدلات بين الأطراف من دول مختلفة بعملة مختلفة لا يتم إلا بالاتفاق على عملة للتسوية وهذا باختيار عملة احد البلدين أو عملة ثالثة. إما استعمالها كوحدة للحساب فيكون لتحديد قيمة السلع والخدمات محل التبادل وتحديد الفواتير السلعية، وتستخدم العملة لتحديد تعادل سعر الصرف، إما اعتبارها كمستودع للقيمة فمثلا عند الاستثمار خاصة في السوق المالي، يتم اختيار الأصول المالية بالعملة الدولية لغير المقيمين وتستخدمها البنوك المركزية كاحتياطي للصرف وكمقابل للعملة المحلية.²

ثانياً: الدولار الأمريكي و عوامل استخدام العملة دوليا

هناك عدة عوامل يجب توفرها في العملة حتى تستخدم دوليا هي:

1. توفر الثقة في قيمة العملة: أي تمتعها بقيمة وسعر صرف مستقرين، ويكون ذلك عن طريق التحكم في معدل التضخم في البلد المصدر للعملة، وهو ما يمكن المتعاملين من معرفة قيمة العملة إزاء العملات الأخرى دون الحاجة إلى إجراءات

¹ عادل احمد حشيش، مجدي محمود شهاب، مرجع سبق ذكره، ص 212.

² جورج تافلاس، الاستخدام الدولي للدولار الأمريكي و الاورو، مجلة التمويل و التنمية، العدد 02، 1998، ص 42.

- لمعرفة التغيرات المستقبلية للعملة، وقد كان متوسط معدل التضخم في الولايات المتحدة الأمريكية ما بين 1980-1989 أفضل من متوسط المعدل المسجل في الدول الاتحاد الأوروبي، حيث سجلت الأولى 5,5% فيما سجلت الثانية 7% ولكن بعد التصديق على معاهدة ماستريخت انخفض معدل التضخم في الاتحاد الأوروبي إلى 3,2% مقابل 3% للولايات المتحدة خلال الفترة 1990-1999.¹
2. ضرورة توفر الثقة في الاستقرار السياسي للبلد المصدر للعملة: وتعتبر الولايات المتحدة الأكثر استقرارا سواء في الداخل لغياب حركات التحرر والنزاعات الاستقلالية أو على الصعيد الخارجي كون الولايات المتحدة اكبر قوة عسكرية لا تجرأ أي دولة أخرى الاعتداء عليها، اعتبر أن أحداث 11 سبتمبر إحدى العوامل التي بدأت في هز عرش الدولار على المستوى الولي وهذا ما سنتطرق إليه لاحقا.
3. الخصائص الاقتصادية للبلد المصدر للعملة: من حيث الحجم الاقتصادي وحصته من التجارة الدولية، فكلما كان حجم التجارة اكبر كلما كان التعامل بالعملة كبيرا.
4. توفر البلد المصدر للعملة علة أسواق مالية متحررة وواسعة وعميقة: من حيث توفرها على أدوات مالية متعددة، حيث تساهم في زيادة الطلب على عملة البلد للاستثمار ولدى الولايات المتحدة اكبر سوق مالي في العالم.²

ثالثا: المكانة الدولية الحالية للدولار الأمريكي

بالنظر إلى أهمية الدولار في الاقتصاد الدولي نجد أن الدولار الأمريكي هو عملة الاحتياطي العالمي، إذ تحتفظ البنوك المركزية في معظم دول العالم باحتياطات كبيرة من الدولارات الأمريكية لتلبية احتياجاتها من السلع والخدمات المستوردة، وبذلك يستولي الدولار على ثلثي احتياطات النقد الأجنبي في العالم ، و80% من مبادلات سعر الصرف الأجنبي، كما نجد أكثر من 50% من صادرات العالم تدفع قيمتها بالدولار، بما فيها النفط، إذ تسعر كافة دول منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) نفطها بالدولار الأمريكي، و في الجملة يصل حجم التداول حول العالم حوالي ثلاثة تريليونات، بهذا ينعكس أي تذبذب واضطراب في سعر الدولار على أسعار هذه السلع و الخدمات، كما يؤثر على تقييم العملات الأخرى مقابل الدولار.³

كما أن الدولار كغيره من العملات الأجنبية الرئيسية مثل الين أو الاورو مدعوم باقتصاديات قوية ذات إنتاجية عالية وسيطرة علة التجارة العالمية ونفاذ إلى الأسواق

¹ سمير محمد عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص 332.

² جورج تافلاس، مرجع سبق ذكره، ص 43.

³ صلاح الصيفي، الدولار وتأثيره على الاقتصاد الدولي، (على الخط) 20/04/2013،

الخارجية، وقدرة على زيادة الصادرات، ولاقتصاديات تلك الدول أيضا شركات تجارية في تكتلات اقتصادية كبيرة وهذا يؤكد على أن الدور المحوري للدولار الأمريكي في الاقتصاد العالمي من خلال السجل الممتد تاريخيا لانضباط السلطات النقدية في الولايات المتحدة الأمريكية في مكافحة التضخم، وقد عزز من مكانة الدولار كعملة يساهم الارتباط بها في الحد من الضغوط التضخمية المستوردة.

المطلب الثاني: الأزمة الحقيقية للدولار

بعد القرار الذي اتخذ في مؤتمر بريتن وودز بجعل الذهب هو أساس النظام النقدي الدولي وربط الدولار بالذهب، قامت الدول بشراء الدولار وجعله في خزائنها بجانب الذهب كاحتياط لها حتى توالى الأزمات العالمية حتى أواخر عام 1970 ففي هذه الفترة اخذ المستثمرون بسبب الأزمات في الهروب إلى الذهب واستبدلوا الدولار بالذهب مما جعل الطلب شديد على الذهب فارتفع سعره من 35 إلى 160 دولار مما أدى إلى نوبان الأرصدة الذهبية في الخزنة الأمريكية فتعادل الذهب بالدولار من حيث التغطية بنسبة 100% مع العلم انه في الأربعينيات كانت نسبة التغطية أكثر من 300%¹ وبسبب هذه الأزمات العالمية وصلت نسبة التغطية عام 1965 إلى 50% واستمرت حتى أواخر عام 1970 التي أجبرت الرئيس نيكسون آنذاك إلى اتخاذ قرار بقطع العلاقة بين الذهب والدولار بازاحه التغطية الذهبية عن الدولار وتحريره من أي التزامات سابقة وجعل الذهب عبارة عن بضاعة تباع وتشترى وليس غطاء لعملة أي دولة وخصوصا أمريكا،² ويمكن تلخيص أزمة الدولار في النقاط التالية:

أولا: العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي.

إذا تتبعنا العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي خلال الستينيات والسبعينيات لوجدنا أنه يرجع في جزء كبير منه إلى تمويل التوسعات الاستعمارية الأمريكية التي تهدف إلى لإمعان سيادة أمريكا في بقية دول العالم مستخدمة بذلك قوتها النقدية وسيطرة عملتها "الدولار".

ونظرا لأن معظم التحويلات العسكرية الأمريكية تتعلق بتنازل السلطات الأمريكية عن جزء من مواردها المالية دون مقابل مادي (سلع - خدمات - سداد ديون) بل إزاء مقابل توسعي خاص يتوازن مع القوى العسكرية في أوروبا، فهذه التحويلات عادة ما تدخل في نطاق برامج المساعدات العسكرية للدول الأجنبية.

و بذلك يمكن تصورها من الناحية الاقتصادية بأنها تمثل صادرات دون مقابل نقدي أو تمويلي وهذا بطبيعة الحال يؤثر على حالة الميزان التجاري و أيضا ميزان المدفوعات.

<http://www.hrdiscussion.com>

¹ احمد نبيل فرحان، الدولار بين الحقيقة و الوهم، (على الخط) 2013/05/01،

<http://www.assabeel.nt>

² محمد علاونة، هل تفاجئنا اسعار الذهب، (على الخط) 2013/04/29،

ففي حالة تحديد الصادرات الدولارية دون أن يصاحب ذلك تقييد التحويلات العسكرية، فإن هذا يؤثر على رؤوس الأموال المحلية، لا سيما وأن السلطات الأمريكية تستبعد فكرة تخليها عن المساعدات العسكرية معينة مثل إسرائيل و بعض دول أمريكا الجنوبية.

ولا يجب أن ننسى أيضا مقدار الإنفاق العسكري الأمريكي في فيتنام حيث أن حرب الفيتنام لم تكن فقط هزيمة عسكرية للإمبريالية الأمريكية، بل كانت أيضا هزيمة نقدية واقتصادية للدولار الأمريكي والسيطرة النقدية الأمريكية.

كما أن حجم الأرصدة السائلة الأمريكية والتي تحدد درجة سيولة الاقتصاد الأمريكي قبل العالم الخارجي (الاحتياطي من الذهب و العملات الأجنبية) أصبح يعاني من التدهور المستمر (خلال الستينات وأوائل السبعينات)، وانعكس في صورة تدهور في الأرصدة الذهبية وتزايد في حجم المديونية المسؤولة عن خروج رؤوس الأموال الأمريكية، ونظرا لانخفاض سعر الفائدة في الولايات المتحدة بالنسبة لأوروبا، فقد نتج عن ذلك زيادة حدة ظاهرة تسرب وهروب رؤوس الأموال الأمريكية - والتي تهدف إلى التوظيف قصير الأجل- إلى الخارج حيث الفرص الاستثمارية الأكثر إغراء، كل هذه العوامل ساهمت في زيادة نسبة التسرب النقدي للخارج بالقدر الذي أضعف درجة السيولة المحلية للاقتصاد الأمريكي.

ثانيا: ندرة الذهب:

من المؤكد أن زيادة التوسع الاقتصادي للدول الصناعية الأوروبية كان له أثر كبير على المشكلة النقدية والاقتصادية في الولايات المتحدة ولا سيما أن زيادة دور الدول الصناعية في التجارة الدولية أدى إلى تزايد حجم الدولارات لديها مما دفعها إلى تحويل معظمها إلى ذهب، وقد ساهم ذلك في زيادة الضغط على أرصدة الذهب النقدي للولايات المتحدة ومن ثم انخفاضها باستمرار في الوقت الذي تزايدت فيه هذه الأرصدة لدى الدول الصناعية.

والجدير بالذكر أن هذا الانخفاض قد زادت حدته في عام 1963 حيث انخفضت الأرصدة الذهبية النقدية للولايات المتحدة من 24,4 مليار دولار في 1948 إلى 13,2 مليار دولار في عام 1964. وقد كان نتيجة هذا الوضع اندفاع الدول الصناعية نحو التخلص ما في حوزتهم من دولارات، بالدرجة التي رفعت أسعار الذهب إلى الارتفاع بدرجة كبيرة.

إلا أن مرض الدولار كان يرجع إلى تناقض من نوع جديد في الولايات المتحدة كأكبر قوة إمبريالية في العالم، وأغنى دولة أيضا، قد ظهرت كمركز تمويلي عالمي في أعقاب الحرب العالمية الثانية، فقد قبلت أن تكون عملتها كعملة محورية وعملة

الاحتياط العالمي بالنسبة لجميع دول العالم على قدم المساواة مع الذهب بمعنى أن الدولار أصبح يعاد رسمياً الذهب. وقد استمر هذا النظام سائداً حيث كانت البنوك تلجأ إلى استخدام هذه العملة "الدولار" لتسوية العجز أو لسداد المعاملات بين مختلف الدول. وقد حرصت الإدارة الأمريكية خلال أكثر من 20 عاماً على تمويل مراكزها وفروعها في الدول الأخرى، سواء كانت هذه المراكز تمويلية أو عسكرية، وهذا بطبيعة الحال كان يتطلب تزايد إنفاقها باستمرار، إلا أن ذلك كان يقابله ازدياد العجز في ميزان مدفوعاتها وذلك على حساب مركز الدولار. والجدير بالذكر أنه خارج الولايات المتحدة كان هناك 37 مليار دولار متداول باستمرار، كل هذا ساهم في فك الارتباط بين الدولار والذهب.

ثالثاً: ظهور التكتلات الجديدة:1

لقد بدأت المعجزة الألمانية في الظهور من خلال استقرار الأسعار وأيضاً تحقيق فائض متزايد في ميزان المدفوعات على الرغم من خروج العملات الأجنبية لأن ذلك كان مصاحباً بدخول الذهب ورؤوس الأموال إلى الاقتصاد الألماني. وفي حقيقة الأمر فإن استمرار وجود فائض تجاري أصبح يشكل ظاهرة ملحوظة بالنسبة لألمانيا، هذا إلى جانب زيادة نمو الناتج القومي وتزايد معدل الاستثمارات المحققة والتشغيل الشبه كامل لجميع عوامل الإنتاج، مما أدى إلى زيادة سعر صرف المارك الألماني، فضلاً عن زيادة تأثير المنتجات الألمانية على الطلب العالمي، كل هذا أضعف من مركز الولايات المتحدة كدولة تسيطر على الجزء الأكبر من التجارة الدولية مستندة في ذلك على أداء اقتصادها الوطني وقوة عملتها المحورية.

ويمكننا القول بأنه في خلال الفترة الممتدة من نهاية 1968 إلى منتصف 1987، قد تعرض المارك الألماني لأربعة إجراءات خاصة بإعادة تقييمه وزيادة قيمته في الوقت الذي تعرض فيه الدولار الأمريكي لأربعة إجراءات أدت إلى تخفيض قيمته الخارجية أو سعر الصرف. ونتج عن ذلك ظهور أزمت السيولة التي كان لها أسوأ الأثر على أسواق رأس المال.

ففي أبريل 1971 نجد أن الأرصدة الألمانية تجاوزت 17 مليار دولار، وفي ديسمبر من نفس العام ووفقاً لاتفاقية واشنطن حيث تم تخفيض الدولار بالنسبة للذهب للمرة الثالثة، بينما تم إعادة تقييم المارك بمقدار 4,3%، و في فيفري 1973 أعيد تقييم المارك للمرة الرابعة وفي مارس 1973 أصبح مقوماً للمرة الأولى بحقوق السحب الخاصة طبقاً لاتفاقية جامايكا 1971.

1 احمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، مرجع سبق ذكره، ص 188.

المطلب الثالث: السيادة العالمية للدولار و آثارها على العملات الأجنبية

الفرع الأول: السيادة العالمية للدولار

نظرا للدور الذي يلعبه الدولار حاليا فقد قادنا هذا إلى محاولة تحليل ازدياد السيادة النقدية والاقتصادية للدولار، بعد أن مر بفترات وصفت بأنها أزمة الدولار، وتعود أسباب سيادة الدولار إلى:¹

- إن الاقتصاد الأمريكي يعتبر الوسيط للاقتصاد العالمي الذي يقوم بدور هام على النطاق الدولي ويؤثر في اقتصاديات معظم الدول النامية و أيضا بعض الدول المتقدمة؛

- يعتبر الاقتصاد الأمريكي بمثابة الجهاز المصرفي الذي يقوم بإصدار الجزء الأكبر من العملة التي تستخدم استخداما عاما على المستوى العالمي؛

- وأيضا يمكن وصف هذا الاقتصاد بأنه الوسيط المالي الذي يقوم بتحويل الاحتياطات المتركمة بواسطة الدول الأخرى في صورة أوراق مالية عالمية طويلة الأجل؛

- إن الدولار بوضعه المالي يعتبر العملة المحورية و المؤثر الأساسي في نظام النقد العالمي والمؤسسات النقدية العالمية وفي درجة السيولة العالمية.

لقد بدأ الدولار الأمريكي في الانتعاش ابتداء من ديسمبر 1972، فقد أخذت قيمته في التحسن بالنسبة للعملات الأوروبية، وأيضا بدأ الفرق بين ميزان المدفوعات الأمريكي وموازن المدفوعات الأوروبية في التلاشي، وقد صاحب ذلك الارتفاع الملحوظ في أسعار الفائدة في داخل الولايات المتحدة الأمريكية، حيث كان هذا الإجراء بمثابة الخطوة الأولى نحو توليد قيمة الدولار، مما دفع بتيار رؤوس الأموال للتحرك من أوروبا إلى الولايات المتحدة.

إلا أنه ابتداء من مارس 1974 (هو تاريخ إعادة فتح أسواق الصرف) بدأ الدولار في الاهتزاز وبصفة خاصة في سوق الصرف في باريس، ومع ذلك لم تلجأ الحكومة الأمريكية للتدخل لتدعم وضع عملتها، إلا أن هذا الوضع لم يستمر، ولا سيما بعد الإجراءات التي اتخذتها الإدارة الأمريكية وأهمها:²

- رفع سعر الفائدة في السوق النقدي وأيضا إصدار سندات ذات عائد يمكن اعتبارها بمثابة جزء من الاحتياطات الدلارية للبنوك الأجنبية؛

- حصول الولايات المتحدة على جزء كبير من القروض التي سبق أن أقرضتها للدول الأوروبية؛

- موافقة الرئيس "فورد" في عام 1975 على تخفيض الضرائب من أجل إنعاش الاقتصاد الأمريكي وأيضا إعادة الثقة في الدولار، وقد أدى هذا الوضع إلى ازدياد سعر الفائدة بالدرجة التي أثرت على سعر الصرف للدولار.

¹ المرجع نفسه، ص 188.

² سهير محمد السيد حسن، مرجع سبق ذكره، ص 198.

إلا أن هناك أسباب أخرى أدت إلى إعادة سيادة الدولار محليا وعالميا وهي أسباب خارجية من أهمها:

اولا: إعادة الثقة في الدولار.

إن إعادة الثقة في الدولار قد تنوعت واختلفت درجاتها كآثر للأحداث السياسية الداخلية والخارجية.

فمن الواضح أن القرض الذي حصلت عليه الولايات المتحدة الأمريكية من أوروبا واليابان بغرض إعادة إنعاش اقتصادها قد ساهم في تدعيم المركز النسبي للدولار، ولا سيما بعد قرارات الدول الأعضاء في منظمة الـ O.P.E.C باستبدال الدولار بحقوق السحب الخاصة.

وكما سبق وأشرنا فإنه في أواخر 1974 بدأ المركز النقدي والاقتصادي للدولار يتحسن، حيث استطاع الدولار أن يستحوذ على الثقة من جديد، فضلا عن تزايد تكلفة الأجور في صورة نقدية، في ألمانيا الغربية بالنسبة لمثيلتها في الولايات المتحدة، وأيضا بداية ظهور مظاهر ضعف المارك الألماني، الذي ظل مترعب على عرش العملات الأوروبية والمنافس للدولار الأمريكي، في خلال أزمته، و ذلك ابتداء من منتصف عام 1974، حيث تعتبر هذه الفترة بداية دخول العلاقة بين الدولار والمارك الألماني في مرحلة جديدة.¹

وفي هذه الأثناء أصبحت العلاقة ما بين الدولار - المارك الألماني، مشار الاهتمام سواء على النطاق الأوروبي أو على النطاق العالمي، حيث استطاعت هذه العلاقة (بين سعر صرف الدولار و المارك الألماني) أن تؤثر فعلا على التجارة الخارجية وأيضا على تيار التدفقات الرأسمالية الخاصة سواء الألمانية أو الأمريكية.² وفي حقيقة الأمر، فإن الدولار الأمريكي لم يكن يمثل فقط الولايات المتحدة الأمريكية، بل أيضا كان يمثل الكتلة القديمة للدولار و التي تشمل كل من أمريكا الشمالية وبعض الدول الأخرى المرتبطة ضمنا أو إجباريا مع الولايات المتحدة الأمريكية، وأيضا فإن المارك الألماني لم يكن يمثل فقط القوى الاقتصادية لألمانيا الفيدرالية، بل كان يمثل أيضا الصادرات والواردات الخاصة بالدول التابعة لنظام الثعبان النقدي الأوروبي أي دول المجموعة الأوروبية و أيضا النمسا وسويسرا اللذان يعتبران شبه منضمان لهذا النظام النقدي، حيث أن أسواق صرفهما كانت ترتبط وتتأثر بتحركات المارك الألماني

¹ احمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، تطور الفكر والواقع الاقتصادية، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 1984، ص134.

² احمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، السياسات النقدية و البعد الدولي لليورو، مرجع سبق ذكره، ص 199.

و عملات الثعبان الأوروبي، لذلك فإن ازدياد القوة الاقتصادية لإحدى المجموعتين (أمريكا و ما يرتبط بها) يؤثر حتما على مركز عملة المجموعة الأخرى. ولذا فقد شهد عام 1975 بداية انتعاش الدولار وبداية ضعف المارك الألماني.

ثانيا:بداية ضعف المارك الألماني

إن تقهقر الصادرات الألمانية وأيضا تباعد الفرق بين أسعار الفائدة في ألمانيا وأسعار الولايات المتحدة الأمريكية لصالح الدولار الأمريكي وأيضا انخفاض الاحتياطات الألمانية لزيادة السحب الخارجي وكذلك انخفاض الطاقة التنافسية للاقتصاد الألمان، بالإضافة إلى ازدياد تكاليف الإنتاج وبصفة خاصة المرتبات والأجور، كل هذه الاعتبارات كان لها اثر سالب على المارك الألماني حيث ساهمت في انخفاض سعر صرف المارك بالنسبة للدولار.

والجدير بالذكر أن الفائض الذي حققه ميزان التحويلات الرأسمالية الألماني و الذي بلغ في عام 1974 حوالي 12,7 مليار مارك ألماني قد انقلب إلى عجز بلغت قيمته 25,3 مليار مارك ألماني في عام 1975 فضلا عن تزايد معدل خروج رؤوس الأموال من ألمانيا إلى الخارج.

كما أن ضعف المارك الألماني بالنسبة للدولار لم ينطو فقط على انخفاض سعر الصرف، بل أنه أثار العديد من النقاط أهمها أن المارك الألماني لم يعد يلعب دور أساسي في نظام النقد العالمي، كما فقد بذلك جميع المزايا التي سبق و إن اكتسبها لكونه عملة رائدة، وأيضا لم تعد هذه العملة بمثابة القوة التي تمثل نقطة الضغط السياسي في الوقت الذي استأثر الدولار بكل ذلك.

وقد نجم عن ذلك كله أن عادت الولايات المتحدة الأمريكية القوة الوحيدة التي تصدر أداة للدفع لتستخدم عالميا بدون أي قيود حقيقية، فبالرغم من أن الدولار لم يعد قابل للتحويل لذهب، إلا أنه كان يقبل لتسوية الالتزامات و تغطية جزء من الاحتياطات.

وهذا يقودنا إلى الاعتراف بأن استعادة الدولار لمركزه و أيضا زوال الأزمة التي اجتاحتها، يرجع أساسا إلى المركز القوي للاقتصاد الأمريكي وإلى تقويم العملات الأوروبية وأيضا للإجراءات المشددة التي اتخذتها الإدارة الأمريكية (تخفيض الإنفاق العسكري و الرقابة على خروج رؤوس الأموال) فضلا عن ارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية السائد على السوق الأمريكي بالنسبة لمثيلاتها العالمية، إلى جانب زيادة الصادرات الأمريكية وانخفاض العجز في ميزان مدفوعاتها في خلال السنوات الأخيرة.

وفي النهاية نجد أن الولايات المتحدة قد أصبحت صاحبة القرارات النقدية في العالم وبصفة خاصة بالنسبة لصندوق النقد الدولي، لذا وجب علينا تناول الأسباب الداخلية

لإعادة السيادة للدولار و أهمها ارتفاع أسعار الفائدة في الولايات المتحدة و أيضا زيادة سيطرة الاقتصاد الأمريكي على الدول النامية.

ثالثا: الوضع الحالي للاقتصاد الأمريكي

مما لا شك فيه ان الوضع الاقتصادي لأي دولة لا بد أن ينعكس على سعر صرف عملتها، بمعنى أن قوة العملة ما هي إلا امتداد لقوة الاقتصاد القومي. وهذا ما ترجم لنا قوة الاقتصاد الأمريكي وسيادته العالمية فبالرغم من معاناته شأنه شأن معظم اقتصاديات الدول المتقدمة من الركود النسبي وارتفاع معدلات البطالة والتضخم والعجز في الموازنة العامة إلا انه مازال يحقق معدلات نمو أعلى من المعدلات التي تحقّقها المجموعة الأوروبية حيث ارتفعت معدلات النمو في إجمالي الناتج القومي من 4% عام 1983 إلى 7% عام 1984.

فقد كانت السياسة النقدية المتبعة في الولايات المتحدة الأمريكية قد استطاعت أن تلعب دور كبير في التأثير على حركة رؤوس الأموال و من ثم على سعر صرف الدولار، فان هذا لا ينفى أهمية دور السياسة المالية وأهمية التنسيق بين أدواتها وأدوات السياسة النقدية في إضفاء المزيد من القدرة والطلب على عملتها.

وقد ساهمة حركة رؤوس الأموال وزيادة التدفقات الرأسمالية الخارجية نحو الاقتصاد الأمريكي في تنشيط وزيادة اتساع الأسواق المالية الأمريكية والتي مازالت تعتبر من أنشط الأسواق المالية العالمية حاليا نظرا لزيادة أسعار الفائدة السائدة والتسهيلات الضريبية وزيادة إصدار الأوراق المالية سواء من جانب الشركات الأمريكية أو الأوروبية أو المشروعات المتعددة الجنسيات.

وفي النهاية يمكن القول أن الاقتصاد الأمريكي قد استطاع بالرغم من الأمراض الاقتصادية التي يعاني منها أن يهيئ المناخ الاقتصادي و السياسي الملائم لتوفير الفرص الاستثمارية الأكثر ضمانا بالقدر الذي نجح به في جذب المزيد من رؤوس الأموال الأجنبية وقلل فيه تسرب رؤوس الأموال الأمريكية إلى الخارج.

وهذا في حد ذاته كفيلا بتحديد سعر صرف الدولار عند مستويات لم يسبق لها مثيل ، بمعنى أن نجاح السياسة الاقتصادية الأمريكية تكمن في أنها استطاعت التنسيق التام بين إحداث السياسة المالية والسياسة النقدية (عن طريق أسعار الفائدة) في تحريك سعر صرف عملتها إلى حد الذي يضمن لها استقرار السيادة النقدية على النطاق العالمي.

رابعاً: زيادة ارتفاع أسعار الفائدة الأمريكية¹

في أعقاب أزمة البترول (و استمرار ارتفاع أسعاره بعد حرب أكتوبر 1973) أصبحت الدول المتقدمة وفي مقدمتها الولايات المتحدة تولي اهتمام كبير إلى العقبات الخارجية بمعنى تلك العقبات التي تؤثر على العمليات الجارية وما يقابلها من قنوات التمويل الدولي.

لذا قررت الإدارة الأمريكية آنذاك في مواجهة المواقف الخارجية، وفي محاولة منها لاستعادة سيادة عملتها، زيادة رفع سعر الفائدة، بحيث يصبح هذا الأخير بمثابة القيد النقدي الذي يفرض على سعر صرف كثير من العملات التي يمكن أن تقف في مواجهة الدولار وتنازعه على مركز التنافس السائد، وبذلك استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية أن تستخدم إحدى أدوات السياسة النقدية (ألا و هو سعر الفائدة) في تحقيق إحدى أهدافها والخاص بالتوازن الداخلي قصير الأجل، إلا أن هذا الإجراء أدى إلى التحليل التدريجي والارتباط الخاص بأسعار الفائدة العالية، بحيث أدى هذا الوضع إلى إضعاف كثير من العملات الأوروبية وغيرها من العملات في مواجهة الدولار، بمعنى تدعيم سيادة الدولار وتوطيد قوته النقدية والاقتصادية كعملة محورية.

وإذا نظرنا إلى هدف السياسة النقدية الأمريكية من جراء رفع سعر الفائدة لوجدناها أنها استخدمت هذا الإجراء لتحقيق العديد من الأهداف أهمها:

- الدفاع عن حق عملتها في السيادة العالمية؛
- زيادة العوائد الممنوحة على توظيف رؤوس الأموال لغير المقيمين وذلك بغرض استقطاب رؤوس الأموال قصيرة الأجل، وهو أمر كانت تسعى إليه الولايات المتحدة حيث أن زيادة تسرب رؤوس الأموال القصيرة والمتوسطة الأجل للخارج، كان من أهم أسباب زيادة العجز في ميزان مدفوعاتها وإضعاف عملتها وتعرضها للأزمات السابق الإشارة إليها. وقد تحقق للولايات المتحدة فعلاً هدفها وزادت معدلات تدفق رؤوس أموال غير المقيمين نحو الجهاز المصرفي الأمريكي.

وقد استمر سعر الفائدة الأمريكي في الارتفاع حيث زاد من 11% إلى 5,12% في الفترة من 19 مارس 1974 إلى 08 ماي 1974 على الودائع متوسطة الأجل و 16% على الودائع طويلة الأجل.

ولقد ارتفعت هذه النسب في الشهور القادمة من عام 1974 وذلك بسبب تزايد الطلب على الاقتراض من جانب المشروعات الأمريكية، وأيضاً تزايد حاجة الخزنة العامة إلى أموال لتمويل العجز في الموازنة العامة، وخاصة أن السياسة النقدية في الولايات المتحدة تحاول بقدر الإمكان السيطرة على الكتلة النقدية (عن طريق عدم اللجوء إلى الإصدار النقدي إلا في أضيق الحدود) حتى تحوط الضغوط التضخمية، وفعلاً فقد

¹ احمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، السياسات النقدية والبعث الدولي لليورو، مرجع سبق ذكره، ص202.

نجحت الإدارة الأمريكية في تحقيق هدفها الخاص بجذب رؤوس الأموال إلى داخل الاقتصاد الأمريكي حيث بلغت رؤوس الأموال المتدفقة نحو الاقتصاد الأمريكي عام 1983 بأكثر من 60 مليار دولار.

خامسا: الحرب الاقتصادية للرئيس "ريجان"¹

إذا حاولنا تفسير محاولة الولايات المتحدة الأمريكية في السيطرة على العالم فلا بد أن نحلل العلاقة بين الاقتصاد الأمريكي و الاقتصاديات الأوروبية، هنا نجد أن الإحصائيات تشير إلى أن صافي الناتج الداخلي بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية يساوي صافي الناتج الداخلي للدول التسع للمجموعة الأوروبية. وبذلك فإن تعرض الاقتصاد الأمريكي للركود، لا بد أن يؤثر على الأحوال الاقتصادية في العالم أجمع، لذلك تحاول السياسة الأمريكية دائما أن تهاجم المجموعة الأوروبية بشتى الطرق الاقتصادية التي تمكنها من الاستمرار في سيادتها النقدية والاقتصادية، ومن بين هذه الوسائل، لا بد أن يظهر سعر الفائدة لما له من بالغ على زيادة سعر صرف الدولار. فضلا عن سياسة الرئيس "ريجان" التي تستطيع أن تصدر إلى أوروبا جزء من الأزمة التي يتعرض لها الاقتصاد الأمريكي.

ونود أن نشير أيضا إلى أن الاقتصاد الأمريكي لا يصدر الأزمة إلى أوروبا فقط، بل إلى معظم دول العالم ولا سيما الدول النامية والتي ترتبط إجباريا بالاقتصاد الأمريكي نظرا للعلاقات الاقتصادية بينهم واعتماد هذه الدول على الاقتصاد الأمريكي بصفة دائمة، سواء للحصول على القروض اللازمة لتمويل مشروعاتها أو للحصول على الأسلحة أو معدات التنمية أو السلع الأساسية في الاستهلاك الجاري. وبالنسبة لمظاهر تصدير الأزمة الأمريكية فيمكن أن تتبلور في: التحويلات العسكرية والتحويلات النقدية والمالية وذلك لتمويل العجز في الموازنة العامة وبرامج التسليح، لذلك فقد أعلنت السلطات النقدية الأمريكية الحرب على أسعار الفائدة بغرض جذب رؤوس الأموال العالمية وتقوية الدولار، وهذا يحد من قدرة الدول المتقدمة والمتخلفة على السواء في التعامل بحرية مع الولايات المتحدة سواء كان ذلك في مجال المعاملات الجارية أو التحويلات الرأسمالية.

الفرع ثاني: اثر سيادة الدولار على العملات الأجنبية الأخرى²

إن المارك الألماني والذي كان من إحدى أسباب أزمة الدولار كما سبق وأن أشرنا، قد خيَّب آمال المجموعة الأوروبية وبصفة خاصة في عام 1983، حيث انخفض سعر صرفه بحوالي 18% بالنسبة للدولار 15% بالنسبة للين الياباني، 6% بالنسبة للفرنك السويسري. وبذلك لم يعد المارك الألماني من النقود المحورية المغربية كما كان من قبل وقد يرجع ذلك إلى العوامل السياسية وأيضا إلى الضغوط الدولية، فضلا عن

¹ احمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، السياسات النقدية والبعد الدولي لليورو، مرجع سبق ذكره، ص 206-209.

² احمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، السياسات النقدية والبعد الدولي لليورو، مرجع سبق ذكره، ص 209-213.

انخفاض سعر الفائدة في ألمانيا عن مثيلاتها في الولايات المتحدة، بالقدر الذي أثر على سعر صرف المارك الألماني، وإلى جانب ذلك لا ينبغي أن نتجاهل تأثير المشاكل الاجتماعية - الإضرابات ولا سيما في مجال الصناعات المعدنية وصناعة الحديد والصلب آنذاك - وأثرها على الحالة الاقتصادية في ألمانيا.

وفيما يتعلق بالين الياباني فإن الملاحظات النقدية قد أجمعت في ذلك الوقت على أن هذه العملة اليابانية سوف تكون أكثر العملات قوة و صلاحية في الأعوام القادمة، وقد بينت هذه الآراء على أساس أن الين كان العملة الوحيدة التي ظلت قيمتها متماسكة بالنسبة للدولار وذلك في خلال عام 1983. حيث أن نجاح وصلاحية عملة اليابان كان بمثابة الترجمة الحقيقية لقوة الاقتصاد الياباني والذي لم يزد فيه معدل التضخم عن 2 % فضلا عن الفائض الذي حققه ميزان المدفوعات الياباني في خلال السنوات 1982، 1983، 1984، هذا إلى جانب تزايد معدلات النمو في الناتج القومي ونجاح السلطات النقدية اليابانية في السيطرة على سعر صرف عملتها، بالدرجة التي تؤثر على تحركات رؤوس الأموال بمعنى أن سعر الين يمكن أن يساير الدولار في ارتفاع قيمته إلا أن الفرق بينهما هو الفرق بين السيادة الأمريكية والقوة اليابانية.

وبالنسبة للجنه الإسترليني، فلا يمكننا أن نخفي محاولات الإدارة الإنجليزية لحماية سعر الصرف هذه العملة ولا سيما بعد حرب الأسعار التي تعرض لها البترول، والتي أثرت بالفعل على المركز النقدي العالمي للعملة الإنجليزية، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى أثر الدولار بدوره على سعر صرف هذه العملة بالدرجة التي دفعها للانخفاض بما يعادل 5 % بالنسبة للدولار. لذا فإن رئيسة الوزراء في ذلك الوقت " تاتشر " لم تتوقف عن محاولاتها في المحافظة على قيمة الجنيه الإسترليني من التدهور واستقلاله عن عملات النظام النقدي الأوروبي، ولا سيما أن الإسترليني قد مر بفترة ذهبية بالنسبة لسعر صرف في عام 1983، حيث زادت قيمته بما يوازي 10% بالنسبة للفرنك الفرنسي، إلا أن ذلك لم يدم طويلا وانخفض سعره في خلال عام 1984 ولا سيما بالنسبة للدولار الأمريكي.

وإذا انتقلنا إلى الفرنك السويسري و الذي يعتبر من العملات القوية لوجدناه تعرض للعديد من العقبات في خلال عام 1983، حيث تعرض الاقتصاد السويسري لموجة عودة رؤوس الأموال المستثمرة في سويسرا إلى الاقتصاديات التي أنت منها ولا سيما إلى ألمانيا طبقا للتوقعات والدلائل التي تشير بتحسين الأحوال الاقتصادية الألمانية وأيضا نظرا لارتفاع أسعار الفائدة السائدة، ولذا فإن تأثير الفرنك السويسري بارتفاع الدولار كان بقدر أقل من غيره من العملات الأخرى، حيث أن تأثير العوامل الداخلية و الخارجية (الخاصة بدول أوروبا الغربية) كان أقوى من تأثير الدولار.

إلا أن تأثير الدولار على الفرنك البلجيكي كان له أثر أكبر، حيث تعرضت العملة البلجيكية لموقف غاية الصعوبة بالدرجة التي دفعت البنك الوطني البلجيكي للتدخل في السوق النقدي في محاولة للتأثير على سعر الفائدة واستخدامه كأداة لتحسين سعر صرف الفرنك، وبالفعل بدأ وضع الفرنك البلجيكي في التحسن نتيجة الإجراءات النقدية المستخدمة.

وفي النهاية نجد أن الدولار قد استطاع إضعاف سعر الصرف للفرنك الفرنسي، على الرغم من المحاولات المستمرة لبنك فرنسا للتحكم في تحركات رؤوس الأموال، حيث تعرض الفرنك الفرنسي لانخفاض سعر صرفه عدة مرات، وربما يرجع انخفاض الفرنك الفرنسي بالنسبة للدولار وغيره من العملات إلى المشاكل الاقتصادية الداخلية إلا أن ذلك لا يمكن أن ينفي أن انخفاض الفرنك الفرنسي هو جزء من انخفاض جميع العملات الداخلة في النظام النقدي الأوروبي، حيث أن انخفاض هذه العملة يعزي في جزء كبير منه إلى ارتفاع سعر صرف الدولار وسيادته عالمياً. وقد أدى هذا الوضع إلى زيادة المضاربة لخفض سعر الفرنك الفرنسي مما أدى إلى انخفاض سعر صرفه خلال عام 1984.

نستخلص من هذا، أن الدولار قد استمر منذ فترة في السيطرة على أسواق الصرف العالمية من خلال تأثيره عليها، فقد استمرت قيمته الخارجية في الارتفاع وهذا في حد ذاته يمثل لنا تناقض من نوع جديد، حيث استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية أن تستفيد من العجز في موازنتها العامة و في ميزان مدفوعاتها واستخدمت ذلك كسلاح لجذب مزيد من رؤوس الأموال والاستثمارات والأرصدة التي تبحث عن توظيف قصير ومتوسط الأجل في الوقت الذي تستخدم فيه الدول التي تحقق فائض (ألمانيا الغربية- اليابان) سياسة نقدية ومالية تساعد على خروج رؤوس الأموال.

المبحث الثاني: المكانة الدولية للدولار في ظل تحديات الاورو

خلال نصف القرن الماضي كان الدولار الأمريكي يستخدم بوصفه العملة الدولية السباقة في العالم، وتغلب عن المنافسة التي واجهها من عملات عديدة أخرى، وفي الفترة المبكرة عقب الحرب العالمية الثانية أبدى الجنيه الإسترليني قدراً من المنافسة للدولار، في حين أنه في الثمانينات أدى الاستخدام المتزايد للمارك الألماني والين الياباني إلى الظن أن نظام النقد الدولي بسبيله لأن يصبح نظاماً للعملة ثلاثي الأقطاب. غير أنه في أوائل التسعينات استقر الاستخدام الدولي للمارك الألماني والين الياباني عند مستويات متواضعة مما قضى على التوقعات المتعلقة بنظام العملة الثلاثي الأقطاب.

وخلال الأعوام القليلة الماضية تزايد الظن بأن نظام النقد الدولي قد يصبح ثنائي الأقطاب، يقتسم فيه الدولار المجال مع الاورو.

المطلب الأول: موقف الولايات المتحدة من ظهور الاورو و تأثيره على الاقتصاد الأمريكي

الفرع الأول: موقف الولايات المتحدة الأمريكية من ظهور الاورو

إن الخطاب الرسمي للولايات المتحدة الأمريكية يميل إلى تمنى نجاح الوحدة الاقتصادية والنقدية الأوروبية، وأن يكون الاورو عملة قوية وذلك بحجة أن ظهور الاورو إلى الوجود ضعيفا لا يتوافق مع مصالح الولايات المتحدة الأمريكية التي تعتبر أكبر مستثمر خارجي في أوروبا، هذا هو الموقف الرسمي الظاهري للولايات المتحدة الأمريكية من الوحدة النقدية الأوروبية، إلا أن الأوروبيين يشكون في مدى مصداقية هذا الموقف ويرون أن هذا الموقف الأمريكي هو من قبيل الدبلوماسية ليس إلا، وذلك لأن الأوروبيين تعودوا من الولايات المتحدة الأمريكية وضع العراقيل أمام إتمام الوحدة الأوروبية، والولايات المتحدة لها تاريخ حافل ومعروف للأوروبيين في هذا المجال، ومن أبرز العوامل الدالة على ذلك قيام الولايات المتحدة الأمريكية بإتباع سياسة نقدية تسببت في العديد من الأزمات المالية الأوروبية خلال الثلاثين عام الأخيرة ويرى الأوروبيون أن الولايات المتحدة الأمريكية رغم خطابها العام المشجع لنجاح الاورو إلا أنها في حقيقة الأمر تشكك في نجاح الاورو، والذي يفسر هذا الشك هو سوء الظن الذي كانت تبديه وسائل الإعلام الأمريكية تجاه الاورو وإظهارها عدم إنشغال الرأي العام في أمريكا بالوحدة النقدية الأوروبية رغم أنها كانت من أبرز الأحداث الهامة عالميا¹.

وحسب الولايات المتحدة الأمريكية فإن شكوكها تجاه الاورو يرجع إلى التعجيل بالوحدة النقدية الأوروبية التي ستحول دون إستكمال الدول الأعضاء للإصلاحات الاقتصادية التي بدأتها على المستوى الوطني، وبدون إستكمال لهذه الإصلاحات فإن الإقتصادات الأوروبية ستتأثر بالسلب في ظل استخدام الاورو مما يقلل حسب رأيهم من فرص نجاحه.

الفرع الثاني: اثر الاورو على الاقتصاد الأمريكي

بغض النظر عن تخوف الأمريكيين من عدمه، نلاحظ أن كثير من الخبراء والمحللين يرون أن الاورو سوف يؤثر على الدولار ويحد من هيمنته على الإقتصاد العالمي في الأجل الطويل، وذلك من خلال مدخلين هما:

اولا: التجارة الدولية:

من المرجح أن تأثير الاورو في حركة التجارة الدولية سيزداد، وذلك لأنه سوف يؤدي إلى تحويل للتجارة إلى داخل الإتحاد الأوروبي، كما أن قيام دول الإتحاد الأوروبي بتسعير صادراتها بالاورو، وتصديرها على أساس قبول الاورو لتسوية ثمنها بدلا من

¹ سمير صارم، اليورو، مرج سبق ذكره، ص183.

الدولار الذي كان يستخدم بين الدول الأوروبية سوف يؤدي إلى زيادة الطلب على الاورو وخاصة من الدول التي يعتبر الإتحاد الأوروبي شريكها التجاري الأول مثل دول شرق أوروبا، الدول العربية والدول الإفريقية وغيرها، في نفس الوقت سوف تؤدي حاجة هذه الدول إلى الاورو لتسديد ثمن وارداتها من الإتحاد الأوروبي إلى لجوئها إلى تسعير صادراتها إلى الإتحاد الأوروبي بالاورو، أو إلى تكوين إحتياجات بالاورو، أو إلى الحصول على قروض بالاورو من أجل الوفاء بالتزاماتها أو لتسديد العجز في موازينها التجارية، وهذا سوف يؤثر على موقف الدولار كعملة لتسوية المعاملات التجارية الدولية.

ويرى خبراء معهد البحوث الاقتصادية في "ميونيخ" بألمانيا أن الاورو سيؤثر على الدولار من خلال حركة التجارة الدولية، وخاصة في مجال تجارة السلع الصناعية وذلك لأن دول الإتحاد الأوروبي تحتل المركز الأول في تجارة هذه النوعية من السلع على المستوى العالمي، أما بالنسبة لحركة التجارة الدولية للمواد الخام فمن المتوقع أن يضل الدولار هو المسيطر عليها، وذلك بسبب أن معظم هذه المواد يتم تسعيرها بالدولار أساسا - البترول و المعادن والقطن وغيرها من المواد الخام - كما أن تسعير هذه المواد في الغالب لا يرتبط بالدول المنتجة لها بقدر ما يرتبط بظروف العرض والطلب العالميين، وسوف يدعم موقف الدولار في تجارة هذه النوعية من السلع سيطرة الشركات الأمريكية دولية النشاط على معظم استثمارات وتجارة هذه المنتجات في السوق العالمي وخاصة المرتبط منها بالنفط.

ثانيا: الودائع والاستثمارات:

يتوقع أن تؤدي زيادة فرص النمو في ظل الوحدة النقدية الأوروبية إلى زيادة الثقة بالاورو من قبل المودعين والمستثمرين على حد سواء، وسوف يؤدي ذلك إلى زيادة حجم الودائع والاستثمارات بالاورو، وذلك على حساب الودائع والاستثمارات بالدولار الأمريكي.

فمعهد الإقتصادات الدولية بواشنطن يرى أن كل من الاورو والدولار سوف يستحوذان على حوالي 40 % من العمليات المالية الدولية، أما معهد البحوث الاقتصادية في "ميونيخ" بألمانيا، فيرى أن حصة أو نصيب الاورو في حجم الودائع المالية العالمية - في الأجل الطويل دائما- سوف يصل إلى 30 % بدلا من 14 % التي كانت تمثلها عملات الدول الأوروبية، وأن هذه الحصة التي سيكتسبها الاورو تكون على حساب تراجع حصة الدولار بنسبة 10%¹.

و باعتبار أن الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر أكبر مصدر و مستورد في العالم، فإن الدولار الأمريكي لا يزال يسيطر على حركة التجارة الدولية و يتحكم في التمويل

¹ مغاوري شلبي علي، مرجع سبق ذكره، ص85.

الدولي و من ثم فالدولار الأمريكي يسيطر على نسبة كبيرة من الإحتياطات الدولية. إلا أن هذه الوضعية لن تدوم و ذلك لأن ظهور الاورو- بعد اكتساب الاورو ثقة المتعاملين الاقتصاديين - يجعل من دول الإتحاد الأوروبي أكبر مصدر و مستورد في العالم قبل الولايات المتحدة الأمريكية، و بالتالي المنطق يستدعي في هذا الإطار الاحتفاظ بإحتياطات كبيرة بالاورو كعملة دولية جديدة، على حساب الدولار الأمريكي.

الفرع الثالث: الاورو ينافس الدولار

يشير بعض الاقتصاديين و المحللين إلى أن الشروط الضرورية التي تجعل من عملة ما، عملة دولية هي: عندما تستطيع القيام بثلاث وظائف أساسية:¹
- وظيفة ادخار القيم بالنسبة للبنوك المركزية، وكأداة لتدخلها، و كذلك إزاء حافظات الأفراد؛

- وظيفة تسوية المبادلات، سواء في التبادل المباشر للعملات أو كعملة تدخل في تنفيذ المبادلات غير المباشرة بين عملتين في التجارة الدولية و صفقات رأس المال؛
- وظيفة قياس القيم الدولية، سواء تعلق الأمر بتحرير و فويرة المبادلات، تحديد أسعار المواد الأولية أو تقييم الدين و تثبيت العملات.

وكما هو معروف، لقد كان الدولار الأمريكي هو وحده القائم بكل هذه الوظائف، باعتباره العملة التي يقوم عليها النظام النقدي الدولي المتمخض عن اتفاقية "بريتن وودز" عام 1944.

إلا أن أزمة السبعينات والعجز المتزايد في ميزان المدفوعات والارتفاع الحاد في معدلات البطالة إضافة إلى حالة التباطؤ الكبير الذي يعيشه الإقتصاد الأمريكي منذ مطلع التسعينات خلقت حالة من الشك إتجاه الدولار.

ولكن، في مقابل كل هذا بقي الدولار محافظا على هيمنته وسيادته الدولية، وخير دليل على هذا هو ظهور ما يعرف بالدولرة، فعلى سبيل المثال أصدر رئيس جمهورية الإكوادور في 09 جانفي 2000 قرار اعتماد الدولار الأمريكي كعملة رسمية للبلد، و سيضل السوكر (العملة الوطنية للإكوادور) محتفظا بدور هامشي. و قد جاء هذا القرار بعد فقدان التام في سياسة الإكوادور الإقتصادية و عجز السلطات عن مواجهة الضغط الذي تعرض له السوكر.²

ضف إلى ذلك، انه بالرغم من فقدان الدولار بداية من الفاتح من جانفي 1999، لأهم المناطق التي يستخدم فيها الدولار لتغطية المبادلات التجارية، ألا وهي منطقة الاورو، حيث أصبحت العمليات التجارية في هذه الأخيرة تغطى بالاورو، مما يجعل احتياطي البنوك المركزية الأوروبية لدول منطقة الاورو بالدولار الأمريكي قليل، إلا أن بداية

¹ رابح شريط، الإقتصاد الجزائري و اليورو، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، كلية العلوم الاقتصادية، العدد8، 2003، ص53.

² أمريكا اللاتينية الإصلاح والانتعاش، مجلة التمويل والتنمية، العدد01، مارس 2003، ص38-41.

الاورو خلال السنوات الأولى كانت متعثرة، إذ خسر حوالي 40 % من قيمته إتجاه الدولار بالمقارنة مع القيمة التي جرى تثبيتها له عند ولادته.

لكن البنك المركزي الأوروبي و العديد من الخبراء الاقتصاديين كانوا يؤكدون أن هذا التعثر لا يستدعي القلق، لكون - حسب رأيهم- أن السعر الأول للاورو كان مرتفعا من جهة، و بالتالي فمن المنتظر أن ينزل إلى ما يعادل دولارا واحدا، وأن نزوله بعد ذلك إلى ما يتأرجح حول تسعين سنتا، ومن جهة أخرى مستوى الدولار المرتفع لا تكمن في قوة الإقتصاد الأمريكي بقدر ما تكمن في القوة السياسية و العسكرية العالمية لأمريكا.

بالفعل، استطاع الاورو تعزيز قوته في أسواق الصرف، بحث حقق التكافؤ مع الدولار و تجاوزه بتحسين وضعه و الاتجاه نحو التقدم المستمر ، خاصة في سنة 2002، و هذا باستغلال دول منطقة الاورو وضعية الإقتصاد الأمريكي، و عوامل عديدة نذكر منها ما يلي:

- إنهاء أسعار الأوراق المالية في البورصات، خاصة بورصة نيويورك، مما ساهم في تعزيز العملة الأوروبية، وهذا ما دفع بالاستثمار إلى الاتجاه نحو منطقة الاورو بعد ما كانت صناديق الاستثمارات الأوروبية تتجه نحو الولايات المتحدة في السنوات السابقة؛

- زيادة الفرق في العائد على الودائع لصالح الاورو، بعد خفض الاحتياطي الفيدرالي نسبة الفائدة على الدولار بنصف نقطة في نوفمبر 2002، مما جعل العائد على الإستثمار أفضل في منطقة الاورو منه في الولايات المتحدة الأمريكية؛

- ازدياد الشكوك تجاه قوة الإقتصاد الأمريكي و انعكاسات الوضع الدولي نتيجة اندلاع الحرب على العراق.

جدول رقم (03): سعر صرف الاورو مقابل الدولار 1999-2001

السنة	1999	2000	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الدولار	1,1780	0,8252	1,3633	1,16	1,1821	1,4051	1,518	1,26	1,21	1,48	1,3077

<http://www.trader-finance.fr>

المصدر: بالرجوع الي:

<http://www.davidmourey.com>

إن مثل هذا التحسن في وضع الاورو من شأنه أن يهدد مركز الولايات المتحدة الأمريكية على رأس الإقتصاد والتجارة العالميين، و خير دليل على ذلك هو سعي الكثير من البنوك المركزية إلى تنويع إحتياطاتها النقدية .

كما أن هذا التحسن في وضع الاورو يدفع به لأن يكون:

- عملة للتجارة، و هذا بالنظر إلى أهمية دول الإتحاد الأوربي في التجارة العالمية؛

- عملة للإستثمارات العالمية، و هذا رغم إستحواذ الأسواق المالية الأمريكية على النصيب الأكبر من الأسهم و السندات، نتيجة عمل الاورو بعد ظهوره على " إعادة هيكلة النظام المصرفي في أوروبا وخلق أسواق و مؤسسات و أدوات مالية، تغطي دول القارة الأوروبية بأسرها؛

- عملة للإحتياجات الدولية، وهذا انطلاقاً من حاجة الدول الأوروبية الأعضاء، و غير الأعضاء (سويسرا، النرويج...) والتي لها علاقات قوية مع الدول الأعضاء إلى الإحتياجات وهو الحال بالنسبة لمختلف الدول التي كانت تستعمل العملات الأوروبية (المارك، الفرنك) لتثبيت عملاتها، و إذا حافظ الاورو على استقراره فمن مصلحتها زيادة الإحتياطي منه في مقابل ما يعرفه الدولار من تقلب و تذبذب.

إضافة إلى أنه بإنضمام بريطانيا، الدانمارك و السويد للعملة الأوروبية الموحدة "الاورو" لاحقاً، سيعطي للإتحاد الأوروبي دفعا قويا، و سيزيد من القوة و الثقل الاقتصادي لمنطقة الاورو وبالتالي تعزيز قوة الاورو كعملة دولية قوية و مستقرة.

المطلب الثاني: الاقتصاد الأمريكي في ظل المستجدات الدولية

الفرع الأول: ميزان المدفوعات الأمريكي في عجز مستمر

لقد زادت حدة الاتجاه التصاعدي للعجز التجاري للولايات المتحدة نتيجة للأزمة المالية في آسيا، و ما ترتب عليها من آثار امتدت إلى أمريكا اللاتينية و أوروبا، و ارتفعت قيمة الدولار، مع تدفق رؤوس الأموال الباحثة عن الأرباح، بينما عمد بنك الاحتياطي الفيدرالي للولايات المتحدة إلى تخفيض معدلات الفائدة لمواجهة الصعوبات المالية العالمية و المحلية، و ترتب عن ذلك نمو الناتج المحلي الإجمالي مما دفع إلى زيادة الواردات، و في نفس الوقت تردي نمو صادرات الولايات المتحدة كنتيجة للتباطؤ الاقتصادي على نطاق العالم و لقوة الدولار.

وآخر التنبؤات تقول، أن العجز في الحساب الجاري للولايات المتحدة الأمريكية سيصل إلى حوالي 600 مليار دولار بحلول سنة 2005، و هو ما يزيد عن 5% من الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة الأمريكية، و يمثل هذا المبلغ حجماً كبيراً من الأصول، المقومة بالدولار، تعرضه الولايات المتحدة على المستثمرين الدوليين.¹ وللعجز التجاري بعض السمات الإيجابية، فقد كان من بين العوامل التي دفعت نمو اقتصاد الولايات المتحدة، نتيجة لمعدلات الاستثمار و للقرارات الاستثمارية السليمة، بالإضافة إلى عامل العولمة، و ربما يرجع الفضل إلى العولمة في تحقيق حوالي نصف الزيادة الأخيرة في نمو الإنتاجية، و ذلك بتأثير النمو في الأسواق الخارجية، و زيادة المنافسة في الأسواق المحلية بين الموردين الأجانب.

¹ كاترين ل مان، عجز الحساب الجاري للولايات المتحدة هل يمكن احتماؤه، مجلة التمويل والتنمية، العدد 01، مارس 2000، ص 03.

ونتيجة لذلك أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية بفضل النمو السريع ذات جاذبية فائقة للمستثمرين المحليين و الدوليين على السواء و انعكس ذلك في الطلب المتزايد على أصولها، ففي سنة 1998 كان 45 % من سندات الديون الدولية الموجودة من قبل و 75 % من الإصدارات الجديدة للسندات، مقومة بالدولار، وكانت سندات حكومة الولايات المتحدة الأمريكية تمثل حوالي 30 % من إجمالي سوق السندات العالية. فتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إلى الولايات المتحدة الأمريكية تساهم على استمرار و تزايد العجز في الحساب الجاري لها.

ولتجنب وضع يتعذر فيه احتمال عبء العجز في المستقبل، يتعين بالضرورة البدء في الإصلاحات الهيكلية، تكون موجهة بالدرجة الأولى نحو تشجيع الصادرات، و في نفس الوقت التقليل من الواردات، حتى ينكمش العجز التجاري. إن العجز الخارجي للولايات المتحدة الأمريكية، قد اتسع اتساعا كبيرا، في فترة كان فيها الاقتصاد الأمريكي ينمو بسرعة، بينما ساد الركود الاقتصادي في اقتصاديات أخرى، وانتشرت الأزمات المالية في كثير من بلدان العالم، منها الأزمة المالية الآسيوية لسنة 1998.

كما أن الطلب المحلي للأسر الأمريكية ممكن أن يزداد لسنتين أو ثلاث سنوات أخرى، باعتبار أن الأسر الأمريكية تنفق أكثر مما تكسب. ومن ثم يجد الاقتصاد الأمريكي نفسه يعيش إختلالات داخلية يصعب عليها التحكم فيها، أي أن الاقتصاد الأمريكي يصبح يتحمل الأعباء أكثر مما يطيق، و في هذه الحالة، وهو المحتمل، يقرر المستثمرون العالميون، أن أصول الولايات المتحدة الأمريكية، أصبحت تمثل حصة كبيرة في محافظ أوراقهم المالية. وبالتالي التوقف في الحصول عن المزيد منها، مما يدفع أسعار هذه الأصول وأسعار الفائدة وأسعار صرف الدولار إلى حركة تصحيحية.

فهذه الاختلالات الداخلية على مستوى الاقتصاد الأمريكي، يمكن أن تشكل و أن تكون نقطة ايجابية لقوى اقتصادية أخرى، فتستغل هذه الوضعية، لكسب الامتيازات، إذا استمر فشل الولايات المتحدة الأمريكية في القضاء على العجز في حسابها الجاري.

الفرع الثاني: تأثر الاقتصاد الأمريكي بهجومات 11 سبتمبر

لقد وضع زلزال 11 سبتمبر الاقتصاد الأمريكي –الذي يبلغ حجمه ما يتراوح بين 30% و 40% من الاقتصاد العالمي – في مأزق تاريخي وزاد من معاناته ، حيث كان يعاني من ركود ومشاكل هيكلية قبل الأحداث ، حيث كانت الخسائر الناجمة عن

التفجيرات 11 سبتمبر كبيرة سواء على الصعيد البشر أو أولئك المتعاملين مع الاقتصاد الأمريكي، أو سواء من داخل السوق الأمريكي أو خارجه حيث حصدت تلك التفجيرات آلاف المليارات من الدولارات وخسائر مادية كبيرة سواء على الاقتصاد الأمريكي أو الاقتصاد العالمي.¹

وما ميز الحالة الاقتصادية قبيل الهجمات مايلي:²

- في شهر أوت من سنة 2001 ارتفع معدل البطالة من 4,5% ليصل إلى 4,9% ، فمنذ الحرب العالمية الثانية، كانت أي زيادة في معدل البطالة تفوق نسبة 0,4% تشير إلى ما يعرف بالكساد و ذلك استنادا إلى مؤسسة أبحاث الدورة الاقتصادية؛

- انخفاض ثقة المستهلك بشكل حاد، ففي أوائل سبتمبر 2001، انخفض مؤشر جامعة "ميشان" للمستهلكين من 91,5% إلى 83,6% و هو ما يشكل أدنى مستوى سجل منذ نوفمبر 1993؛

- انخفاض الإنتاج الصناعي للشهر الحادي عشر على التوالي في أوت الفارط. و كان تقريبا بمعدل 5% دون مستواه قبل سنة، كما أن استخدام الطاقة الإنتاجية كان في أدنى مستوى له منذ شهر جويلية لسنة 1983؛

- الحكومة الأمريكية قصد تحقيق توازن ميزانياتها، عمدت إلى خفض نمو إنفاقها حتى تعكس عائدات ضريبية أقل من المتوقع.

ومما زاد من حدة تعرض الاقتصاد الأمريكي للخطر حتى قبل الهجمات ، حالة الركود التي كان يعيشها الاقتصاد العالمي. فقد بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لدول الاتحاد الأوروبي 0,2% في الربع الثاني من عام 2001، علما بأنه قد بلغ 2% في الربع الأول من العام نفسه، أما اليابان، فان معدل نمو ناتجها المحلي الإجمالي كان سلبيا في الربع الثاني من عام 2001 حيث بلغ (-2,9%) مجسدا حالة الركود العميق علما بان هذا المعدل كان ايجابيا و بلغ 0,5% في الربع الأول من العام نفسه ، وفي نفس الوقت من تضافر المؤشرات السلبية بالنسبة للاقتصاد العالمي فانه تكون هناك حاجة لتطورات ايجابية كبيرة للخروج من حالة الانحدار نحو التباطؤ أو الركود.³

كما كانت حركة سير الخطوط الجوية و الصناعات المتصلة بها مثل الفنادق و المطاعم و شركات صناعة الطائرات و هيئة البريد الأمريكية و التي تضررت بشدة من هجمات 11 سبتمبر إلى فقدان 58000 وظيفة.⁴

وعلى وقع سلسلة هذه الانفجارات التي استهدفت مواقع إستراتيجية في كل من نيويورك و واشنطن، وعلى الخصوص مركز التجارة الدولي الذي يعد من أكبر

¹ ايمن محروس، الاثار الاقتصادية لهجمات سبتمبر، (على الخط) 2013/05/04، <http://islamtoday.Net>

² بعد الهجوم على امريكا الانعكسات على الاوساط الاقتصادية، مجلة الجيش، بيروت، العدد460، نوفمبر2001، ص29.

³ احمد السيد النجار، اثار الازمة الأمريكية على اقتصاد العالم، جريدة الاهرام، (على الخط) 2013/05/04

<http://www.digital.ahram.org.eg>

⁴ صندوق النقد 21مليار دولار حساب الكلفة المباشرة لهجمات 11 ايلول، جريدة الجزيرة، 21ديسمبر2001، العدد10676، ص17.

المواقع الاقتصادية الدولية، اهتزت البورصات المالية الرئيسية في العالم، حيث شهدت شللا كبيرا مباشرة بعد الأحداث، إذ غلقت البورصات الأمريكية وأوقفت كل التعاملات، فيما انهارت مؤشرات البورصات في أكبر الساحات الأمريكية اللاتينية والأوروبية بنسب تراوحت ما بين 20 و 25%.

وقد تراجع مؤشرات بورصة باريس بنسبة 5% و لندن بـ 4% ليستمر التراجع تباعا موازاة مع شل حركة الطيران المدني باتجاه الولايات المتحدة الأمريكية، إذ أكثر من خمسة آلاف طائرة بقيت جاثمة في مئات المطارات الأمريكية و الكندية كما تم تجميد ما يقارب الألف طائرة حول العالم تخص عادة لتسيير رحلات مجدولة إلى الولايات المتحدة.

في المقابل قفزت أسعار النفط الخام ببورصة البترول الدولية في لندن أكثر من ثلاثة دولارات ونصف دولار لتتجاوز 31 دولار للبرميل، و هو أعلى مستوى لها منذ ديسمبر 2000.

كما هوى الدولار الأمريكي إلى أدنى مستوياته في أكثر من ستة أشهر مقابل العملة الأوروبية والين، إذ نزل الدولار أكثر من ثلاثة أرباح سنت مقابل الاورو و أكثر من ثلاثة أرباح الين. وقفز الاورو عقب الحادث إلى 90,6 سنت و هبط الدولار مقابل الين إلى 121 ينا.

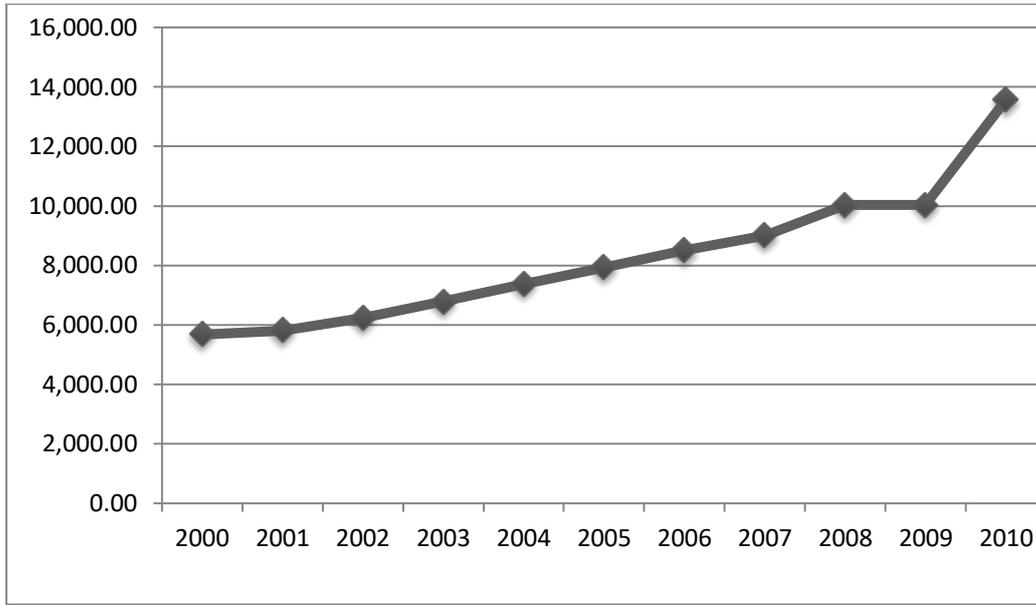
المطلب الثالث: أزمة الديون السيادية الأمريكية الفرع الأول: التطور التاريخي للدين الأمريكي

يرجع تاريخ الدين الأمريكي إلى عام 1917م، أي قبل الحرب العالمية الأولى، عندما قامت الحكومة الفيدرالية بوضع قانون للحد أو السقف لقيمة سندات الحرية، والتي قامت بإصدارها لتمويل الولايات المتحدة للدخول في الحرب العالمية الأولى. وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية زادت نسبة الدين الأمريكي لتصل إلى 121.7% في عام 1946م، ولكن استطاعت الولايات المتحدة التعامل مع هذا الدين وتخفيضه تدريجيا، حتى وصل إلى نسبة 32.5% في نهاية عام 1981.¹

وبالنظر إلى تطور الدين بين عامي 2000 و 2010م، نجد أنه قد تضاعف مرتين، فبعد أن كان مقداره 5.67 تريليون دولار في عام 2000م، حدثت قفزته الكبيرة ليصل إلى حوالي 13.56 تريليون دولار، وذلك كما يتضح من الشكل التالي :

شكل رقم (03): تطور الدين الأمريكي خلال عامي 2000 و 2010 "مليار دولار

¹ التقرير الاقتصادي، الاقتصاد العالمي رهن الديون الأمريكية و الأوروبية، مركز البحوث والدراسات، السعودية، جانفي 2012، ص10.



المصدر: من إعداد الطالبتين بالرجوع إلى:

http://www.treasurydirect.gov/govt/reports/pd/histdebt/histdebt_histo5.htm

ويرجع هذا النمو الهائل في حجم الدين خلال تلك الفترة إلى أحداث 11 سبتمبر، والسياسات التي اتخذتها الولايات المتحدة بعدها، سواء سياستها الداخلية أو سياستها الخارجية. فقد كان للسياسة الأمريكية في عصر الرئيس بوش، وشن الحرب علي العراق وأفغانستان، أثر بالغ في تزايد العجز في الميزانية نظرا لتزايد الإنفاق علي ميزانية الحرب، وزيادة حجم الأنفاق العسكري. كذلك للسياسة التي انتهجتها الولايات المتحدة للخروج من الأزمة المالية العالمية، وضخها للمزيد من الأموال، وبرامج التحفيز المالية والنقدية التي اتخذتها للخروج من الأزمة. ولقد حقق الدين الأمريكي نمو طفيفا وصل إلى 14,93 تريليون دولار في الثلث الأخير من شهر أكتوبر 2011 ليصل في شهر نوفمبر في نفس السنة إلى 15,04 تريليون دولار و ذلك كما يوضحه الجدول الموالي:

جدول رقم (04): تطور الدين الأمريكي بين شهري اكتوبر و نوفمبر عام 2011 "مليار دولار"

اليوم	الدين العام	الدين الحكومي	إجمالي الدين
19/10/2011	10,196.0	4,735.3	14,931.3
17/11/2011	10,325.3	4,714.0	15,039.4

المصدر: التقرير الاقتصادي، الاقتصاد العالمي رهن الديون الأمريكية و الأوروبية، مركز البحوث والدراسات، السعودية، جاني 2012، ص 12.

ويرجع هذا النمو الطفيف في الارتفاع إلى قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على حث الكونجرس الأمريكي على رفع سقف الدين للخروج من تلك الأزمة في أوت 2011 ، ولتفادي تعرض الولايات المتحدة لخطر الإفلاس و خطر تخفيض تصنيفها الائتماني، و هو ما وفق الكونجرس عليه و استطاعت الولايات المتحدة الخروج من تلك الشرنقة جزئياً، غير أن تداعيات أزمة الديون السيادية للدول الأوروبية مازالت تخيم بظلالها على الأسواق المالية و تأثر بشدة على تداول الدولار، مما تسبب في قلق الولايات المتحدة كما أن رفع سقف الدين ليس هو الحل الكافي لاحتواء الأزمة حتى وان ارتفع مرة أخرى.

الفرع الثاني: أسباب أزمة الدين الأمريكي: وتتمثل في :

1. أسباب سياسية: وتعود إلى التنافس بين الحزبين و الصراع السياسي الدائر بين أعضاء مجلسي الكونجرس و الشيوخ من الحزبين الجمهوري و الديمقراطي حول كيفية رفع سقف الاستدانة المسموح به للإدارة الأمريكية لكي تتمكن من الوفاء بالتزاماتها المالية وهنا عارض الحزب الجمهوري بشدة حتى يضع الحزب الآخر في مأزق و الاستفادة و التحضير للانتخابات عام 2012.¹
2. أسباب عسكرية: تعود إلى ارتفاع حجم الإنفاق العسكري الأمريكي خارج حدوده والذي بدأ منذ الحرب على أفغانستان والعراق، وبالنظر لارتفاع تكاليف تلك الحروب أجبرت الإدارة الأمريكية على ضخ كميات هائلة من الدولارات بغية تجاوز آثار الأزمة.² حيث تشير الإحصائيات إلى أن الإنفاق العسكري الأمريكي قد بلغ 40% من حجم الإنفاق العسكري في كل دول العالم.
3. أسباب اقتصادية ومالية: يمكن اعتبار أزمة 2008 و تداعياتها على الاقتصاد الأمريكي أهم سبب في وقوع أمريكا في أزمة دين عام و العجز الذي أصاب ميزانياتها بسبب أزمة الرهن العقاري ، و ما ترتب عليه من خسائر تحملتها الحكومة الأمريكية من خلال ضخ أموال كبيرة لإنعاش اقتصادها إلى جانب هذا نلاحظ تراجع الضرائب و انخفاض إيراداتها مع استمرار الزيادة في الإنفاق.

¹ عمر كوش، أزمة الدين الأمريكي و انعكاساتها على الاقتصاد العربي،(على الخط)2013/05/06، <http://www.alarabiya.net>

² يوسف هاشم واخرون، الدين الأمريكي..الأزمة وتداعياتها على الاقتصاد العربي،جريدة اليوم،(على الخط)2013/05/06، <http://www.alyom.com>

4. أسباب استهلاكية: إن قيام أمريكا بتشجيع الاستهلاك الداخلي دفعها إلى الزيادة في الإنفاق بشكل كبير و ذلك بهدف زيادة معدل النمو الاقتصادي.

الفرع الثالث: تداعيات أزمة الدين الأمريكي

اولاً: التداعيات على الولايات المتحدة الأمريكية

لأول مرة في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية، تتعرض الولايات لتخفيض تصنيفها الائتماني، حيث أعلنت وكالة ستاندرد و بورز في أغسطس 2011م - إحدى أهم شركات التصنيف الائتماني في العالم - تخفيضها لتصنيف الدين السيادي الأمريكي من درجة (AAA) إلى (AA+) أي بواقع درجة واحدة. ومن أبرز التداعيات السلبية لهذا الإجراء هو تناقص ثقة المستثمرين بالاقتصاد الأمريكي، كذلك زيادة المخاوف من ضعف استقرار المؤسسات المالية الأمريكية، ومن عدم قدرة الإدارة الأمريكية علي تحقيق استقرار في ديناميكية الديون المتوسطة الأجل. فضلاً عن أن هذا التخفيض تسبب في زعزعة الثقة في كافة الخطط المالية بالاقتصاد الأمريكي.¹

ثانياً: تأثير أزمة الدين الأمريكي على الصين

نظراً لأن الصين أكبر الدول الدائنة للولايات المتحدة الأمريكية، ولأنها من أكبر الدول من حيث حجم احتياطات النقد، فإن خطرهما سيكون بالغ في حالة عدم تمكن الولايات المتحدة من سداد ديونها لها. وقيام الولايات المتحدة برفع سقف الدين المحدد بـ 14,29 تريليون دولار من إصدار السندات و هم ما يعني زيادة الكمية المطروحة من العملة الأمريكية. وهو إجراء من شأنه أن يؤدي إلى انخفاض قيمة الدولار و بالتالي تواجه احتياطات النقد الأجنبي الكبيرة خطر تراجع قيمتها.²

والأكثر من ذلك أن الصين -صاحبة أكبر قوة تصديرية في العالم- حيث نشرت وكالة أنباء صينية أن صادرات البلاد لسنة 2009 تجاوزت 1,2 تريليون دولار و ارتفعت في 2010 إلى 1,7 تريليون دولار متجاوز بذلك ألمانيا أكبر بلدان العالم تصديراً³ فمن المتوقع أن تواجه الصين خطر الانكماش الاقتصادي، لأن الركود الذي قد يصيب العالم في حالة نشوب الأزمة سيقبل من حجم الطلب علي البضائع الصينية، مما سيؤثر علي الحصيلة النقدية للبنوك والمصارف المقرضة للمصنعين، نظراً لتعثرهم في سداد قروضهم لعدم رواج بضاعتهم.

ثالثاً: تأثير أزمة الدين الأمريكي على الدول المصدرة للنفط

¹ عبد الله رزق، الدين الأمريكي وامكانيات تجدد الأزمة، مجلة الجيش، (على الخط) 2013/05/04، <http://www.lebarmy.gov.lb>

² الصين الخاسر الأكبر بأزمة الديون الأمريكية، (على الخط) 2013/03/16، <http://www.arabic.cnn.com>

³ الصين تتجاوز ألمانيا كأكبر دولة مصدرة في العالم، (على الخط) 2013/04/20، <http://www.bbc.co.uk>

تأثرت الدول العربية بأزمة الدين الأمريكي تأثيرا كبيرا وكارثي في بعض الأحيان في ظل تراجع قيمة الدولار على الصعيد الدولي، حيث أن معظم عملات البلدان العربية مرتبطة بالدولار الأمر الذي يجعلها عرضة لخسائر كبيرة جدا وذلك لان الدولار الأمريكي تعرض خلال السنوات العشر الماضية إلى تراجع بنسبة 50% بالمقارنة مع الاورو ما يعني أن مدخولات الدول العربية بالدولار قد فقدت بدورها نصف قيمتها خلال الفترة نفسها. إلا أن الأمر الذي يدعو إلى الشك في إمكانية استرجاع الأموال العربية المستثمرة في الولايات المتحدة الأمريكية كسندات في الخزانة الأمريكية، كما أن تخفيض الإدارة الأمريكية لمعدل الفائدة على الدولار بنسبة 1% يجعل العائد على السندات لا يغطي التضخم و بالتالي هناك خسارة هامة جدا للدول التي تملك هذه السندات.¹

الفرع الرابع: سيناريوهات حل ازمة الدين الأمريكي

اولا: رفع سقف الدين الفيدرالي: اقر مجلس النواب الأمريكي في 01 أوت 2011 الاتفاق على رفع سقف الدين العام و خفض الإنفاق الحكومي بمقدار 2,1 ترليون دولار و هو الأمر الذي لاقى معارضة شديدة في البداية و اقر مجلس النواب المشروع بأغلبية 269 صوت مقابل 161 و كان هذا الحل لا مفر منه بعد ما وصل معدل اقتراض الحكومة الفيدرالية الأمريكية إلى السقف المحدد عند 1429 مليار دولار أي من 75% إلى 80%.²

ثانيا: زيادة حجم الاستثمارات الخاصة: تقوم الحكومة الأمريكية بإصدار المزيد من الأوراق المالية الحكومية، وتعرض بيعها على علي جمهور المواطنين، بغية استقطاب الأموال المدخرة لديهم من جهة. ومن جهة أخرى تنشيط حركة الاستثمار المحلي، وقد تلجأ الدولة لبيع تلك الأوراق إلي مستثمرين أجانب، غير أن هذا قد يضاعف من نفس المشكلة القائمة في النهاية.

ثالثا: زيادة حجم الضرائب و خفض الإنفاق الحكومي: وفي هذا السياق ستتوقف الحكومة الأمريكية جزئيا عن تمويل برنامج التسهيلات والخدمات العامة داخل الولايات المتحدة، مع زيادة معدلات الضرائب، وخفض الإعانات الحكومية، لتحقيق المزيد من الإيرادات، والمساهمة في سد العجز في الميزانية الحكومية.³

المبحث الثالث: البعد الدولي للاورو و الصعوبات التي واجهته.

¹ عمر كوش، مرجع سبق ذكره.

² مجلس النواب يقر مشروع قانون رفع سقف الدين الامريكى، جريدة الرؤية الاقتصادية، (على الخط) 2013/04/04، <http://arraya.com>

³ احمد العنزي، أزمة الدين الامريكى...الحل، (على الخط) 2013/05/05، <http://www.alpha beta.argaam.com>

سنتطرق في هذا المبحث إلى علاقة دول منطقة الاورو بصندوق النقد الدولي، وكذا الأزمات التي اعترضته وكذا كما سنشير إلى تحديات التي واجهته لصدارة النظام النقدي الدولي.

المطلب الأول: الاورو و صندوق النقد الدولي.

الفرع الأول: عضوية دول الاورو في الصندوق.

ستبقى الدول الإثنى عشر الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي و النقد الأوروبي أعضاء في صندوق النقد الدولي، بحيث تحافظ كل دولة على حصتها.

فخلال المراجعة الحادية عشر للحصص و التي قرر رفعها بزيادة إجمالية بـ 45 % أي من 146 إلى 212 مليار وحدة سحب خاصة في جانفي 1998، أصبحت حصص الدول الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي و النقدي كما يلي:

الجدول رقم (05): نصيب الدول الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي و النقدي من وحدات حقوق

السحب الخاصة.*

الوحدة: مليار و

س خ

الدولة	الحصص طبقا للمراجعة الحادي عشر	الدولة	الحصص طبقا للمراجعة الحادي عشر
بلجيكا	4605,5	إيطاليا	7055,5
اسبانيا	3048,9	البرتغال	867,4
ألمانيا	13008,2	فلندا	1263,8
فرنسا	10738,5	النمسا	1872,3
لكسمبورغ	279,1	هولندا	5162,4
إيرلندا	838,4	الو.م.أ.**	37149,3

المصدر: نشرة خاصة لصندوق النقد الدولي (FMI)، سبتمبر 1998.

إن مجموع ما تملكه الدول الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي و النقدي الأوروبي من وحدات السحب الخاصة يقدر بـ 48739,7 مليون وحدة سحب خاصة أي ما يعادل 23 % من مجموع الحصص، مقابل 17,52 % للولايات المتحدة الأمريكية و بذلك فإن منطقة الاورو تتفوق على الولايات المتحدة الأمريكية فيما يخص عدد الأصوات و الحصص والتي باجتماعها تمثل كتلة ضخمة تجبر إدارة الصندوق على التعامل معها بصفة خاصة، حيث ستسعى دول الجماعة الأوروبية جاهدة إلى توحيد مواقفها داخل الصندوق بما يخدم اقتصادياتها بعيدا عن هيمنة الولايات المتحدة، باعتبار أن الولايات المتحدة كانت تمتلك إلى وقت قريب خمس القوة التصويتية في الصندوق.

* هذه المعطيات تخص الدول الاعضاء في الاتحاد الاقتصادي والنقدي الاوروبي قبل انضمام اليونان.
** تم ادماج الولايات المتحدة الامريكية من اجل المقارنة.

الفرع الثاني: رقابة صندوق النقد الدولي لنظام الاورو.

إن صندوق النقد الدولي مكلف بمقتضى الفقرة الثالثة من المادة الرابعة من اتفاقية إنشائه بأن يراقب النظام النقدي الدولي، و بأن يمارس لهذا الغرض رقابة حازمة على سياسات أسعار الصرف في البلدان الأعضاء.

وتمثل المشاورات المنتظمة مع هذه البلدان - و المعروفة بمشاورات المادة الرابعة- الأداة الرئيسية لرقابة الصندوق، و تضاف إلى هذه المشاورات تدابير و رقابة دورية متعددة الأطراف.

ورغم أن الاتحاد الاقتصادي و النقدي الأوروبي يمثل تغيرا رئيسيا بالنسبة لنظام النقد العالمي، فقد نشأ تدريجيا، مانحا الصندوق الوقت اللازم لتطويع إجراءاته لتناسب الوضع الجديد.

وقد ظل المجلس التنفيذي للصندوق يجتمع بصورة منتظمة لبحث مسار الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي ككل، و صارت المسائل المرتبطة بالاتحاد جلية بصورة متزايدة في مشاورات المادة الرابعة مع البلدان فرادى.

وعلاوة على هذا، فمذ توقيع معاهدة ماستريخت في 1992، تضاعفت الاتصالات بين موظفي الصندوق و مؤسسات الاتحاد الأوروبي، إذ أن هذه الأخيرة بسطت رقابتها على السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء، ولعبت معايير التقارب التي حددتها المعاهدة دورا متزايدا في إعداد السلطات الوطنية للسياسات.

كما برزت القضايا الخاصة بالاتحاد الأوروبي بصورة ملحوظة في ممارسات الرقابة العالمية للصندوق، بما في ذلك فصول عن الاتحاد نشرت في عددي "أفاق الاقتصاد العالمي" الصادرين في أكتوبر 1997 و أكتوبر 1998.¹ كما ستضل المناقشات المنتظمة بصورة منفردة مع كل دولة من الدول الأعضاء في منطقة الاورو

عنصرا أساسيا من عناصر رقابة الصندوق، غير أن المناقشات مع البنك المركزي الأوروبي، تعد تكملة حيوية لمناقشات الصندوق مع السلطات الوطنية، و ينطبق نفس القول على مجلس وزراء الاتحاد الأوروبي في حالة ممارسته لسلطاته فيما يتعلق بالأمور المتصلة بنظام صرف الاورو.

ومن زاوية رقابة الصندوق، تتمثل السمة المميزة للاتحاد الأوروبي في نقل السلطة النقدية وسلطة سعر الصرف من الدول الأعضاء الإثنى عشر إلى هيئات فوق وطنية، حتى وإن كانت سلطة السياسات المالية والهيكلية ستضل منوطة إلى حد كبير بالسلطات الوطنية. و نتيجة لذلك سيكون من الضروري إجراء رقابة الصندوق في وقت واحد على كل من المستوى الوطني و فوق الوطني، مع المراقبة اليقظة للنتائج المتغيرة لكل من التأثير المشترك للسياسات المحددة وطنيا بالنسبة للسياسة النقدية

¹ مايكل س ديبلر، تأثير الاتحاد الاقتصادي النقدي الاوروبي على رقابة صندوق النقد الدولي، مجلة التمويل والتنمية، العدد 04، ديسمبر 1998، ص 02.

وسياسة أسعار الصرف على صعيد المنطقة، وبالعكس للسياسة النقدية على صعيد المنطقة بالنسبة لمتطلبات السياسة الوطنية.

وهذا ما يعني، في إطار عملية الرقابة وفقا للمادة الرابعة، أن المناقشات على مستوى منطقة الاورو ستركز على السياسة النقدية و سياسة أسعار الصرف، لكن على خلفية تقييم للسياسات المالية والهيكلية لأعضاء الاتحاد، وهو تقييم ضروري لتقديم تلاحم مزيج السياسة الشاملة للاقتصاد الكلي.

كما تواجه منطقة الاورو عددا من التحديات تتمثل في ضمان أن يعمل الإطار الجديد لسياساتها بسلامة، وفي التصدي للأسباب الجوهرية لبطلتها المرتفعة، و صندوق النقد الدولي ملتزم بأن يؤدي مسؤولياته الإشرافية بصورة تساعد المشاركين في الاتحاد و مؤسساته في إنجاح الاتحاد، و بصفة أعم المساعدة على تحقيق آمال وأمانى المجتمع الدولي.¹

الفرع الثالث: إعادة تركيب حقوق السحب الخاصة.

عكف صندوق النقد الدولي منذ إنشائه لوحدات السحب الخاصة و ما يزال على إعطائها صفة العملة الدولية، و زيادة فعاليتها في النظام النقدي الدولي. ورغم ما أريد لوحدات السحب الخاصة من دور مهم في عمل النظام فلم يكن بالإمكان إحلالها محل العملات الرئيسية، رغم ما عرفته وحدات السحب الخاصة من تعديلات.

وبخصوص التعديلات، فإن مكونات وحدات حقوق السحب الخاصة عرفت تعديلا جديدا بظهور العملة الأوروبية الموحدة "الاورو"، إذ أن من بين الإثنى عشر عملة المكونة للاورو، توجد عملتين ضمن خمس عملات المشكلة لوحدة السحب الخاصة، و هذا ما يستدعي إعادة تركيبها.

والجدول التالي يبيّن التركيبة الجديدة لوحدة السحب الخاصة لسنة 1998.

جدول رقم (06): السلة الجديدة لوحدات السحب الخاصة لسنة 1998.

العملة	قبل ظهور الاورو	بعد ظهور الاورو	النسبة
الدولار	0,5821	0,5821	% 41,47
الاورو- مارك	1,95583/0,446	0,228	%27.31
الاورو- فرنك الين	6,5595 /0,813	0,1239	
الجنيه	27,2	27,2	% 16.77
الإسترليني	0,105	0,105	% 12.45

Source : Lelart.M : L'euro et le système monétaire international, Revue d'économie financière, N°= 55, 1999, P66

¹ مايكل س ديبلر، مرجع سبق ذكره، ص 03.

المطلب الثاني: التحديات التي تعيق الاورو على احتلال مكانة الدولار

بالرغم من التخطيط الدقيق لعملية إصدار الاورو، إلا أن هناك نقاط استفهام وتحديات كبيرة تواجه الاورو وتعكس بعض الغموض على دوره المستقبلي في النظام النقدي الدولي وقدرته على الاحلال مكانة الدولار وأهمها:

الفرع الأول: اختلاف السياسات الاقتصادية السائدة في منطقة الاورو.

العقبة الأكبر أمام الاورو تتبع من طبيعة هذه العملة، كونها تضم في اسمها ومضمونها دولا ذات اختلافات كبيرة وما يتعلق بحجم الاقتصاد والسياسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية السائدة، صحيح أن البنك المركزي الأوروبي المسؤول عن توحيد السياسات النقدية المتعلقة بالاورو يشكل بنكا مستقبلا تماما و تعتبر قراراته ملزمة لجميع الأطراف، إلا انه سوف يعمل على نحو طبيعي على تحقيق مصالح دول منطقة الاورو عامة وبالتالي فان اغلب قراراته سوف تكون توفيقية بما يحقق مصالح جميع الأطراف وهذا قد يضعف من قوة الاورو على المستوى العالمي، وهذا هو السبب الأساسي الذي أدى إلى انخفاض قيمة الاورو بما يقارب 20% في السنة الأولى من صدوره عام 1999، ولكنه حقق استقرار نسبي نوعا ما وعاود الصعود على نحو لافت للنظر.¹

الفرع الثاني: النقل السياسي والعسكري الأمريكي

وهناك عامل آخر يتميز به الدولار من الاورو، وهو النقل السياسي والعسكري للولايات المتحدة الأمريكية في العالم، فالتدخل المتواصل في القضايا الشعوب و سياساتها و التدخل العسكري يعطي الدولار قوة كبيرة ويسهم في نشره بقوة في أنحاء العالم، وهذا ما لوحظ بعد أحداث سبتمبر 2001 التي لم تؤثر كثيرا في قيمة الدولار بالنظر إلى ضخامة نتائجها السلبية على الاقتصاد الأمريكي و يعزي ذلك إلى اتخاذ الولايات المتحدة الأمريكية إجراءات مالية و نقدية معتمدة على المكانة التي يحتلها الدولار و من ورائه الاقتصاد الأمريكي في العالم، و هذا يشكل تحديا للاورو.

الفرع الثالث: الأحزاب اليمينية المتطرفة في منطقة الاورو

ظهور الأحزاب اليمينية المتطرفة و ازدياد دورها نشاطها السياسي في الاتحاد الأوروبي، و هي تمتلك توجهها نحو الانفصال عن الاتحاد و إعادة الهوية الوطنية إلى كل دولة منها و يشكل هذا نقطة استفهام أخرى حول مستقبل الاتحاد و عملة الاورو،

¹ لقمان معزوز، الشريف بودري، صراع اليورو دولار في اطار العلاقات الاقتصادية الأوروبية الأمريكية، (على الخط) 2013/04/ 30
<http://forum.arabic trader. Com>

ولو أن الاتفاقيات المنعقدة بين الدول الأوروبية قلصت بشكل كبير إمكانية حدوث أزمات من هذا النوع قد تؤثر في مستقبل الاتحاد الأوروبي و تكامله، إلا أن تاريخ أثبت انه لا يسير على قواعد محددة.¹

الفرع الرابع: السياسات الاقتصادية الأمريكية

تحديات تواجه الاورو أمام الدولار الأمريكي، و هي تعرقل استمراره في الانتعاش بالنظر إلى السياسات الاقتصادية الأمريكية المتغيرة الخاصة بالضرائب و الفائدة، فتنخفض الضرائب الأمريكية سيؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستثماري و الاستهلاكي و تحفيز الاستهلاك و الاستثمار و بالتالي زيادة معدل النمو مما يشكل دعماً للدولار أمام الاورو.

الفرع الخامس: الأزمة المالية العالمية 2008

صحيح أن شراراتها بدأت منتصف عام 2007 و كفت للسطح عام 2008، و هي ناتجة عن أزمة رهن عقاري بالولايات المتحدة الأمريكية، و انتقلت من أزمة مالية خاصة بالأسواق المالية إلى أزمة حقيقية تهدد الاقتصاد العالمي بالركود،² و أثرت تأثيراً كبيراً على الاقتصاد الأمريكي و مؤسساته المالية و الاقتصادية، كما اربكت هذه الأزمة مسيرة أوروبا التاريخية صوب اتحاد تتوثق عراه دوماً و لسنوات كثيرة تقدم المشروع الأوروبي بسلاسة مضيئاً أعضاء جدد و ملغياً الحواجز التي تقسم كيانه و محققاً ازدهاراً متزايداً، و هذه الأزمة هي بمثابة أول اختبار كبير تعرضت له منطقة الاورو كاشفة عن عيوب في الإطار أخفتها السنوات السابقة.³ فقد تأثر الاقتصاد الأوروبي عموماً و اقتصاد منطقة الاورو وخصوصاً، حيث انخفض معدل النمو في هذه المنطقة من 7,1% عام 2007 إلى 4,2% عام 2008،⁴ و انعكس هذا التراجع في معدل النمو على البطالة بالارتفاع و هو ما دفع قادة منطقة الاورو إلى تبني خطة إنقاذ مالي معتمد على تقديم الدعم للمؤسسات المالية المتضررة و تستند أساساً إلى ضخ أموال عامة في المصارف المتضررة و ضمان الودائع، كما تسعى إلى ضمان القروض بين المصارف كما شارك صندوق النقد الدولي عن كثب في جهود المنطقة مقدماً الدعم المالي للدول التي تتمتع بأسس اقتصادية سليمة لكنها مازالت معرضة لخطر التضرر من العواقب الناتجة عن الأزمة و عمل على تقديم المشورة السياسية بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي من خلال تقديم النصح الخاص ببناء الثقة في تامين متعدد الأطراف.⁵

¹ لقمان عزوز، الشريف بودري، مرجع سبق ذكره.

² نبيل بوفليخ، دور صناديق الثروة السيادية في معالجة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 48-49، 2009، 2010، ص 93.

³ ماريك بيلكا، أوروبا في شدة، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 46، العدد 02، جوان 2009، ص 08.

⁴ البنك الدولي، التقرير السنوي للبنك الدولي 2009، ص 42.

⁵ جين بيزاني وفيري، إعادة تشكيل الاقتصاد العالمي، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 46، العدد 01، مارس 2009، ص 12.

الفرع السادس: أزمة الدون السيادية الأوروبية لعام 2010

اندلعت هذه الأزمة باعتبارها من اخطر المشاكل التي تعرضت لها منطقة الاورو في عقدها الأول فصل الربيع من عام 2010 حينما دفعت كلا من اليونان ، ايرلندا لطلب مساعدات من الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي وفق برنامج يلزم الدولتين بإجراءات تقشفية حازمة. فقد اهتزت منطقة الاورو قبل أن يتمكن الانتعاش من اكتساب الفعالية اللازمة وانتشرت الأزمة على الصعيد الدولي مهددة النظام المالي والنقدي العالمي.

المطلب الثالث: أزمة اليونان و أثارها على الاورو

الفرع أول: نشوء أزمة اليونان

بدأت الأزمة نهاية عام 2009 و بداية 2010 يعتبر يوما هاما في تاريخ الأزمة اليونانية ،عندما أعلن وزير المالية الجديد جورج باباندور أن أرقام رئيس الوزراء السابق كوستاس غير صحيحة ولا تعكس الوضع الحقيقي للاقتصاد اليوناني وأن العجز في الموازنة العامة اليونانية يقدر ب 12,8% من الناتج الإجمالي المحلي بدل 3,6 %، أدى الإعلان عن هذه الأرقام إلى صعوبة التنبؤ بقدرة اليونان على السيطرة على وضعها المالي، كما أدى ذلك إلى اهتزاز ثقة المستثمرين. وفي 12 جانفي 2000 أعلنت الهيئة الأوروبية للإحصاء أن أرقام الحكومة اليونانية يمكن الاعتماد عليها¹ وبذلك تجاوزت اليونان المعدل المسموح به.

كما تعاني اليونان من توأمة العجز في الموازنة العامة و الميزان التجاري و هذا العجز يدفع أي دولة للاقتراض الخارجي لتغطية النقص في الادخار المحلي، و بالنسبة لليونان سجلت تدهورا في الميزان التجاري بـ 51,5% مليار دولار سنة 2008 و هو رقم جد مرتفع لاقتصاد صغير كاليونان، وذلك بسبب ارتفاع الطلب على الواردات الاستهلاكية مما أدى إلى ارتفاع الواردات،² أما الدين العام اليوناني بلغ 300 مليار دولار في سبتمبر 2009 و تتوقع صحيفة "الفانيان شيال تايمز" وصوله إلى 148% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2016 و هو ما يصل لضعفي و نصف الضعف عن معدل اتفاقية معاهدة ماستريخت ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم(07): نسبة عجز الموازنة و الدين العام إلى الناتج المحلي الخام و نسب البطالة في اليونان خلال فترة 2005-2011

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
عجز	5,2	2,9	3,7	7,75	13,7	8,8	5,6

¹ بخاري الحلو، عايب وليد، مستقبل الاتحاد الاقتصادي والنقدي الاوروبي في ظل أزمة الديون السيادية لليونان، الملتقى الدولي الثالث حول التكتلات الاقتصادية في زمن الازمات، يومي 27،26، فيريل 2012، جامعة واد سوف، الجزائر، ص 10 .
² المرجع نفسه، ص11.

الموازنة الى PIB (%)							
نسبة الدين العام الى PIB (%)	120,6	120,4	113,4	99,2	95,6	97,1	100
نسبة البطالة (%)	10,5	10,5	9,9	7,7	8,3	8,9	10,5

المصدر: حبيب الشمري، أزمة اليورو...6 تداعيات على الاقتصاد العالمي أبرزها
الدولة، (على الخط) <http://www.afeqt.com>.

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة الموازنة العامة تتخفف بسبب السياسة التقشفية،
أما نسبة الدين العام ترتفع بسبب زيادة الديون لتمويل العجز و ارتفاع فوائد خدمة
الدين، بينما البطالة فهي في تزايد بسبب حالة الركود الذي يعرفه الاقتصاد اليوناني.

الفرع الثاني: أسباب أزمة اليونان

تتمثل أسباب أزمة اليونان فيما يلي:

1. إن أزمة الرهن العقاري التي ضربت الولايات المتحدة الأمريكية عام 2008
أثرت على الاقتصاد اليوناني، حيث ضرب الركود الاقتصادي بعمق الاقتصاد
اليوناني بسبب تأثر قطاع الخدمات بما فيه السياحة، كما انه وقع خلل في آليات
عمل الاقتصاد اليوناني، إذ بلغت الديون 300 مليار اورو أي نحو 419مليار
دولار (توجب على اليونان أن تدفع منها 30 مليار دولار في عام 2010) مع
عجز في الميزانية بنسبة 12,7% من إجمالي الإنتاج الإجمالي.
2. كما أن الإسراف و التبذير و الغلاء المعيشي و الترف كان ملحوظا داخل
اليونان ولم تكن السياسة المالية فعالة بشكل جيد لدراسة التدفقات المالية خلال
الفترة الماضية للوفاء اليونان، مما احدث نوعا ما يسمى سوء التصرف و عدم
الكفاءة الاستثمارية و إدارة الأموال داخل البلاد.¹
3. أصل الأزمة اليونانية يعود إلى 25 سنة مضت منذ أن أطلق العنان للمصارف
و جعلت الاستدانة سهلة بغض النظر على الضمانات التي تكفل الديون، كذلك
قيام الحكومة اليونانية بتزييف القومية واخفت عجزها المالي خاصة خلال
محاولتها للانضمام للاتحاد الأوروبي.²
4. التوسع في الإنفاق الحكومي خاصة فيما يتعلق بالأجور و المعاشات إلى جانب
التهرب الضريبي الذي يحرم الخزينة اليونانية ما يقرب 20 مليار اورو سنويا.

¹ رديف مصطفى، اسماعيل مراد، أزمة اليونان وتداعياتها على دول منطقة الاورو، الملتقى الدولي الثالث حول التكتلات الاقتصادية في زمن
الازمات، يومي 26،27 فرييل 2012، جامعة واد سوف، الجزائر، ص 14.

² برهوم اسماء، برهام هاجرن، أزمة اليونان، الملتقى الدولي الثالث حول التكتلات الاقتصادية في زمن الازمات، يومي 26،27 فرييل 2012،
جامعة واد سوف، الجزائر، ص 3.

5. إن اليونان تتحمل مسؤولية كبيرة في اندلاع الأزمة فهي لم تتعامل بشافية مع الموضوع، بل تلاعب في السجلات المالية لإخفاء العجز في ميزانيتها، ثم قامت بطرح سندات الحكومية (اذونات الخزينة) لتغطية العجز و مضاعفة ديونها السيادية حيث كان المشتري الأكبر لهذه السندات هي فرنسا وألمانيا، ثم لم تتمكن الحكومة اليونانية من الوفاء بالتزاماتها وتسديد ديونها وفوائدها في تواريخ الاستحقاق وهو ما ساهم في تعميق الأزمة أي أن معدل الفائدة من أهم أسباب هذه الأزمة عندما أعلن أن هناك سندات خزينة قيمتها 12 مليار دولار مستحقة الدفع في 19 ماي 2010 وليس للخزينة المبلغ لسدادها، ما زاد الطين بلة، اصدرت الحكومة اليونانية سندات دين قصيرة الأجل في محاولة منها لعلاج العجز في موازنتها و بسعر فائدة مرتفع حيث وصل نهاية عام 2011 لغاية 25 و 26%¹ وهو ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم(08): أسعار فوائد السندات الحكومية اليونانية

السنة	2007	2008	2009	2010	2011
الفترة الزمنية	جويلية	جانفي	جويلية	جانفي	جويلية
سعر الفائدة(%)	4,53	4,24	4,15	3,74	12,27
					26,25

المصدر: حبيب الشمري، أزمة اليورو...6 تداعيات على الاقتصاد العالمي أبرزها الدولار، (على الخط)

<http://www.afeqt.com>.

6. كما لعب بنك غولدمان* دورا كبيرا في أزمة اليونان الأوروبية فمنذ عام 2002 دخلت اليونان وغولدمان ساكس في سلسلة من عمليات مبادلة العملات عبر تبادل الديون اليونانية مقومة بالدولار و الين مقابل ديون مقومة بالاورو، وبلغ مجموع المعاملات حوالي 10 مليار دولار امريكي لمدة تتراوح من 15 إلى 20 عام. وبدلا من استخدام معدلات الصرف الفورية euro/USD, euro/USD لمبادلة الديون ، ثم استخدام معدلات أسعار خارج السوق حيث كانت أسعار الاورو

1 سالم محمد عبد العزيز سالم، مداخلة بعنوان دور التكتلات الاقتصادية العالمية في الوقاية من ازمات النظام الراسمالي المتتالية، الملتقى الدولي الثالث حول التكتلات الاقتصادية في زمن الازمات، يومي 27، 26، 27 فيريل 2012، جامعة واد سوف، الجزائر، ص ص 14، 13.
* بنك الماني استثماري اسس عام 1869 على يد المهاجر اليهودي من اصل الماني ماركوس غولدمان ،له فروع في انحاء العالم تآثر هذا البنك بازمة 2008 فانخفضت ارباحه الى 70% سنة 2008.

المرجعية اقل من معدلات الأسعار الفورية. كان لهذه العملية في الواقع لتحقيق ما يعادل مرة واحدة من مكاسب النقد الأجنبي لليونان بسبب غولدمان ساكس، حيث قام بتقديم 1مليار دولار أمريكي بالدفع مقدما ثم تليها مدفوعات دورية من الفائدة. و قد أفاد هذا اليونان في الدفع المسبق من اجل تخفيض ديونها، و لكن العائد من العملة كان يسير من اليونان إلي البنك يسترد في نهاية العقد.¹

الفرع الثالث: التسلسل الزمني لازمة اليونان: يمكن تلخيصها فيما يلي:²

- 21 سبتمبر 2009 تشكيل حكومة يونانية جديدة مع الإعلان اليونان عن عجز في ميزانيتها بحوالي 13% من الناتج المحلي الإجمالي ودين عام يقدر بحوالي 113,4 من الناتج المحلي الإجمالي؛
- 8 ديسمبر 2009 وكالة التنقيط الدولية (fitsh rating) تقوم بتغيير نقطة سندات الخزينة اليونانية من A إلى A-، كما قامت بتخفيض التصنيف من A- إلى +BBB؛
- 14 ديسمبر 2009 تطبيق سياسة تقشفية بهدف استعادة التوازن في الموازنة العامة كإقامة وكالة ستاندر انديورز بتخفيض الجدارة الائتمانية من A- إلى +BBB؛
- 22 ديسمبر 2009 تقوم وكالة موديز بتخفيض التصنيف الائتماني من A1 إلى A2 بسبب التدهور المالي؛
- 11 فيفري 2010 الاتحاد الأوروبي يعلن بإصدار برنامج مساعدة اليونان دون تحديد آلياته؛
- 5 مارس 2010 إعلان أثينا سياسة تقشف جديدة لتوفير ما يقارب 48 مليار اورو؛
- 23 افريل 2010 اليونان تعجز عن الاقتراض من سوق المال و اليونان تطلب المساعدة من الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي؛
- 2 ماي 2010 موافقة الاتحاد موافق الاتحاد الأوروبي و صندوق النقد الدولي على مساعدات إجمالية تصل إلى 150 مليار اورو و اليونان تلتزم باتخاذ إجراءات تقشفية صارمة؛

¹ يوسف على، دور البنوك الاستثمارية في خلق الازمات المالية، الملتقى الدولي الثالث حول التكتلات الاقتصادية في زمن الازمات، يومي 26، 27 فرييل 2012، جامعة واد سوف، الجزائر، ص 11.

² بالرجوع الى :

- لطفي مبروك، تسلسل زمني لازمة اليونان، تقرير لقناة روسيا اليوم، (على الخط) 2013/05/07، <http://www.youtube.com>

- برهوم اسماء، برهوم هاجر، مرجع سبق ذكره، ص ص 5، 6.

- 10 ماي 2011 وكالات التصنيف الدولية تزيد من خفض تصنيف اليونان و الحكومة اليونانية تعتمد برنامجا اقتصاديا بقيمة 28,4 مليار اورو يمتد إلى عام 2015؛
- 30 جوان 2011 البرلمان اليوناني يقر خطة تقشف اقتصادي بأغلبية ضئيلة و التي تتضمن زيادة الضرائب و خفض الأجور و خصخصة وتسريح عاملين في القطاع العام؛
- 21 جويلية 2011 دول منطقة الاورو تقدم لليونان حزمة ثانية من المساعدات بقيمة 159 مليار اورو، حيث شاركت البنوك الأوروبية الخاصة في هذه المساعدات بنحو 37مليار الاورو؛
- 21 سبتمبر 2011 البرلمان اليوناني يقر المزيد من عملية التقشف لعامي 2011 و 2012 لتفادي التخلف عن تسديد الديون؛
- 2 أكتوبر 2011 إعلان الحكومة اليونانية عن عجزها في خفض العجز لعام 2011؛
- 27 أكتوبر 2011 إعلان خطة إنقاذ تتضمن شطب 50% من ديون البنوك الأوروبية المستحقة على اليونان و تقديم 100 مليار اورو في شكل قروض للإنقاذ؛
- 15 نوفمبر 2011 طلب اليونان مساعدات قدرت ب 80مليار اورو لتجنب الإفلاس قبل بداية العام الجديد؛
- 15 مارس 2012 وافق صندوق النقد الدولي على قروض جديدة لتمويل اليونان بقيمة 28 مليار اورو.

الفرع الرابع: تداعيات أزمة اليونان

لعل أهم آثار هذه الأزمة على اليونان تتلخص فيما يلي:¹

1. يمثل عودة اليونان لعملتها القديمة نتيجة منطوية تلو خروجها من منطقة الاورو مما يعني العودة إلى عملة منعدمة القيمة عالميا، مما سيدفع دول أخرى للخروج من المنطقة؛
2. تسريح عدد كبير من عمال القطاع العام يصل عددهم إلى 100 ألف موظف قد يصل إلى 180 ألف بحلول 2015؛

¹ بالرجوع إلى:

- محمد يعقوبي ، عنتر بوتيارت، الاستثمار الاجنبي المباشر و الازمات الاقتصادية في بعض دول الاتحاد الاوروبي، اسباب، تداعيات، الملتقى الدولي الثالث حول التكتلات الاقتصادية في زمن الازمات، يومي 27، 26 فرييل 2012، جامعة واد سوف، الجزائر، ص 16.
- خالد شمت، تداعيات مفزعة لازمة المالية باليونان (على الخط) 2013/05/07، <http://www.aljazeera.net>
- نيكولاي ابوستولو، تسريح الموظفون تداعيات الازمة اليونانية، جريدة الاتحاد ، (على الخط) 2013/05/05، <http://www.alittihad.ae>

3. إتباع اليونان لبرامج التكيف و التعديل الهيكلي سيكون له آثار على الجانب الاجتماعي وهو ما ترجمه الاحتجاجات و الإضرابات خاصة فيما يتعلق بتخفيض الأجور حيث وصلت إلى 13,6% عام 2011 و مرشحة للانخفاض إلى 6% عام 2013؛
4. فقدان المصدقية في تصريحات الحكومة اليونانية سواء داخل دول الاتحاد أو خارجه؛
5. ارتفاع الضرائب منها ضريبة القيمة المضافة التي ارتفعت بنسبة 23% منذ نهاية 2009؛
6. فقدان الثقة في الأسواق المالية و النقدية اليونانية؛
7. انهيار المصارف المثقلة بالديون مما يدعو إلى تأميمها أو طرحها للبيع في إطار الخصوصية؛
8. انخفاض نسبة الاستثمارات المتجه نحو اليونان بسبب الأزمة و ارتفاع معدلات التضخم و انخفاض النمو الاقتصادي و عجز ميزان المدفوعات.

الفرع الخامس: أزمة اليونان و الاتحاد الأوروبي

لقد كان لازمة اليونان اثر بليغ على الدول الأوروبية ومن بينها ايرلندا حيث كانت الحصيلة العامة كارثي إذ ارتفع العجز العام إلى 32% من الإنتاج الداخلي العام، وهي نسبة عالية بما تسمح به القواعد المالية في منطقة الاورو التي وضعت سقفًا لا يتعدى 3%، كما وصل حجم الإنفاق إلى 50 مليار اورو و عائدات الضرائب لا تتعدى 31 مليار اورو و هو ما يؤثر بالحكومة للالتزام ببرنامج مالي في الميزانيات تكون أكثر صرامة و تقشفا لان إقدام الاتحاد الأوروبي و صندوق النقد الدولي على منح 85 مليار اورو كمساعدات مالية لايرلندا لتجاوز أزمته المالية يتطلب التقيد بشروط الاتحاد الصارمة المتمثلة في تقليص الإنفاق العام لتوفير 15 مليار اورو، وتوفير 6 مليارات اورو في ميزانية تقليص العجز العام إلى ما يقارب 10% بدلا من 32% و يعتبر هذا العجز الهائل مثار قلق لان ايرلندا تعتبر الحلقة الأضعف في منطقة الاورو بعد اليونان.¹

كما انتقلت الأزمة إلى الدول الأوروبية الأخرى حيث وصل العجز المالي فيها لحدود مرتفعة ففي البرتغال وصل إلى 3,8% و في اسبانيا إلى 10% و هو ما جعل الأمل في استعادة الانتعاش يتلاشي، كما انهارت مؤشرات الأسهم في لندن ، باريس و فرانكفورت و أسواق موسكو ما بين 2- 5 و سجلت أسواق دول شمال أوروبا خسائر

¹ سيمون سمان، اليونان و البرتغال مصدر قلق في منطقة اليورو، مجلة الاداري، (على الخط) 2013 /05/05،

تتراوح ما بين 2- 4، كما وصلت خسائر داو جونز للأسهم الصناعية أكثر من 250 نقطة.¹

تعرضت إيطاليا لهذه الأزمة حيث تم تخفيض التصنيف الائتماني لإيطاليا من طرف شاندارد اندبورز من (A+/A-1 إلى A/A-1 معلنة بذلك عدم قدرة إيطاليا على خفض الإنفاق العام كما ارتفع حجم الدين حيث وصل إلى 2,2 تريليون دولار عام 2011 إي بنسبة 120% من الناتج المحلي الإجمالي. وفيما يلي جدول يوضح العجز في ميزانية بعض الدول الأوروبية:

جدول رقم (09): نسبة العجز في الميزانية في دول منطقة الاورو لعام 2010

الدولة	نسبة العجز في الميزانية (%)	الدولة	نسبة العجز في الميزانية (%)
ايرلندا	14,4	بلجيكا	5,8
اليونان	12,4	قبرص	5,7
اسبانيا	10,1	النمسا	5,5
فرنسا	8,2	ايطاليا	5,3
البرتغال	8	المانيا	5
سلوفينيا	7	فنلندا	4,5
نيوزيلاندا	6,1	مالطا	4,4
تشيكوسلوفاكيا	6	لوكسمبورغ	4,2

المصدر: حبيب الشمري، أزمة اليورو...6 تداعيات على الاقتصاد العالمي أبرزها الدوارة، (على الخط)

<http://www.afeqt.com>.

الفرع السادس: اثر أزمة اليونان على منطقة الاورو و آليات مواجهتها
يمكن إبراز أهم التداعيات الأزمة في النقاط التالية:

¹ ثناء فؤاد عبد الله، اوروبا تعاملت مع أزمة اليونان المالية تحت شعار "انا ومن بعدي الطوفان"، (على الخط) 2013/05/05، <http://www.masress.com>

1. انخفاض سعر الاورو مقابل الدولار الأمريكي سيحقق فوائد هامة للولايات المتحدة الأمريكية حيث يشكل الدولار عملة التمويل الرئيسية مما سيفيد المستثمرين في الاقتصاد الأمريكي في احتفاظهم بمعدلات منخفضة ، كما أن ارتفاع سعر الدولار سيساهم في تراجع الخسائر فقط؛
 2. ستؤدي أزمة المديونية الأوروبية إلى ارتفاع الأسعار عموماً نظراً لانخفاض حركة السوق و ظهور ملامح للركود العالمي؛
 3. ستؤدي أزمة إلى انخفاض التصنيف الائتماني لبعض الدول الأوروبية و هو مؤشر خطير سيحد من فرص هذه الدول في جذب الاستثمارات الضرورية إليها و من ثم سيحد من قدرتها على الحصول على القروض المختلفة؛
 4. تراجع أسعار المواد الأولية و بصفة خاصة النفط؛
 5. ازدياد الضغوط بصورة حادة على الاورو و استمرار تراجعه أمام الدولار و تراجع الثقة فيه كعملة دولية؛
 6. انتشار برامج التقشف الاقتصادي حيث سيضطر الدول ذات الدين العام الضخم أن تخضع نفسها لبرامج تقشف قاسية من خلال زيادة الضرائب و تخفيض الإنفاق بكل أشكاله مما يؤدي إلى ارتفاع مستويات البطالة و انخفاض معدلات النمو¹؛
 7. في حالة خروج اليونان من الاتحاد الأوروبي قد يؤدي إلى زوال منطقة الاورو.
- و لتجاوز هذه الأزمة تم وضع بعض الحلول للخروج منها و تتمثل في:²
1. تقديم حزمة إنقاذ مالية لليونان للتقليل من العجز و الإفلاس والتي تعتبر مجرد مساعدات لشراء الوقت ليتسنى لهم دراسة الخيارات المختلفة لمعالجة الأزمة؛
 2. تعزيز رأس مال البنوك بمليارات الاوروات للتأكيد للأسواق بان الإفلاس اليونان و البرتغال لن يتسبب في أزمات مماثلة في دول منطقة الاورو الأخرى؛
 3. محاولة تعزيز الثقة في العملة الأوروبية عن طريق 3محاور تركز على إعادة رسملة البنوك و تعزيز صندوق الاستقرار الأوروبي عن طريق زيادة رأس ماله بصورة كبيرة ، وربما السماح بإعلان إفلاس اليونان بحيث تتم إعادة هيكلة ديونها؛
 4. خطة الإنقاذ التي تستهدف شطب 50% من ديون اليونان؛

¹ رديف مصطفى، اسماعيل مراد، مرجع سبق ذكره، ص ص 17، 18.

² موساوي عمر، عدنان محريف، أزمة اليونان، الملتقى الدولي الثالث حول التكتلات الاقتصادية في زمن الازمات، يومي 26، 27 فرييل 2012، جامعة واد سوف، الجزائر، ص 8.

5. قيام صندوق النقد الدولي و صندوق الاستقرار الأوروبي بتقديم أقساط من خطط الإنقاذ المتفق عليها لليونان، لكن هذا الحل سيكون مؤقت إلى إن يباشر الزعماء الاوروبيين في تعزيز صندوق الاستقرار الأوروبي؛
6. وافق صندوق النقد الأوروبي في 21 مارس 2012 على منح اليونان قرض جديد بقيمة 28 مليار اورو بموجب التسهيل التمويلي الممد و هو تسهيل للبلدان التي تجري إصلاحات لمعالجة أوجه ضعف عميقة الجذور.

المطلب الرابع: أثار الصراع بين الاورو والدولار على الاقتصاد الجزائري

يؤثر تراجع قيمة الدولار كثيرا على احتياجات الدول المصدرة للمحروقات أساسا على غرار الجزائر التي تجد نفسها أكثر تأثرا بالنظر لارتباطها المزدوج بالدولار والاورو .

الفرع الأول: تأثير الصراع على بنية التجارة الدولية.

أولا: التأثير على المبادلات الخارجية الجزائرية .

كان سبتمبر 2005 تاريخا لبداية التعاملات الرسمية بين الجزائر ودول الاتحاد الأوروبي في إطار ما عرف باتفاق الشراكة و بعد عام من سريان الاتفاق تشير آخر أرقام كفتي الميزان التجاري الجزائري نهاية 2006 إلى التراجع الحاد في الواردات بنسبة 2.2% وحيث وصلت إلى 8.61 مليار دولار أمريكي مقابل 808 مليار دولار، وكان المركز التابع للجمارك الجزائري قد أوضح في تقرير نشر أن الفائض في الميزان التجاري بين الجزائر و أوروبا بلغ 12.5 مليار دولار خلال هذه الفترة لصالح الجزائر، إذ شهدت الصادرات الجزائرية معظمها من النفط و الغاز إلى دول الاتحاد ارتفاعا بنسبة 1.45% خلال الأشهر التسعة من 2006 أي حوالي 37.58% من الإجمالي صادرات الجزائر و البالغة 40.061 مليار دولار خلال الأشهر التسعة الأولى من العام 2006.¹

وقد تراجع سعر الاورو مقابل الدينار من 99 إلى 101 دينار، هذا التطور يعكس حسب خبراء ماليين عودة العملة الأوروبية إلى مرحلة النمو الايجابي وضعف الدولار الأمريكي، في وقت أشار فيه تقرير أوروبي إلى أن ارتفاع قيمة العملة

¹ سميرة بن، في قراءة لكفتي ارصدة الميزان التجاري، مجلة اقتصادية، السنة الاولى، الجزائر، افريل 2007، ص ص 22، 23.

الأوروبية ساهم في جعل قيمة المنتجات الموجهة للتصدير أكثر غلاء، وسيكون لذلك أثرا على حجم الصادرات الموجهة إلى العديد من المناطق .
وتبقى الجزائر من بين الدول المندمجة في السوق الدولية والمتعرضة للتأثير مباشرة، خاصة وان نسبة 68 % من تعاملاتها التجارية تتم بالعملة الأوروبية ،بينما صادراتها تتم بالدولار.

ورغم انتهاج الولايات المتحدة لسياسة "الدولار القوي" ، إلا أن سعر صرف العملة الأمريكية شهد تراجعاً كبيراً مقابل العملات الأساسية ، فالجزائر تباع بترولها وغازها بالدولار كعملة دولية تجري بها المبادلات الواسعة بين جميع الأطراف ، ولكنها تستورد وتؤمن معظم وارداتها من دول الاتحاد الأوروبي ، كما تزداد قيمة هذه الواردات كالتجارة ، وشكلت المواد الغذائية والسلع الصناعية والمعدات والآلات والمواد المصنعة الحصة الأكبر من مجموع الواردات ، حيث لعب القرب الجغرافي من أوروبا دوراً هاماً في تطوير العلاقات الاقتصادية الأوروبية ، وبالتالي إطلاق الاورو مع بداية الألفية الثالثة يمكن أن يؤثر على زيادة قيمة الواردات الجزائرية من دول الاتحاد الأوروبي وتتأثر مباشرة وتسجل ارتفاعاً في ثمنها بصورة مضاعفة، بفعل ارتفاع في قيمة صرف الاورو أولاً وبفعل ارتفاع كلفة النقل والشحن والتأمين نتيجة ارتفاع سعر البترول ، ونظراً إلى الفرق الكبير بين العملتين فان الجزائر تتكبد هذا الفرق بالملايير من الدولارات.¹

ثانياً : الصراع على النفط والغاز

تشكل عائدات البترول مورداً أساسياً لخزينة الدولة وعنصر اندماج كبير للاقتصاد العالمي ، حيث يمكن القول أن العائدات من النفط والغاز مكنت الجزائر من تدارك نقاط ضعف كبيرة في التوجه الاشتراكي لمدة 20 سنة متتالية ، فالمحروقات تحتل الصدارة في صادرات الجزائر أي ما يقارب 97.8 % أي ما قيمته 18.73 مليار دولار عام 2008 حيث يقدر فيه سعر النفط حوالي 105.98 دولار للبرميل في فيفري 2008 غير أن مستويات الأسعار المرتفعة للنفط تتضاءل مفعولها أساساً مع ضعف العملة الأمريكية للدولار ، وهي عملة التداول الرئيسية في السوق البترولية ، حيث صرح الرئيس لمنظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) وزير الطاقة والمناجم الجزائري شكيب خليل "أن الدولار هو الآن مقياس (بارومتر) لأسعار النفط" حيث أن اسعار النفط تتحرك باتجاه مضاد لتحرك الدولار ، وهناك علاقة مباشرة بينهما.

كما صرح بان كل شيء يعتمد على تطور الدولار، فهو مقياس لما سيحدث. لسياسات تسعير النفط بالدولار في الأسواق العالمية فهناك من يطالب بعض

الدول المنتجة باستخدام نظام جديد للتسعير ، الأمر الذي جعل السوق النفطية في حالة ترقب لما ستؤول إليه التطورات اتجاه تلك المسألة¹.

الفرع الثاني: تأثير الصراع على سياسة الصرف والمديونية

بروز الاتحاد الأوروبي بعملة منافسة للدولار كعملة احتياطي سيكون للجزائر فرصة التنويع الاحتياطي من العملات الأجنبية وفقا لعملتين أساسيتين ، مما يعطي لمتخذي القرار حرية لاختيار في استخدام الاحتياطي الجزائري من العملات الصعبة ن الأمر الذي يوفر لبلداننا مزيدا من الأمان والاستقرار سواء بالنسبة لسياسة الصرف أو على مديونيتها .

أولا : تأثير الصراع على سياسة الصرف²

1 احتياط الصرف: بعد أن سجلت الجزائر أكثر من 150مليار دولار كنتاج محلي خام ،سجلت مايقارب 80مليار دولار كاحتياطي للصرف و 180طن من الذهب مما يضعها في المرتبة الثانية عربيا ومع تحقيق 52 مليار دولار كإيرادات نفطية مع نهاية عام 2006 . ومنذ عام 2002 واحتياطي الصرف الجزائري يرتفع بمقدار 10 مليار دولار سنويا متدعما بفضل ارتفاع النفط في السوق العالمية .

يعد بنك الجزائر المسؤول عن إدارة وتوظيف الاحتياطيات من الصرف ويحدد ماهو من ضمن احتياطيات الصرف المخصصة لتغطية قيمة العملة ،أما بقية احتياطيات الصرف فتخصص لدعم استقرار سعر الصرف أو سداد أو خدمة أصل الدين العام المتوجب للخارج مقابل العملات الرئيسية الأجنبية 69% مقابل الاورو و 77% مقابل الدولار ،وضمن التوازن في الأسواق البنكية للصرف .

وأمام سعي الاتحاد الأوروبي إلى أن يصبح الاورو عملة احتياط تنافس الدولار ،وإذا نجحت أوروبا في ذلك، فإنها تحد من المنافع التي تعود على الوم باعتبارها الدولة التي تصدر عملة الاحتياط ، وان هذا التنافس سيعطي للجزائر فرصة للتنويع الاحتياطي من العملات الأجنبية وفقا لعملتين أساسيتين مما يعطي لمتخذي القرار حرية الاختيار في استخدام الاحتياطي الجزائري من العملات الصعبة الأمر الذي يوفر لبلادنا مزيدا من الاستقرار .

فالجزائر تشهد حاليا تسجيل أكثر من 90مليار دولار مع نهاية 2007،والمقدر حاليا بأكثر من 80مليار دولار ويمثل الاورو منه أكثر من 50% من تركيبته (2007) مقابل الدولار الأمريكي ،مع العلم أن الجزائر تخسر جراء تقلبات أسعار صرف الدولار مقابل الاورو ما بين 560 و800 مليون دولار .

¹ وليد خديوي، النفط في اسبوع(العلاقة بين انخفاض الدولار وارتفاع النفط الخام)،(على الخط)2013/05/13

<http://www.alhayat.com>

² سميرة بن،الوضعية المالية الجزائرية تتحسن باستمرار دولارات تترام و الذهب يتكدس، المجلة الاقتصادية، الجزائر،أفريل 2007، ص ص 23،24.

2 سعر الصرف: في آخر تقرير للبنك حول وضعية الاقتصاد الجزائري تشير الأرقام الخاصة بأسعار الصرف إلى بلوغ متوسط سعر الصرف الرسمي السنوي 73.84 دينار في الوقت الذي قدر متوسط سعر الصرف غير الرسمي حوالي 100 دينار للاورو (99.87 دج لكل اورو) وهو أعلى مستوى لسعر صرف الاورو في البنوك التجارية الجزائرية، وهو ما بين حدة التراجع الخطير للعملة الوطنية. وارجع الخبراء أسباب هذا التراجع في قيمة العملة الوطنية وانعكساتها السلبية الخطيرة على ارتفاع الأسعار المستوردة المرتبطة بسوق الصرف، بجانب القرار الغريب المتمثل في الربط الغير معلن من طرف الحكومة للعملة الوطنية بالدولار إلى غاية 2009 في وقت يعيش فيه الدولار أصعب فترة في تاريخه مقابل الاورو.

وظهر جليا تراجع الدينار بشكل ملفت للانتباه حيث سارعت العديد من الشركات العالمية في الجزائر إلى رفع سعر المواد المستوردة بنسبة مرتفعة جدا وصلت إلى 30 % في بعض الحالات، كما سارعت المؤسسات إلى وقف تداول بعض المواد والسلع إلى غاية تحديد أسعارها بسبب التراجع المستمر للعملة الوطنية. في حين اغلب واردات الجزائر من منطقة الاورو.

ثانيا: تأثير الصراع على المديونية

نجحت الجزائر في تسوية ملف المديونية الخارجية التي على عاتقها، فقد ساهمت سلسلة الاتفاقيات المبرمة مع الدول 16 عضو في نادي باريس و البنوك العضو في نادي لندن فضلا عن الاتفاقية التي أبرمت مع الهيئات المالية و الجهوية و عدد من الدول، في تخفيض قيمة المديونية الخارجية في نوفمبر 2006 الى اقل من 5مليار دولار او 5 من الناتج المحلي الاجمالي، في انتظار مباشرة مفاوضات جديدة لتسوية الديون الخارجية الجزائرية.

ونظرا للأوضاع الراهنة، ونتيجة لارتفاع الاورو و انخفاض الدولار فان ذلك سيؤثر على تسديد الديون وزيادة خدماتها، باعتبار المديونية الخارجية للجزائر تتألف من نسبة كبيرة من الدولار مقابل نسبة تفوق 30 % من العملات الأوروبية، فان ذلك من شأنه أن يظهر حالة من عدم اليقين حول القيمة الفعلية لخدمة الديون، فمن الممكن أن ترتفع قيمة الاورو في المستقبل، حيث أن انخفاض معدل صرف الدولار مقابل الاورو سيزيد من قيمة المديونية المسماة بالاورو لأننا سنحتاج إلى عدد اكبر من الدولارات لتسديدها، والعكس يؤدي إلى انخفاض قيمة المديونية¹.

الفرع الثالث: سبل الجزائر للتخفيف من حدة الصراع

إن دخول الاورو حيز التداول والذي من المترقب أن يتميز بالاستقرار، و كونه الشريك التجاري الأول للجزائر، فان ذلك من شأنه أن يتيح عدة خيارات إستراتيجية

¹ حفيظ صوالي، مرجع سبق ذكره.

ورهنات صعبة للسلطة النقدية في الجزائر لحساب سعر الصرف، حيث من الممكن في الأمد القصير ربط الدينار بالاورو ويكون هذا في إطار اتفاقية الشراكة الاورومتوسطية في قيمة الدينار .

- إعطاء ثقة اكبر في قيمة الدينار؛
- تحقيق استقرار اكبر في سعر صرف الدينار مما ينتج الفرصة لجلب المستثمرات الأوروبية نحو الجزائر؛
- الاستفادة من الأسواق المالية الأوروبية من خلال الثقة في قيمة الدينار الجزائري على اعتباره مستقرا، ولكن خيار ربط الدينار بالاورو سيكون على حساب السياسة النقدية الوطنية التي ستكون منصاعة لمعايير اتفاقية ماستريخت، مما يجعل الدينار يتحمل قيمة غير حقيقية، لكون الأداء الاقتصادي في الجزائر لازال ضعيفا وهو ماسيؤدي إلى ارتفاع التضخم للمحافظة على الاستقرار اتجاه الاورو.

ولكن الخيار الأكثر عقلانية هو الذي من الممكن أن يقلل من آثار التقلبات في سعر صرف الدولار، وهو إمكانية ربط الدينار بسلة عملات رئيسية مع مرونة تفضيلية الاورو لإعطاء استقرار اكبر للدينار الجزائري، والأخذ بعين الاعتبار حصة الاتحاد الأوروبي للتجارة الخارجية للجزائر، وبالتالي يساهم هذا الاختيار في تنشيط التجارة الخارجية للجزائر.¹

وتجدر الإشارة إلى أن تنويع الاحتياطي مع التوجه التفضيلي للاورو وسيقلل من مخاطر الصرف المتتالية من تقلبات قيمة العملات وأسعار صرفها، وفيما يخص المديونية الخارجية فانه على الجزائر أن تراعي تنوع العملات التي يتألف منها الدين العام الخارجي، وربطها بالعملات التي تتكون منها عائدات التجارة الخارجية للجزائر مع إعادة النظر في تكوين الاحتياطي .

كما أن من الأفضل للجزائر أن تحدد أسعار بعض المواد الأولية بالاورو، ولهذا تلجا الجزائر إلى طلب الاورو كعملة لتسوية تعاملاتها النفطية مع دول الاتحاد نظرا لكون 59% من الواردات الجزائرية مصدرها أوروبا، وبهذا سوف تقضي على مخاطر تقلبات أسعار الصرف ويمكن الجزائر من المحافظة على قدرتها التنافسية والقضاء على المفارقة الموجودة بين المديونية وحصيلة الواردات.

¹ بن جرادى فراس ثابت واخرون، الاورو، اكسبرس لطباعة و النشر، الامارات العربية، 2000، ص 170-173.

الخلاصة

إن العملة الأوروبية الموحدة "الاورو" تستند على مقومات تجعلها ترتقي إلى مستوى العملة الدولية التي لا بد عليها أن تحقق الاستقرار الدولي الذي تقوم عليه الولايات المتحدة الأمريكية منفردة بإدارته، مستندة في ذلك على القوة العسكرية و السياسية والإقتصادية.

يعتبر الدولار العملة المحورية وعملة الاحتياط الدولية الى جانب كونه العملة الاساسية التي تقبل في التسويات الدولية، وقد كان من نتيجة ذلك ان أصبح الاقتصاد الأمريكي بمثابة البنك الدولي الذي يمول العالم بعملة الاستثمارات والمعاملات الدولية مما أتاح للدولار من السيطرة على النظام النقدي الدولي.

وبظهور الاورو تم تغيير النظام النقدي الدولي من أحادي القطب (العملة الرئيسية) إلى ثنائي القطب (العملتان الرئيسيتان للنظام النقدي الدولي هما الدولار والاورو).

الخاتمة العامة

إن التحولات الاقتصادية الجذرية التي تعرض لها الاقتصاد العالمي منذ بداية القرن السابق، من تغيير نظام قاعدة الذهب إلى نظام التعويم المدار مروراً بنظام بريتن وودز، دفع برؤساء الدول والحكومات الأوروبية إلى التفكير في إنشاء بديل للنظام النقدي العالمي، يتميز بالاستقرار أكثر.

إنطلاقاً من هذا الوضع تم إنشاء سوق أوروبية مشتركة عام 1970 من قبل مجموعة من الخبراء بوضع خطة من أجل تحقيق الوحدة النقدية الأوروبية بصورة تدريجية، و تمت المصادقة على هذه الخطة في عام 1971، إلا أن هذه الخطة تأثرت بفعل عوامل داخلية، لكن هذه الفكرة تم إحيائها من خلال نظام نقدي أوروبي عام 1971 يهدف إلى وضع آلية لسعر الصرف، يساهم في إقامة منطقة للاستقرار النقدي في أوروبا. وقد تسارع هذا المسار ابتداءً من عام 1989 بعد اعتماد مخطط ديلور من أجل وحدة اقتصادية ونقدية أوروبية.

عقب المصادقة على هذا المخطط تم إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال في عام 1990، و كثرت اللقاءات و المناقشات المتعلقة بقيام الإتحاد الاقتصادي و النقدي بداية من الفتح من جويلية 1999، وبالفعل تم إصدار عملة موحدة في الفتح من جانفي من عام 2002.

وبظهور "الاورو" واجه الدولار تحديات عديدة التي أثرت على قوة الولايات المتحدة الأمريكية الاقتصادية والسياسية في ظل وجود صعوبات و أزمات نقدية متكررة ساهمت بانهيارات مستمرة لقيمة الدولار، و الذي أدى بدوره إلى حدوث أزمات مماثلة واجهتها الدول الأوروبية.

ولأجل الدراسة وضعنا بعض الفرضيات تحت الاختبار، فكانت الإجابة كالتالي:

1. تركزت الفرضية الأولى في أن النظام النقدي الدولي عرف عدة مراحل ابتداءً من قاعدة الذهب مروراً إلى نظام بريتن وودز وصولاً إلى نظام التعويم المدار ولكن كل هذه المراحل عرفت عدة مشاكل عملت على انهيار هذه الأنظمة و ظهور على أعقابها النظام الموالي لها و كل هذا بحثاً عن نظام نقدي يمتاز بالاستقرار لأسعار الصرف بين دول العالم.

2. أما الفرضية الثانية تبين أن ظهور الإتحاد النقدي الأوروبي جاء نتيجة لتطور النظام النقدي الدولي، وكذلك لرغبة أوروبا في حماية اقتصادها من الأزمات النقدية التي تسببت فيها اضطرابات الدولار الأمريكي .

3. أما الفرضية الثالثة التي جاءت لإظهار هل أن ظهور الأورو سيكون منافساً للدولار، فقد أظهرت الدراسة أن الحجم الاقتصادي لدول الإتحاد الأوروبي حالياً

و كذا طلبات الدول بالانضمام إلى الإتحاد الأوروبي و الذي سيزيد الاورو كعملة دولية جديدة ثقة و يمنحه موقعا أكثر قوة، وسيكون أكبر و أشد منافس للدولار. و من بين النتائج التي تم استخلاصها من الدراسة ما يلي:

1. إن دول الإتحاد الأوروبي اتبعت عنصر التدرج في وحدتها الاقتصادية والنقدية، و هذه التجربة امتدت أكثر من أربعين عاما، من إنشاء المجموعة الاقتصادية الأوروبية سنة 1957 وصولا إلى مرحلة الإتحاد الاقتصادي و النقدي.

2. استطاعت العملة الأوروبية الموحدة تجاوز الدولار الأمريكي و تعزيز قوتها في أسواق الصرف و كسب ثقة المتعاملين، و هذا باعتمادها على قوة اقتصاد منطقة الاورو و كذا استغلالها لمجموعة من العوامل منها: انهيار أسعار الأوراق المالية خاصة في بورصة "نيويورك"، خفض الاحتياطي الفيدرالي نسبة الفائدة على الدولار بنصف نقطة في نوفمبر 2002.

3. إن البنك المركزي الأوروبي أوكلت إليه إدارة السياسة النقدية الأوروبية الموحدة، و السهر على الإلتزام بضوابط ميثاق الإستقرار و النمو و المتمثل في معاهدة "ماستريخت"، و بالتالي فهو يكيّف سياسته في مجال تحديد أسعار الفائدة و تضخم الأسعار بقصد مواجهة الآثار الاقتصادية و الإجتماعية السلبية الناتجة عن تعرض أي عضو من أعضاء الإتحاد الاقتصادي و النقدي إلى أزمات مالية محتملة.

4. إن الاضطرابات المالية التي مرت بها منطقة الاورو، و تفاقم مشكلة الديون السيادية لليونان خلال عام 2011م، مما ساهم في تزايد المخاوف من مدي قدرة البلدان علي تثبيت دينها العام خلال عام 2012م، بشكل سيؤدي بلا مفر إلي خفض جديد في التدفقات النقدية.

و في آخر عملنا يمكن أن نخرج بمجموعة من الاقتراحات نوجزها فيما يلي:

الإقتراح الأول: الاستعداد الأمريكي للتعاون مع منطقة الاورو:

من المهم في هذا السياق استعداد الولايات المتحدة الأمريكية للتعاون الاقتصادي والنقدي مع بلاد الاورو و خاصة في ميدان استقرار أسعار الصرف بين الدولار و العملة الأوروبية الموحدة. فمن بين مشاريع التعاون الأوروبي الأمريكي المتداول حاليا إنشاء ما يسمى بـ "سوق تجارية جديدة" أي منطقة تبادل حر بين الإتحاد الاقتصادي النقدي من جهة و الولايات المتحدة الأمريكية من جهة ثانية. إن إحداث مثل هذا الإطار من شأنه أن يؤدي إلى تعاون نقدي بين الطرفين يساعد بلا شك على تحقيق إستقرار أفضل في سعر الصرف بين الاورو و الدولار.

*** الإقتراح الثاني:** إقناع بريطانيا بالانضمام للإتحاد:

يتمثل الإنضمام السريع للمملكة المتحدة إلى العملة الأوروبية الموحدة عاملاً أساسياً في نجاح تدويل هذه العملة، إذ أن بقاء هذه القوة الاقتصادية والنقدية لمدة غير محددة خارج الإتحاد النقدي من شأنه أن يشكك في مصداقية الأورو على المستوى العالمي كما من شأنه أن يؤثر على إستقرار هذه العملة. فالمملكة المتحدة تمثل سوقها النقدية و المالية مكانة مرموقة على المستوى العالمي لا يمكن إهمالها.

* الإقتراح الثالث: على العملة الأوروبية الموحدة أن توازن بين خصائص عملة قوية و مستقرة من جهة ملبية بذلك حاجات المستثمرين والمدخرين و أن لا يؤثر إرتفاعه أيضاً على وتائر النمو في دول الإتحاد النقدي من جهة ثانية.

آفاق الدراسة:

في الحقيقة نرى أن هذا العمل المقدم يمثل محاولة للبحث عن آثار ظهور هذا المولود الجديد المتمثل في " الأورو" على آليات سير النظام النقدي الدولي، و قد ركزنا من خلال هذه الدراسة على إظهار العلاقة بين العملة الأوروبية الموحدة بالنظام النقدي الدولي، إلا أن اعتماده على مصطلح " العلاقة" لا يعني إعطاء حكم قاطع، بل محاولة استنتاج تداعيات هذه العلاقة في المستقبل بصورة تتطابق مع الواقع الاقتصادي العالمي معتمد في ذلك على المعلومات و المعطيات المتوفرة. كما لا يعتقد انه أحاط بكل الجوانب المتعلقة بالموضوع، سواء في جانبه المعلوماتي أو حتى المنهجي بالرغم من الجهد المبذول. لهذا نرى أن هذا الموضوع يمكن أن يشمل بحوثاً أخرى تتخذ الجوانب غير المعالجة فيه، و بالتالي تمثل إشكاليات لأبحاث أخرى في المستقبل.

قائمة المراجع

❖ الكتب بالعربية

1. احمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، تطور الفكر والواقع الاقتصادية، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 1984.
2. احمد فريد مصطفى، سهير محمد حسين، السياسات النقدية و البعد الدولي للارو، مؤسسة شباب الجامعة، 2000.
3. اسماعيل ابراهيم الطراد، ادارة العملات الاجنبية، مطبعة روزنا، الاردن، ط1، 2001.
4. بسام الحجار ، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت، ط1، 2003.
5. بسام الحجار، نظام النقد العالمي و اسعار الصرف، دار المنهل اللبناني، بيروت، ط1، 2009.
6. بن جرادي فراس ثابت واخرون، الاورو، اكسبرس لطباعة و النشر، الامرات العربية، 2000.
7. جون هدسون، مارك هرندر، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار المريخ ،دون مكان النشر، 1987.
8. حيدر هاشم، ازمة الدولار، المؤسسة العربية للدراسات ،بيروت، ط1، 1971.
9. رمزي زكي، الاحتياطات الدولية و الازمات الاقتصادية في الدول النامية، دارالمستقبل العربي، ط1، 1994.
10. زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي ، الدار الجامعية الجديدة، الاسكندرية، مصر، 1999.
11. زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي(نظرة عامة على بعض القضايا)، الدار الجامعية، دون مكان النشر، 1998.
12. زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية، لبنان، بدون سنة النشر.
13. سمير صارم، اليورو، دار الفكر، دمشق، 1999.
14. سمير صارم، اوروبا و العرب، دار الفكر المعاصر، بيروت، بيروت، 2000.
15. سمير محمد عبد العزيز، التكتلات الاقتصادية الاقليمية في اطار العولمة، مكتبة و مطبعة الاشعاع الفني، الاسكندرية، ط1، 2001.

16. صبحي تادرس قريصه، مدحت محمد العقاد، النقود و البنوك و العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، بيروت، 1983.
17. ضياء مجيد الموسوري، الاقتصاد النقدي، المؤسسات النقدية و البنوك التجارية و البنوك المركزية، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 1998.
18. عادل احمد حشيش، مجدي محمود شهاب، اساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2003.
19. عبد الحسين جليل ،عبد الحسن الغالبي، سعر الصرف و ادارته، دار صفاء، عمان، ط1، 2011.
20. عرفان تقي الحسني، التمويل الدولي، دار المجدلاوي للنشر، عمان، ط2، 2002.
21. عماد يونس، وحدة النقد، مؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، 2005.
22. فريد راغب النجار، اليورو العملة الاوروبية الموحدة، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2004.
23. فليح حسن خلق، العلاقات الاقتصادية الدولية ، مؤسسة الوراق ، عمان ، ط 1، 2001.
24. قحايرية امال، الوحدة النقدية الاوروبية ، مطبعة جامعة الجزائر، الجزائر، 2006.
25. كاظم محمد نوري الشمري، النقود و المصارف و النظرية النقدية، دار زهران للنشر، عمان، 2008.
26. مجدي محمود شيهاب ،الوحدة النقدية الاوروبية الاشكليات و الاثار المحتملة على المنطقة العربية ،دار الجامعة الجديدة ،مصر ،1998.
27. محسن احمد الخضيرى، اليورو الاطار الشامل و الكامل للعملة الاوروبية الموحدة،مجموعة النيل العربية، القاهرة، ط1، 2002.
28. محمد دويدار ، اسامة الفولي، مبادئ الاقتصاد النقدي، الدار الجامعية الجديدة، الاسكندرية، 2003.
29. محمد صالح عبد القادر، محضرات في النقود و البنوك و النظرية النقدية، دار الفرقان للنشر، عمان، ط1، 1997.
30. محمد عيسى عبد الله، موسى ابراهيم، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار المنهل اللبناني، بيروت، ط1، 1998.
31. مدحت صادق، النقود الدولية و عمليات الصرف الاجنبي، دار غريب للطباعة، القاهرة، ط1، 1997.

32. مروان عطون، الاسواق النقدية و المالية، مشكلات البورصات و انعكاساتها على البلدان النامية، ديوان المطبوعات الجامعية، 1993.
33. مغوري شلبي علي، اليوروو الاثر على اقتصاديات البلدان العربية و العالم، مكتبة زهراء الشرق، الاسكندرية، 2000.
34. نعمة الله نجيب و اخرون ،مقدمة في اقتصاديات النقود و الصيرفة و السياسات النقدية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2001.

❖ ملتقيات

1. بخاري الحلو، عايب وليد، مستقبل الاتحاد الاقتصادي والنقدي الاوروبي في ظل ازمة الديون السيادية لليونان، الملتقى الدولي الثالث حول التكتلات الاقتصادية في زمن الازمات، يومي 27، 26 فرييل 2012، جامعة واد سوف، الجزائر.
2. برهوم اسماء، برهام هاجرن ازمة اليونان، الملتقى الدولي الثالث حول التكتلات الاقتصادية في زمن الازمات، يومي 27، 26 فرييل 2012، جامعة واد سوف، الجزائر.
3. رديف مصطفى، اسماعيل مراد، ازمة اليونان وتداعياتها على دول منطقة الاورو، الملتقى الدولي الثالث حول التكتلات الاقتصادية في زمن الازمات، يومي 27، 26 فرييل 2012، جامعة واد سوف، الجزائر.
4. سالم محمد عبد العزيز سالم، مداخلة بعنوان دور التكتلات الاقتصادية العالمية في الوقاية من ازمات النظام الراسمالي المتتالية، الملتقى الدولي الثالث حول التكتلات الاقتصادية في زمن الازمات، يومي 27، 26 فرييل 2012، جامعة واد سوف، الجزائر.
5. محمد يعقوبي ، عنتر بوتيارت، الاستثمار الاجنبي المباشر و الازمات الاقتصادية في بعض دول الاتحاد الاوروبي، اسباب، تدعيات، الملتقى الدولي الثالث حول التكتلات الاقتصادية في زمن الازمات، يومي 27، 26 فرييل 2012، جامعة واد سوف، الجزائر.
6. موساوي عمر، عدنان محريفن ازمة اليونان، الملتقى الدولي الثالث حول التكتلات الاقتصادية في زمن الازمات، يومي 27، 26 فرييل 2012، جامعة واد سوف، الجزائر.
7. يوسف علي، دور البنوك الاستثمارية في خلق الازمات المالية، الملتقى الدولي الثالث حول التكتلات الاقتصادية في زمن الازمات، يومي 27، 26 فرييل 2012، جامعة واد سوف، الجزائر.

❖ مجلات

1. بعد الهجوم على امريكا الانعكاسات على الاوساط الاقتصادية، مجلة الجيش، بيروت، العدد 460، نوفمبر 2001.

2. تشارلز اينوخ و اخرون، العمليات النقدية في الاتحاد الاقتصادي و النقدي الاوروبي، مجلة التمويل و التنمية، العدد02، جوان 1998.
3. جورج تافلاس، الاستخدام الدولي للدولار الامريكي و الاورو، مجلة التمويل و التنمية، العدد02، جزان 1998.
4. جين بيزاني وفيري، اعادة تشكيل الاقتصاد العالمي، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 46، العدد01، مارس 2009، ص 12.
5. رابح شريط، الاقتصاد الجزائري و اليورو، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، كلية العلوم الاقتصادية، العدد8، 2003.
6. سميرة بن، في قراءة لكفتي ارسدة الميزان النجاري، مجلة اقتصادية، السنة الاولى، الجزائر، افريل 2007.
7. سميرة بن، الوضعية المالية الجزائرية تتحسن باستمرار دولارات تتراكم و الذهب يتكدس، المجلة الاقتصادية، الجزائر، افريل 2007.
8. صلاح فلاح، نظام النقد الدولي و معضلة الدول الفقيرة، مجلة اتحاد العربية للعلوم التطبيقية، المجلد 1، العدد 3، 1999.
9. غسان العزي، اليورو و مستقبل الاتحاد الاوروبي، مجلة الدفاع الوطني، لبنان، العدد40، افريل 2002.
10. كاترين ل مان، عجز الحساب الجاري للولايات المتحدة هل يمكن احتماله، مجلة التمويل والتنمية، العدد01، مارس 2000.
11. ماجد عبد الله المنيف، تأثير عملة اليورو العالمية و العربية و انعكاساتها على تعاملات النفط، مجلة النفط و التعاون العربي، مجلد 25، العدد89، 1999.
12. ماريك بيلكا، اوروبا في شدة، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 46، العدد02، جوان 2009.
13. مايكل س ديبلر، تأثير الاتحاد الاقتصادي النقدي الاوروبي على رقابة صندوق النقد الدولي، مجلة التمويل والتنمية، العدد04، ديسمبر 1998.
14. نبيل بوفليح، دور صناديق الثورة السيادية في معالجة الازمة المالية والاقتصادية العالمية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 48-2010، 2009، 49.
15. النظام النقدي الاوروبي "النشأة"، الازمات"، النشرة الاقتصادية، بنك مصر، العدد1، مجلة الخمسون، 1997.
16. هايبر مايبير، اونجرز هورست، عملة واحدة للاتحاد الاوروبي، مجلة التمويل و التنمية، العدد03، سبتمبر 1992.
17. هورست اونجر، اوروبا تسعى الى الوحدة النقدية، مجلة التمويل و التنمية، العدد04، ديسمبر 1990.
18. اليسندرو براتي، جاون شنابي، تأثير الاتحاد الاقتصادي و النقدي الاوروبي على الاسواق المالية الاوروبية، مجلة التمويل و التنمية، المجلد 34، العدد03، 1997.

❖ جرائد

1. صندوق النقد 21 مليار دولار حساب الكلفة المباشرة لهجمات 11 ايلول، جريدة الجزيرة 21 ديسمبر 2001، العدد 10676.
2. عباس ابراهيم البغدادي، النظام النقدي العالمي بين نظام بريتين وودز و سيادة التعويم و الفوضى النقدية، جريدة الراي، العدد 192، 2 سبتمبر 2004.
3. محمد عبد الله البطاني، اسعار الصرف المساوي و الايجابيات، جريدة 26 سبتمبر، العدد 1379، 26 مارس 2008.
4. هارولد جيمس، الرفض البريطاني، جريدة العرب، العدد 8588، 17 ديسمبر 2011.

❖ تقارير وملاحق

1. البنك الدولي، التقرير السنوي للبنك الدولية 2009.
2. التقرير الاقتصادي "الاقتصاد العالمي رهن الديون الامريكية و الاوروبية، مركز البحوث والدراسات، السعودية، جانفي 2012.
3. حشاد نبيل، الاتحاد الاقتصادي و النقدي الاوروبي "من الفكرة الى اليورو"، سلسلة رسائل البنك الصناعي، بنك الكويت الصناعي، العدد 55، ديسمبر 1998.
4. كاتيا حداد، اليورو قد انطلق، ملحق الكفاح العربي، لبنان، 1999.

❖ الكتب باللغة الفرنسية

1. Andrew Brociner : L'Europe Monétaire, SME, UEM, Monnaie unique, Memo Seuil, Paris, Mars 1997.
2. Michel dupuy , le dollar, edition dunod, paris ,1999.
3. Mishel bialés et les autres, notion fondamentales d'economie, edition foucher, paris, 1998.
4. Pascal kauffman , Leuro, dunod , 2 eme edition, paris, 1999.

❖ مواقع الانترنت

1. احمد السيد النجار، اثار الازمة الامريكية على [اقتصاد العالم](http://www.digital.ahram.org.eg)
2. احمد العنزي، ازمة الدين الامريكي... الحل <http://www.alpha beta.argaam.com>
3. احمد نبيل فرحان، الدولار بين الحقيقة و الوهم <http://www.hrdiscussion.com>
4. محمد علاونة، هل تفاجئنا اسعار الذهب <http://www.assabeel.net>
5. ايمن محروس، الاثار الاقتصادية لهجمات سبتمبر <http://islamtoday.net>
6. ثناء فؤاد عبد الله، اوروبا تعاملت مع ازمة اليونان المالية تحت شعار "انا ومن بعدي الطوفان" <http://www.masress.com>

7. حفيظ صوالي، الاورو يقترب من مستوياته القياسية امام الدولار-el-<http://www.khabar.com>
8. سيمون سمعان، اليونان و البرتغال مصدر قلق في منطقة اليورو
<http://www.alidarimagazine.com>
9. شريط عابد، اثر استخدام العملة الاوروبية الموحدة على الاقتصاد العالمي و العربي
<http://arabeu.blogspot.com>
10. صلاح الصيفي، الدولار و تأثيره على الاقتصاد الدولي
<http://www.moheet.com>
11. الصين الخاسر الاكبر بازمة الديون الامريكية
<http://www.arabic.cnn.com>
12. الصين تتجاوز المانيا كأكبر دولة مصدرة في العالم
<http://www.bbc.co.uk>
13. طه عبد العليم، تقديم نظرة عامة
[//digital.ahram.org.eg](http://digital.ahram.org.eg)
14. عبد الله رزق، الدين الامريكي وامكانيات تجدد الازمة
<http://www.lebarmy.gov.lb>
15. عمر كوش، ازمة الدين الامريكي و انعكاساتها على الاقتصاد العربي
<http://www.alarabiya.net>
16. لطفي مبروك، تسلسل زمني لازمة اليونان
<http://www.youtube.com>
17. خالد شمت، تداعيات مفزعة لازمة المالية باليونان
<http://www.aljazeera.net>
18. مجلس النواب يقر مشروع قانون رفع سقف الدين الامريكي
<http://arrava.com>
19. محمد سعدوني، الوحدة النقدية الاوروبية و اشكاليات الاورو
<http://www.dahsha.com>
20. مصطفى كامل، العملة الاوروبية الموحدة و انعكاساتها على واقع المصارف العربية
<http://www.iasj.net>
21. مغاوري شلبي على، اليورو...من الفكرة الى جيوب الاوروبيين
<http://www.onislam.net/arabic>
22. نرمين السعدني، الازمة النقدية و مصير السوق الاوروبية
[//digital.ahram.org.eg](http://digital.ahram.org.eg)
23. نيكولاي ابوستولو، تسريح الموظفون تداعيات الازمة اليونانية
<http://alittihad.ae>
24. وليد خديوي، النفط في اسبوع(العلاقة بين انخفاض الدولار وارتفاع النفط الخام)
<http://www.alhayat.com>
25. يوسف هاشم واخرون، الدين الامريكي..الازمة وتداعيتها على الاقتصاد العربي
<http://www.alvom.com>

ملخص

يعتبر الدولار الأمريكي العملة الارتكازية الأولى في العالم و يعزى ذلك انه أكثر العملات استعمالا في تمويل التجارة و المدفوعات الخارجية، كما انه عملة الدفع في تجارة النفط الدولية بالإضافة إلا انه عملة التدخل للمحافظة على أسعار العملات الأخرى، ومع ظهور الاورو الأوروبي باعتباره ثاني أهم عملة دولية في العالم بعد الدولار الأمريكي أصبح برونزه الدولي لا يتجاوز تراث العملات الأوروبية إلى حل محلها فحسب ولكن تجاوز مركز الجنيه الإسترليني و الين الياباني.

La monnaie du dollar américain sont à la base d'abord dans le monde et l'a attribué plus de monnaie largement utilisée dans le financement du commerce extérieur et des paiements, comme il monnaie de paiement dans le commerce international du pétrole ainsi, mais c'est l'intervention de monnaie pour maintenir les prix des autres devises, avec l'avènement de l'euro de l'UE comme la deuxième devise internationale la plus importante dans le monde après le dollar américain est devenu la notoriété internationale ne dépasse pas le patrimoine des monnaies européennes seulement à remplacer mais dépassé le centre de la livre sterling et le yen japonais.